الحق الدستوري في محاكمة سريعة

(دراسة تحليلية مقارنة)

The Constitutional Right to a Speedy Trial
(A Comparative Analytical Study)

دكتور/ أشرف السعيد مبارك مهنا

مدرس القانون العام

كلية الحقوق - جامعة مدينة السادات

Dr. Ashraf Al-Saeed Mubarak Mehana

Lecturer in the Department of Public Law

Faculty of Law - Sadat City University

٢٠٢٥

(ISSN: 2356 - 9492)

ملخص البحث

يُعد الحق الدستوري في سرعة الفصل في المحاكمات من الحقوق الدستورية العالمية، فالمحاكمات ترتبط بشكل أساسي بحريات الأفراد وحقوقهم الدستورية الأساسية، وتهدف في جوهرها إلى تحقيق العدالة للأفراد المعنيين بها في أبهي صورها، ويُعد التأخير في تقديم هذه العدالة مؤشرًا رئيسياً على انتهاك حقوق الفرد في الحصول على محاكمة عادلة منصفة، لذا فقد احتل الحق الدستوري في محاكمة سريعة مكان الصدارة من بين الحقوق الأخرى له في العديد من الوثائق الدولية والإقليمية والوطنية، ومؤدي ذلك الأمر ما يتطلبه العصر الحالي من سرعة في كافة المعاملات خاصة المتعلقة بالحقوق لا سيما الحق في محاكمة سريعة عادلة.

ولما كان الحق الدستوري في محاكمة سريعة حق دستوري أصيل يتفرع بدوره من الحق الدستوري في التقاضي والحق في محاكمة عادلة في فترة زمنية معقولة، فينبغي عدم الخلط بين الإجراءات السريعة والإجراءات المتسرعة، فالأخيرة تجري بالمخالفة لضمانات الدفاع وأحياناً تجري بالمخالفة لشرط القاضي الطبيعي وطرق الطعن، ومرد ذلك أن التسرع في إجراءات المحاكمة عيب قد يؤذي المتهم نفسه، لأنه يحتاج دائماً إلى أجل لإعداد دفاعه، ولهذا فإن السرعة المطلوبة للفصل في الدعوى كحق دستوري هي السرعة المعقولة التي لا تهدر ضمانات المتهم الدستورية والقانونية والقضائية في المحاكمات.

وتأسيساً علي ذلك تُظهر دراستنا للحق الدستوري في محاكمة سريعة، ماهية الحق الدستوري في محاكمة سريعة وأهمية النص علي هذا الحق وترسيخه والتكريس التشريعي له ومبررات ودوافع التأكيد عليه ومدي إمكانية المطالبة بهذا الحق قضائياً وتوقيع جزاءات علي مخالفيه وإمكانية الحصول علي التعويض جراء الإخلال بهذا الحق، فضلاً عن بيان الأساس القانوني لقيام مسئولية الدولة عند الإخلال بهذا الحق الدستوري وفقاً للتطورات الحديثة في مجال مسئولية الدولة.

الكلمات المفتاحية:
الحق الدستوري في محاكمة سريعة – مبدأ السرعة – المحاكمة العادلة – ضمانات المتهم الدستورية – المحاكمة السريعة – العدالة الناجزة

Abstract

The constitutional right to a speedy trial is one of the world constitutional rights. Trials are fundamentally correlated to the basic freedoms and constitutional rights of individuals, which essentially seek to achieve justice for the individuals concerned in its most perfect shape. Delay in providing this right is a major indicator of the violation of the individual's right to a fair and just trial. Therefore, the constitutional right to a speedy trial has occupied the forefront among other rights in many international, regional and national documents. For the achievement of this purpose, the current era has its requirements in terms of speed in all transactions, especially those related to rights, as in the case of the right to a speedy and fair trial.

Since the constitutional right to a speedy trial is an authentic constitutional right that springs from the constitutional right to litigation and the right to a fair trial within a reasonable period of time. Speedy procedures and hasty procedures should not be confused, as the latter are conducted in violation of the guarantees of defense and sometimes in violation of the condition of the natural judge and the methods of appeal. This is due to the fact that

(ISSN: 2356 - 9492)

rushing the trial procedures is a defect that may harm the accused himself, since he always needs time to prepare his defense. Therefore, the speed required to take resolution in the case as a constitutional right is reasonable speed that does not violate the accused's constitutional, legal and judicial guarantees in trials.

Based on this, our investigation of the constitutional right to a speedy trial shows the nature of the constitutional right to a speedy trial, the significance of stipulating this right, establishing it, its legislative consecration, the justifications and motives for emphasizing it, the extent of the possibility of demanding this right judicially and imposing penalties on its violators, and the possibility of obtaining compensation for breaching this right. This is in addition to stating the legal basis for the state's responsibility when breaching this constitutional right according to the recent developments in the state responsibility.

Keywords:

The constitutional right to a speedy trial - The principle of speed - Fair trial - The accused's constitutional guarantees - Speedy trial - Complete justice

تقديم:

يعتبر الدستور أصل كل نشاط قانوني تباشره الدولة، ومنه تستمد تلك الأنشطة سند مشروعيتها، فهو القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها نظام الدولة القانوني، لهذا تجعل الدول الدستور القانون الأسمى والأعلى الأجدر بالاتباع في مواجهة الكافة، حيث تستمد السلطات العامة في الدولة منه سندها الشرعي في الحكم والقيام بأعمالها، وليس لهيئة حاكمة في الدولة اختصاص إلا من خلاله، وعلى ضوئه تتحدد النظرية العامة للقانون التي تسود وتحكم علاقة الأفراد فيما بينهما وبين السلطات العامة بشتى صورها وبيان حقوقهم الدستورية الأساسية وبالأخص الحقوق المتعلقة بضمان تحقيق العدالة من مختلف الزوايا، وانطلاقا من ذلك الأصل تسعي كافة الدول إلي كفالة حقوق الإنسان بصفة عامة في دساتيرها.

لذا يعتبر حق السرعة في المحاكمات من بين أهم الحقوق الدستورية سواء على صعيد حقوق الإنسان بصفة عامة، أو على صعيد القانون الجنائي بصفة خاصة، وذلك مرتبط بأسباب عدة منها ما يتطلبه العصر الحديث من سرعة في مختلف المعاملات بما في ذلك المتعلقة بالسلطة القضائية، ومنها ما تتطلبه الحقوق في حد ذاتها لا سيما الحق في محاكمة عادلة في فترة معقولة كحق دستوري أصيل، فكلما تمت الإجراءات في فترة وجيزة كلما تحققت العدالة الناجزة المرجوة، فأهمية السرعة في المحاكمات كحق دستوري تعود بالفائدة على المتهم والمجني عليه خاصة وعلى المجتمع عامة[١].

(١) حيث إن المحاكمة البطيئة التي يبقي فيها الحكم يدور حول نفسه يرتسم فيها الفساد، فالمحاكمة لا تكون عادلة ولا موثوقاً فيها ولا فعّالة إذا صدر القرار الذي ينهي النزاع عقب إجراءات طويلة، فالتباطؤ والإرهاق غير المبرر للتقاضي يعد خرقاً لحق دستوري إذا لم توجد أسباب مبررة مسبقة"،

(ISSN: 2356 - 9492)

ولا شك أن تطبيق مبدأ السرعة في المحاكمات يعكس أهمية الاستجابة الحثيثة لطلبات المساعدة في المسائل الجنائية علي المستوي الدولي من أجل ضمان تحقيق العدالة في فترة زمنية معقولة، حيث إنه في ضوء ما تشهده ساحات القضاء من ارتفاع معدل الدعاوى وما يصاحبها من تأخر حسم تلك الدعاوى ولإرساء مبدأ العدالة الناجزة من خلال الفصل في الدعاوى المعروضة أمام القضاء خلال مدة معقولة ولأهمية ضمان حقوق المتهم والمجني عليه وكل من له علاقة بالدعاوي موضوع النزاع والتي تسعى التشريعات الدستورية والجنائية إلى تثبيتها من خلال زرع الثقة سواء بعدالة القضاء أو التشريع من خلال حماية حقوق الأفراد.

ولا يعني السعي لتحقيق السرعة في إجراءات المحاكمة التضحية بضمانات المحاكمة العادلة، إذ أن الإخلال بهذه الضمانات يفقد سرعة الإجراءات قيمتها وجدواها. لذلك، يتعين تحقيق توازن دقيق بين الحق الدستوري في سرعة إجراءات المحاكمة من جهة، وضمان توفير كافة الضمانات القانونية لمحاكمة عادلة من جهة أخرى. وانطلاقًا من

= للمزيد: الدكتور بن إعراب محمد، والدكتور حومر عبد الغاني، الحق في محاكمة سريعة كأحد مقومات المحاكمة المنصفة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد٧ العدد ١ لعام ٢٠٢١ ، ص ٢٠، كذلك:

- André POUILLE, Le pouvoir judiciaire et les tribunaux, édition MASSON, Paris, 1985, p. 13.
- Staciokas STASYS, Le droit a un procès equitable dans le drois lituanien", In : Yvan Colonna : Pour un processequitable. article LDH de la rubrique justice- police justice Novembre 2007, Pp. 54-91. http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article

هذا التوازن، يتناول البحث تفصيلاً الحق في محاكمة سريعة باعتباره حقًا دستوريًا أصيلًا يشكل جزءًا لا يتجزأ من الحق في محاكمة عادلة(١).

- إشكالية البحث:

يُعد الحق الدستوري في محاكمة سريعة من الحقوق الأساسية ذات الخلفية الدستورية البارزة في الأنظمة القانونية المختلفة وله أصل راسخ في المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان الأساسية، والناظر لما قرره المشرع المصري يجده لم يقنن حق المتهم في محاكمة سريعة صراحة، ومن باب أولى لم يتعرض لمبدأ السرعة في الإجراءات في المسائل الجنائية باعتبار أن المبدأ الأخير يتفرع عن الحق الأول، وذلك على الرغم من توافر التوجيه والأصل الدستوري لسرعة الفصل في القضايا في المادة (٩٧) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤م، فضلاً عما جاءت به المادة ٩٣ من الدستور نحو التزام الدولة بالاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم حقوق الإنسان والتي لطالما نصت هذه الاتفاقيات والمعاهدات علي الحق في محاكمة سريعة. فهنا لا تخلو الإشارة الدستورية للنص على سرعة الفصل في القضايا من دلالة؛ ذلك أنه يقرر حقاً للمتقاضي في سرعة الفصل في دعواه، فما دام هناك التزام على الدولة بسرعة الفصل في القضايا، فإن ذلك يعني بالتبعية أن هناك حقاً للمتهم والمتقاضي بوجه عام في سرعة الفصل في الدعوى العمومية المقامة

---

(١) **وتجدر الإشارة** إلي أن مبدأ السرعة في المحاكمة يُنبئ عن حق ذو طبيعة خاصة يدخل في إطار الضمانات الدستورية المقدمة للمتهم وتحقيق المصلحة العامة في نفس الوقت، فلكل متهم الحق في أن يُتخذ قرار حاسم بشأن التهمة الموجهة إليه في غضون فترة زمنية مناسبة.

- Krit Zeegers: "The Right to Be Tried Without Undue Delay", In: International Criminal Tribunals and Human Rights Law, International Criminal Justice Series, vol 5. T.M.C. Asser Press, (2016), p. 289.

(ISSN: 2356 - 9492)

ضده. ومع ذلك لم يشر النص الدستوري إلى الجزاء الذي يترتب على التأخير في المحاكمة وسرعة الفصل فيها، ولم يحل إلى التشريع العادي ليتولى تنظيمه، وهو ما يشكل نوعاً من الإغفال الدستوري، الذي أسلم إلى غياب النصوص التشريعية التي تنظم حقاً من الحقوق المكفولة في الدستور، بحيث يصبح الحق غير قابل للتطبيق العملي على أرض الواقع لعدم وجود القوانين التي تحدد كيفية ممارسته وضماناته.

من هنا تُثار عدة تساؤلات لعل أهمها:

- ما هو الحق الدستوري في محاكمة سريعة أو بمعني أخر ما المقصود بمبدأ السرعة في المحاكمة كحق دستوري يتفرع بدوره عن حق المتهم الأصيل في محاكمة عادلة؟

- ما هي أهمية ومبررات المحاكمة السريعة كحق دستوري؟

- مدي مسئولية المتهم عن تأكيد حقه الدستوري في المحاكمة السريعة؟

- هل يتعارض الحق الدستوري في محاكمة سريعة مع ضمانات المتهم الدستورية والقانونية والقضائية، حيث المحاكمة العادلة خلال مدة زمنية معقولة؟

- ما هي ملامح الحق الدستوري في محاكمة سريعة ومدي التزام الدول الأطراف بترسيخ وتطبيق هذا الحق وفقاً لما جاء بالمنظور الدولي لحقوق الإنسان؟

- ما هو أساس مسئولية الدولة عن الإخلال بالحق الدستوري في محاكمة سريعة؟

- مدي إمكانية توقيع جزاءات لمخالفة الحق الدستوري في محاكمة سريعة؟

- مدى إمكانية الحكم بالتعويض كجزاء بجانب الجزاءات الأخرى عند الإخلال بحق المتهم في المحاكمة السريعة؟

- **نطاق البحث**:

يتحدد نطاق البحث بدراسة الحق الدستوري في محاكمة سريعة، وهذا الحق وإن كان له ظهير دستوري إلا أنه ينحسر عنه الغطاء التشريعي؛ لذلك تُعنى الدراسة بتتبع الأساس الدستوري لهذا الحق مع البحث في أساسه التشريعي ورائدها في ذلك التشريع المصري والفرنسي والسويسري والأمريكي، حيث تهدف الدراسة إلى استعراض ماهية هذا الحق وأساسه القانوني، بالإضافة إلى تحليل شروط الحكم بالتعويض حال الإخلال بمقتضياته وفقاً للمحددات القانونية في تلك التشريعات، وتنصب الدراسة في هذه التشريعات على مرحلة المحاكمة الجنائية، باعتبارها المرحلة الأكثر تأثيراً على حقوق المتهم الإجرائية، وعلى رأسها الحق في سرعة المحاكمة، ولما كان الحق الدستوري في المحاكمة السريعة يمتاز ببعد دولي؛ فإنه لا محيد عن تتبع جذور هذا الحق في المعاهدات الدولية ذات الصلة بالمحاكمات الجنائية، سواء من خلال النصوص التي تعنى بحقوق الإنسان بشكل مباشر، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية ذات الصلة، أو من خلال الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الجريمة الثنائية أو متعددة الأطراف والتي أشارت إليه على استحياء، كما تمتد الدراسة لتشمل المحاكمات ذات الطابع العابر للحدود الوطنية، حيث تبرز أهمية هذا الحق بشكل خاص، بالنظر إلى التحديات المرتبطة بإجراءات مثل الإنابة القضائية الدولية، التي تؤدي غالباً إلى تأخير مبرر في المحاكمات. بذلك، يتقاطع نطاق البحث بين القانون الدستوري، والقانون الجنائي الدستوري، والقانون الجنائي الدولي، مع إبراز الطابع الدستوري الخاص لهذه الدراسة بما يحافظ على منهجيتها وذاتيتها العلمية.

(ISSN: 2356 - 9492)

- **منهج البحث**:

سيتم الاعتماد في هذا البحث على كل من المنهج التحليلي والمقارن، فهدفنا هو بيان ماهية الحق الدستوري في محاكمة سريعة، وتمييزه عما يشتبه به، وبحث أهمية ومبررات ودوافع المحاكمة السريعة كحق دستوري، إلى جانب بيان ملامح هذا الحق من المنظور الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، ويقتضي ذلك الأمر بيان الأساس القانوني لقيام مسئولية الدولة عند الإخلال بهذا الحق الدستوري في النظم المقارنة ومدي إمكانية توقيع جزاءات لمخالفة هذا الحق.

- **خطة البحث**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحق الدستوري في محاكمة سريعة

المبحث الأول: ماهية الحق الدستوري في محاكمة سريعة وتمييزه مما يشتبه به

المبحث الثاني: مبررات ودوافع السرعة في المحاكمة كحق دستوري

المبحث الثالث: ملامح مبدأ السرعة في المحاكمة من المنظور الدولي لحقوق الإنسان

الفصل الثاني: الأساس القانوني للحق الدستوري في محاكمة سريعة في بعض النظم المقارنة

المبحث الأول: الحق الدستوري في محاكمة سريعة في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: الحق الدستوري في محاكمة سريعة في سويسرا

المبحث الثالث: الحق الدستوري في محاكمة سريعة في فرنسا ومصر

الخاتمة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للحق الدستوري في محاكمة سريعة

تمهيد وتقسيم:

تظهر أهمية حماية حقوق الإنسان وتقدم المجتمعات بوضوح في مجال المحاكمات. فالمحاكمات ترتبط بشكل أساسي بحريات الأفراد وحقوقهم الأساسية، وتهدف في جوهرها إلى تحقيق العدالة للأفراد المعنيين بها، سواء في مراحل الدعوى العمومية أو الإجراءات السابقة لها [١]. ويعد التأخير في تقديم العدالة مؤشرًا رئيسيًا على انتهاك حقوق الفرد في الحصول على محاكمة عادلة. لذا فقد احتل الحق في محاكمة سريعة مكان الصدارة من بين الحقوق الأخرى له في العديد من الوثائق الدولية والإقليمية والوطنية [٢].

ولكي نبين ماهية وأهمية الحق الدستوري في محاكمة سريعة ومبرراته وملامحه من المنظور الدولي لحقوق الإنسان، نقسم هذا الفصل علي النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الحق الدستوري في محاكمة سريعة وتمييزه مما يشتبه به.

المبحث الثاني: مبررات ودوافع السرعة في المحاكمة كحق دستوري.

المبحث الثالث: ملامح مبدأ السرعة في المحاكمة من المنظور الدولي لحقوق الإنسان.

---

(١) الدكتور سري محمود صيام، التفسير القضائي وحماية حقوق المتهم الإجرائية، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٧٦ وما بعدها.

(٢) الفقرة الثانية والثالثة من المادة (٩) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة (١٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (٦) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. المادة (٩٧) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤م.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الأول

ماهية الحق الدستوري في محاكمة سريعة وتمييزه مما يشتبه به

أولاً: مفهوم الحق الدستوري في المحاكمة السريعة (مبدأ السرعة):

من أسمى غايات القضاء العادل أن يتم نظر الخصومات والدعاوى والبت فيها على وجه السرعة، فنجد أن كثيراً من التشريعات قد تضمنت النص علي السرعة في إجراءات المحاكمات، فالسرعة في المحاكمات هي الإسراع في إنجاز وإنهاء الإجراءات القضائية والفصل في الدعوى خلال مدة معقولة ومقبولة دون الإخلال بالضمانات المقررة لحق الدفاع، أي عدم جواز التأخير فيها بلا مسوغ أو مبرر قانوني، أو يقصد بالسرعة في المحاكمات بأنها الفصل في موضوع الدعوى الجزائية بأسرع وقت ممكن، بلا تأخير أو تباطؤ أو تقاعس غير مبرر، واستكمال كافة إجراءاتها القضائية بدون إغفال أو حرمان غير مبرر، ودون المساس بحق الدفاع على نحو يخالف القانون وعلى أن يجري كل ذلك بزمن قصير ومناسب وملائم ومعقول [١].

ومن هنا يتفرع مبدأ السرعة The principle of promptness عن حق المتهم في محاكمة سريعة Right to Speedy trial والذي يتفرع بدوره عن الحق الدستوري الأصيل في محاكمة عادلة Right to Fair trial [٢]، ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان

(١) الدكتور أكرم طراد الفايز، السرعة في المحاكمات الجزائية بين النظرية والتطبيق، دراسة في القانون الجزائي الأردني، مجلة العلوم القانونية كلية القانون جامعة بغداد، العدد الاول ٢٠١٨، ص ٢٣.

(٢) الدكتور مدحت محمد محمود أحمد، فاعلية التعاون الدولي في مكافحة تطور الجريمة (دراسة تطبيقية مقارنة) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٤، ص ٢٣٤.

معالجة طلبات المساعدة في المحاكمات علي النطاق المحلي والدولي لمكافحة الجريمة وتنفيذها في أسرع وقت ممكن، مما يَسهم في تحقيق العدالة الجنائية بشكل فوري ومتناسب، وتبدو أهمية مبدأ السرعة في مجال التعاون الدولي في الحالات التي تتطلب استجابة عاجلة، نظرًا لطبيعة وخطورة الجرائم العابرة للحدود الوطنية وضرورة التعاون الحثيث في تقديم المساعدة القانونية بشأنها.

ويتم تطبيق مبدأ السرعة من خلال تحديد مُهلة زمنية لمعالجة طلبات المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية وتنفيذها. لذلك يجب على السلطات القضائية والمسئولين المعنيين العمل بكفاءة وفَعالية من أجل تنفيذ القرارات والتعليمات ذات الصلة في أسرع وقت ممكن، وذلك لضمان تحقيق العدالة وتقديم الدعم اللازم للجهات المعنية في القضايا الجنائية. وعليه فإن عدم الالتزام بمبدأ السرعة في المحاكمات قد يؤدي إلى التأخير في تقديم العدالة الناتج عن البطء غير المبرر، فضلاً عن فقدان الثقة في النظام القضائي.

وغني عن البيان أنه من الصعوبة بمكان وضع مدة محددة يتم الفصل فيها في الدعوى، فالأمر لا يتعلق بعمل مادي يمكن حسابه وقياسه وفق معايير صارمة، وإنما بصدد محاكمة عمل إنسان تتوازن في مواجهته أدلة البراءة والإدانة، وتتابع الإجراءات لترجيح

= - Karl-Peter Sommermann, Albrecht Weber: "General Judicial Rights", Springer Nature Switzerland AG, (2024), pp. 327-350

- Daniel Halvarsson: "The Suspect and Mutual Legal Assistance: A legal analysis of the rights of the individual in the suppression of transnational organised crime", Master’s Thesis in Public International Law, uppsala universitet, (2015), p. 63

(ISSN: 2356 - 9492)

أيهما على الأخر، وعلى الرغم من ذلك ينبغي ألا يتجاوز الفصل في الدعاوي الجنائية الحدود الزمنية المعقولة [١].

وفي هذا النطاق يتحدد مفهوم السرعة في إجراءات التعاون الدولي في المسائل الجنائية. حيث إن مبدأ السرعة في جانبه المتعلق بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية، وإن كان يستفيد منه الشخص المعني بإجراءات التعاون، إلا أنه لا يخرج عن كونه التزام على عاتق الدولة المطلوب منها سواء تقرر هذا الالتزام بفعل قانونها الوطني أو كان مصدره الاتفاقيات الدولية المعنية بالتعاون الدولي الجنائي التي تكون طرفاً فيها[٢]. وإذا كان من غير المقبول أن نحدد سلفاً المدة التي يجب فيها الانتهاء من الفصل في الدعوى، إلا إنه يمكن وضع مدة محددة للفصل في بعض الإجراءات أو الانتهاء منها[٣].

وقد عرف بعض الفقه السرعة في إجراءات المحاكمات خلال مدة معقولة علي أنها "إنجاز السلطات القضائية ما يوكل إليها من منازعات للفصل فيها خلال أجل معقول دون الإخلال بالضمانات الإجرائية المقررة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، ولما كانت المُحاكمة ينصرف مدلولها إلى الخصومة الجنائية بجميع إجراءاتها، فإن السرعة المطلوبة كضمان دستوري لا تقتصر على مرحلة واحدة دون أخري، بل تشمل كافة هذه

---

(١) الدكتور مدحت محمد محمود أحمد، فاعلية التعاون الدولي في مكافحة تطور الجريمة (دراسة تطبيقية مقارنة) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٤، ص ٢٣٦.

– الدكتور عمر سالم، نحو تيسير الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، ط١، دار النهضة العربية، ١٩٩٧، ص١٥١.

(١) Eliot T. Tracz: "Revisiting The Right To A Speedy Trial: Reconciling The Sixth Amendment With The Speedy Trial Act", Capital University Law Review, (2019), p.3

(٢) الدكتور عمر سالم، نحو تيسير الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص١٥١

المراحل، والتي تتعدد ما بين الاتهام والتحقيق الابتدائي والمحاكمة"[١] ، أيضا أنها "عدم إطالة إجراءات التقاضي على نحو غير مبرر أو بشكل متجاوز فيه"[٢]، كذلك أنها " تلك المدة التي تحتاجها الدعوى الجنائية للفصل دون تسرع يخل بالحقوق أو تأخير يمس بأصل البراءة بلا مبرر، فالإجراءات الجنائية يجب أن تبدأ وتنتهي في غضون مدة معقولة مع ضرورة احترام التوازن بين حق المتهم لتحضير دفاعه وضرورة إصدار الحكم دون أي تأخير لا مبرر له طيلة المراحل الإجرائية انطلاقاً من التحري والتحقيق إلى غاية صدور حكم نهائي في القضية"[٣].

وانطلاقا من ذلك يعد حق الفصل في الدعاوى القضائية خلال مدة معقولة حقاً من الحقوق النسبية التي يصعب تحديد ماهيتها ووضع تعريف جامع مانع لها، فهي تختلف بحسب كل دعوى، لذلك نجد المحكمة الأوروبية قد حددت عدد من الضوابط يستشف من خلالها تجاوز القضاء حدود هذه المدة[٤]، ويمتد نطاق هذا الحق طبقاً لقضاء المحكمة الأوروبية ليشمل أنواع المنازعات كافة، كما أن إلزام هذه المحكمة للدول بتفعيل هذا الحق في قضائها وقانونها هو التزام بتحقيق نتيجة.

---

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢ ، ص ٤٣٣ وما بعدها.

(٢) الدكتور شريف سيد كامل، الحق في سرعة الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، طبعة ٢٠٠٥ ، ص ٢ وما بعدها.

(٣) الدكتور عبد المنعم سالم، الحماية الجنائية لأصل البراءة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص٤٧٦.

(٤) وذلك من حيث مدى تعقيد أو صعوبة القضية وسلوك المتقاضي نحو دعواه وكذلك سلوك السلطات الوطنية وأخيراً أهمية القضية بالنسبة للمتقاضي، الدكتور سامح سعد محمد حسن، مسؤولية الدولة عن بطء التقاضي في القضاء الإداري، مجلة الباحث العربي، المجلد الثالث، العدد٢ ، ٢٠٢٢ ص ١٢٩.

(ISSN: 2356 - 9492)

وتأسيساً علي ما سبق لم نجد تعريفاً محدداً وموحداً للحق الدستوري في محاكمة سريعة كحق دستوري، إلا أن بعض الفقهاء قد بين مدلول السرعة في إجراءات المحاكمات والذي يدور حول ضرورة إنهاء إجراءات المحاكمات التي تتخذ في شأن الجرائم في أسرع وقت ممكن، دون الإخلال بالضمانات الجوهرية الراسخة في التشريعات المختلفة والمقررة لضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالدولة.

إذاً الحق الدستوري في محاكمة سريعة هو ذلك الحق الدستوري المتفرع من الحق الدستوري الأصيل في الخضوع للمحاكمة العادلة وحق التقاضي، ويقصد به ذلك الحق الذي يمّكن الأفراد (المشتبه بهم أو المتهمين أو المجني عليهم) من التمسك بمكنة أن تكون المحاكمة سريعة وفق أحكام القانون دون إخلال بضمانات المحاكمة العادلة أو حقوق الدفاع، أو اهمال أي إجراء، فالسرعة المطلوبة للفصل في المحاكمات هنا هي السرعة المعقولة. لذا نحث المشرع الدستوري النص على مبدأ السرعة في المحاكمات كحق دستوري أصيل صراحة مع وضع الإطار التشريعي المنظم له كُل في نطاقه.

ثانياً: سمات الحق الدستوري في محاكمة سريعة وتمييزه عما يشتبه به:

تتعدد أشكال النصوص الدستورية والقانونية التي تؤكد وترسخ حقوق الإنسان الأساسية المختلفة، حيث تقترب هذه الأشكال والنصوص في تكييفها وشكلها القانوني بعضها البعض ومع ذلك فهناك قدر من التباين فيما بينها، لذا سنتعرض لبيان سمات الحق الدستوري في محاكمة سريعة وتمييزه عما يشتبه بها، وذلك علي النحو التالي:

- سمات الحق الدستوري في محاكمة سريعة:

إن المحاكمة السريعة لها خصائص وسمات تميزها، إما في جوهرها من خلال معقولية المدة للمحاكمة أو تباين واختلاف الجزاء لمخالفة هذا الحق الدستوري:

١- تتسم المحاكمة السريعة بالطابع النسبي فتختلف مدة نظر المحاكمة من حالة الى أخرى حسب خطورة الواقعة والظروف المحيطة بها كطبيعة الجريمة، وعدد المتهمين فيها، وكذا حجم وتعقيد القضية، وعدد التهم الموجه للمتهمين، وقد أوضحت المحكمة الدستورية العليا المصرية في أحد أحكامها الطابع النسبي للحق في المحاكمة الناجزة(١).

٢- يتسم الحق الدستوري في محاكمة سريعة بتباين جزاء مخالفته، فقد يتمثل الجزاء في إسقاط قرار الاتهام، أو قد يكون في صورة حكم بالتعويض، ويكون أحياناً في هيئة جزاء إداري يوقع على المتسبب في التأخير، فتباين وتنوع الجزاء المترتب على مخالفة الحق في المحاكمة سريعة، فنجد القوانين الأنجلو أمريكية تنص بوقف محاكمة المتهم فضلاً عن الجزاء الإداري، كذلك القانون الفرنسي يقصر الجزاء على الحكم بالتعويض عن هذه

(١) **قضية رقم ٦٤ لسنة ١٧ قضائية المحكمة الدستورية العليا "دستورية"** بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٧ فبراير سنة ١٩٩٨ م ".... وحيث إن الحق في محاكمة منصفة يتضمن – بين ما يشمل عليه – الحق في محاكمة لا يكتنفها بطء ملحوظ A speedy trial باعتباره من الحقوق الجوهرية التي لا يجوز أن يكون الاتهام معها متراخيا دون مسوغ، معلقا أمدا طويلا بما يثير قلق المتهم، ويعوق بالضرورة مباشرته للحقوق والحريات التي كفلها الدستور، .....كذلك فإن محاكمته بطريقة متأنية تمتد إجراءاتها زمنا مديدا، .....**وحيث إن الحق في محاكمة لا تتقاعس إجراءاتها، من الحقوق النسبية** التي ينظر في تحديد وقتها المعقول إلى ظروفها وملابساتها، وعلى الأخص من جهة تعقد الجريمة وخطورتها، وتنوع أدلتها وتعدد شهودها، وبمراعاة أن الأضرار الناجمة عن تأخر الفصل في الاتهام تفترض، فلا يكون إثباتها مطلوبا، وبوجه خاص كلما كان التأخير متعمدا أو جسيما لا عرضيا أو محدود الأثر، إلا أن الحق في محاكمة لا يكون تسويفها معطلا لها، لا يعني تقويض بنيانها من خلال اختصارها واختزال إجراءاتها، بما يفقدها ضماناتها، ويحيل الحكم الصادر فيها إلى قضاء مبتسر A summary Trial.

(ISSN: 2356 - 9492)

المخالفة لمن أصابه الضرر منها (الخطأ البسيط)[١].

- **التفرقة بين التسرع في المحاكمة والسرعة المعقولة في المحاكمة**:

في البداية ينبغي عدم الخلط بين الإجراءات السريعة والإجراءات المتسرعة، فالأخيرة تجري بالمخالفة لضمانات الدفاع وأحياناً تجري بالمخالفة لشرط القاضي الطبيعي وطرق الطعن، وهذا النوع من المحاكمات يصطدم مع حقوق الإنسان، ومرد ذلك أن القضاء الجنائي لا يعرف القضاء المستعجل الذي تعرفة المنازعات المدنية والإدارية[٢]. ومرد ذلك أن التسرع في إجراءات المحاكمة عيب قد يؤذي المتهم، لأنه يحتاج دائماً إلى أجل لإعداد دفاعه، ولهذا فإن السرعة المطلوبة للفصل في الدعوى هي السرعة المعقولة[٣].

فالمحاكمة السريعة وإن كانت مطلوبة فذلك شريطة ألا تمس حقوق وضمانات المتهم في جميع مراحل الدعوى الجنائية من تحقيق أوجه دفاعه وتمكينه من الاستعانة بمحام، وكذا حقوق المجني عليه في دأب جهة التحقيق لإقامة دليل الاتهام وتدعيمه ولا يقودها هدف سرعة الفصل في إنهاء الدعوى إلى اليأس من استكمال ما يلزمه تقوية دليل الاتهام وإقامة دعائمه، إذا المحاكمات المتسرعة هي تلك التي تجري بالمخالفة لضمانات حق الدفاع عن المتهم، أو تحرمه من المثول أمام قاضيه الطبيعي أو تحول دون تمكينه من الطعن على الحكم الصادر فيها. فالسرعة لا ينبغي أن تنطوي على انتقاص للضمانات

(١) الدكتور عادل حامد بشير، المحاكمة العاجلة في ضوء متطلبات العدالة الناجزة، دراسة في التشريع البحريني والمقارن، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، الإصدار الثالث، العدد الثامن والثلاثين، ٢٠٢٣ ، ص ١٤.

(٢) الدكتور غنام محمد غنام، حق المتهم في محاكمة سريعة في القانون الأمريكي– القسم الأول"، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد ١٦، العدد (٢،١)، يونيو ١٩٩٢م، ص٨٨ وما بعدها.

(٣) الدكتور أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، رقم ١٧٤، ص٤٣٤.

الدستورية والقانونية المقررة للمتهم، أو تنال من موجبات حسن سير العدالة بوجه عام فالمراد هنا هو تحقيق المحاكمة في فترة زمنية معقولة(١).

- **صلة الحق الدستوري في محاكمة سريعة بحقوق الإنسان**:

تتصف المحاكمة السريعة بوصفها وسيلة من وسائل العدالة الناجزة الرامية لغاية نهائية وهى دعم وترسيخ حقوق الإنسان سواء كانت للمتهم في الدعوى أم ضحيتها أم المجتمع، فالمجتمع عندما يهتم بعقاب المتهم والقصاص منه حال ثبوت الجريمة في حقه، فيجب عليه مراعاة التنسيق بين مصالح المجتمع في صونه من الإجرام والحد من تفاقم الجريمة، وبين حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

لذا فإنه يلزم أن تتسم إجراءات أي محاكمة أو نظام للإجراءات الجنائية بالبساطة والسرعة المعقولة وأن تقل فيها الشكليات والعقبات التي من شانها أن تصيب المحاكمة بالبطء والتراخي فتنال من حقوق الإنسان وحرياته. والعدالة الناجزة تتطلب أن تكون المحاكمات والإجراءات الجنائية من خلال مواقيت تضمن إتباعها خلال مدد معينة، كما أن حسن إدارة العدالة يتطلب المواءمة بين الحريات الشخصية وسائر حقوق الإنسان.

وقد عبرت المحكمة الدستورية العليا عن أهمية الحق في سرعة الفصل في الدعوى الجنائية كحق من حقوق الإنسان، كونه بِضع من حق المتهم في محاكمة منصفة، فلا

(١) الدكتور عادل حامد بشير، المحاكمة العاجلة في ضوء متطلبات العدالة الناجزة، دراسة في التشريع البحريني والمقارن، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، الإصدار الثالث، العدد الثامن والثلاثين، ٢٠٢٣، ص ١٠.

(ISSN: 2356 - 9492)

يجوز أن يكون الاتهام متراخياً أو معلقاً أمداً طويلاً بما يثير قلق المتهم، ويعوق بالضرورة مباشرته للحقوق والحريات التي كفلها الدستور[١].

المبحث الثاني

مبررات ودوافع السرعة في المحاكمة كحق دستوري

إن الغاية المرجوة من تيسير إجراءات المحاكمات بكافة مراحلها تتمثل في معالجة البطء الذي يعتور سيرها، فالتيسير بهذه المثابة وسيلة تتجه إلى تحقيق غاية محددة هي السرعة في الإجراءات نظراً لما تمثله من أغراض نفعية للمتهم والمجتمع والمجني عليه[٢]. ومبدأ السرعة يُنبئ عن حق ذى طبيعة خاصة يدخل في إطار الضمانات الدستورية المقدمة للمتهم وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع في نفس الوقت، فلكل متهم الحق في أن يُتخذ قرار حاسم بشأن التهمة الموجهة إليه في غضون فترة زمنية مناسبة[٣]. والقول

(١) دستورية عليا في ٧ فبراير سنة ١٩٩٨م، في القضية رقم ٦٤ سنة ١٧ قضائية– دستورية، الجريدة الرسمية العدد رقم ٨ بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٩٨م؛ دستورية عليا في ٦ يونيه سنة ١٩٩٨م، في القضية رقم ١٤٥ لسنة ١٩ قضائية–دستورية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ تابع، بتاريخ ١٨ يونيه ١٩٩٨م.

(٢) الدكتور عمر سالم، نحو تيسير الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، ط١، دار النهضة العربية، ١٩٩٧م، ص١٨، ص٤٨.

– الدكتور مدحت محمد محمود أحمد، فاعلية التعاون الدولي في مكافحة تطور الجريمة (دراسة تطبيقية مقارنة) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٤، ص ٢٣٦.

(3) -Krit Zeegers: "The Right to Be Tried Without Undue Delay", In: International Criminal Tribunals and Human Rights Law, International Criminal Justice Series, vol 5. T.M.C. Asser Press, (2016), p. 289

بغير ذلك من شأنه التأثير السلبي على الأدلة، كما أنه يُولد أضراراً مادية واجتماعية ونفسية وعائلية بالمتهم قد يتعذر في بعض الأحيان تداركها. كما أن المصلحة العامة تقتضي سرعة الانتهاء من المحاكمة تحقيقاً للردع العام، أضف إلى ما تؤدي إليه إطالة أمد الدعوى من تكبد الدولة نفقات بسبب طول الإجراءات[١]. **لذا تتعدد أهمية ومبررات ودوافع السرعة في المحاكمة كحق دستوري يتفرع عن المحاكمة العادلة وحق التقاضي، وذلك علي النحو التالي:**

– سرعة المحاكمة تؤدي إلى شعور الأفراد في المجتمع بوجود عقاب لكل جريمة. فمتى انتهت الدعوى على وجه من السرعة وصدرت بها عقوبة بحق مرتكب الجريمة، فلا شك أن هذا الآمر يولد شعوراً لدى الأفراد بأن من يقدم على ارتكاب جريمة سوف ينال عقابه بسرعة وبالتالي يساهم هذا الآمر في الحد من ارتكاب وتفاقم الجرائم في المجتمع[٢].

– سرعة المحاكمات تكفل وتضمن مصلحة المجتمع عامة، من خلال ضمان فعالية دور العقوبة في تحقيق أغراضها وأهدافها، المتمثلة بالردع العام والخاص وتحقيق العدالة، فمتى كانت المحاكمة سريعة، فإن إيقاع العقوبة على مرتكب الجريمة سيكون سريعاً، وهو هدف يتفق مع مصلحة المجتمع.

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، رقم ١٧٤، ص٤٣٣

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني، علم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٩، ومشار إليه الدكتور اكرم طراد الفايز، السرعة في المحاكمات الجزائية بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص٢٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

– البطء والتراخي في سير المحاكمات، يزيد من حالة العود إلى الإجرام، وهذا الآمر يضر بالمصلحة العامة للمجتمع(١).

– سرعة الإجراءات في المحاكمات ضرورية من أجل الوصول إلى الحقيقة بشأن كشف الجرائم المرتكبة ونسبتها إلى المتهم أو براءته منها، فمع إطالة المحاكمة يمكن للحقيقة أن تتلاشى، كما توفر سرعة الإجراءات للدولة الجهد والمال، والاستقرار في المجتمع والإحساس بتحقيق العدالة لدى أفراد المجتمع(٢).

– المحاكمة السريعة تؤدي إلى تخفيف العبء على القضاء وعدم تراكم وتزاحم القضايا.

– المحاكمة السريعة ضمانة هامة لحصول خزينة الدولة على مالها في أسرع وقت ممكن، فقد يحدث أن يختلس موظف عام مبلغ كبير من المال يعود للمؤسسة الرسمية العامل فيها، وهنا متى صدر حكم على وجه السرعة بحقه، فإن الدولة تستوفي مالها العام بصورة سريعة تحقق الفائدة للدولة والمجتمع.

– المحاكمة السريعة تحول دون تطور أو تفاقم الظاهرة الإجرامية وانتشارها، خاصة بعض الجرائم ذات الطبيعة الخاصة التي تلقي صدى إعلامياً واسعاً يهدد أمن المجتمع والأفراد، كذلك شديدة الخطورة علي المجتمع والفرد مثل القتل والاغتصاب والخطف وغيرها من الجرائم ذات الجسامة والبشاعة، فتستوجب أن تكون محاكمتها سريعة، لغايات إنهائها بأسرع وقت ممكن.

---

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ١٩٩٥ ، ص ٣٤٥.

(٢) الدكتور غلاي محمد، الحق في إنهاء المحاكمة خلال فترة معقولة، مجلة الحقيقة، جامعة تلمسان بالجزائر، العدد ٣٧، لعام ٢٠١٦، ص ١٩٣.

– تتعدد أهمية ومبررات المحاكمة السريعة للمتهم والمجني عليه من نواحي كثيرة نذكر منها:

أ– سرعة إنهاء المحاكمة خلال مدة معقولة تعد أحد مقومات المحاكمة العادلة وحماية حق الدفاع، ثم أن المتهم قد يكون من أكثر المتضررين من تأخر البت في الدعوى لأن ذلك يؤدي إلى زيادة مدة الحبس الاحتياطي أو المؤقت وبالتالي تتفاقم الأضرار المادية والنفسية، وربما يضعف من إمكانات الدفاع أو أدلة النفي كفقد شاهد النفي، وفي حالة الحكم بالبراءة فإنها بذلك تقلل مدة المحاكمة مما يعمل على الحد من الأضرار المادية والأدبية التي تصيب المتهم نتيجة تحريك الدعوى العمومية ضده ووقوفه موقف الاتهام، وفي حالة الإدانة فإن السرعة في الإجراءات تدعم غاية العقوبة في التأهيل والإصلاح، لأنها تكفل استفادة المحكوم عليه في أسرع وقت ممكن من برامج الإصلاح والتأهيل وتجنيبه مضار الحبس الاحتياطي[١]. أضف إلي ذلك إذا كان المتهم هو المُعيل الوحيد لأسرته، وإطالة أمد المحاكمة سوف يلحق أسرته الضرر ويجعلهم بلا مصدر رزق أو معيل يوفر لهم أسباب معيشتهم.

– تعمل المحاكمة السريعة كحق دستوري علي التقليل من حجم الضرر الذي يصيب المتهم جراء فكرة الملاحقة الجنائية خاصة إن لم يكن يخضع للحبس الاحتياطي أو مفرج عنه قبل الحكم، فالملاحقة الجنائية للمتهم تأتي بحالة من الذعر والقلق النفسي إذ يظل

---

(١) **الدكتور وليد ماهر العجيلي، التعويض عن أضرار الحبس الاحتياطي ومسئولية الدولة عنه،** حيث تنوع مضار الحبس الاحتياطي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، وبحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة المنصورة، المجلد ١٢، العدد ٨١، سبتمبر ٢٠٢٢ (ابحاث الدراسات العليا) ، ص٦٠ –٦١.

(ISSN: 2356 - 9492)

المتهم ملاحقاً في ظل إجراءات متراخية، فمن شأن بقاء المتهم أمداً طويلاً في نطاق إدانة جنائية قد يؤثر على كرامته الإنسانية ويسبب له الاضطرابات النفسية والمادية والأسرية له ولذويه.

– عدم السرعة في المحاكمة قد يعدم ثقة المتهم إن كان بريئاً بالقضاء واستقلاله، ومكانته ونزاهته، وقدرته على الإنصاف وتحقيق العدالة.

– المتهم بريء حتى تثبت إدانته: يعتبر المبدأ الدستوري الأصيل من المبادئ التي غابت عن الفهم الصحيح له من قبل الأفراد في المجتمع، حيث ينظر الناس إلى المتهم نظرة ازدراء وأنه مجرم وغير مؤتمن وغير سوي وغير ذلك من النظرات الدونية التي تلحق الأذى بالمتهم وذويه، لكن إذا كانت المحاكمة سريعة وكان بريئا بالفعل وصدر حكم ببراءته علي وجه السرعة، فسرعان ما تتلاشي وتتوقف تلك النظرة من قبل المجتمع، وتنتهي المعاناة النفسية والاجتماعية والأسرية والمالية للمتهم، وهذا ما أكدته ورسخته المحكمة الدستورية العليا في أحد أحكامها حيث المحاكمة المنصفة العادلة المقترنة بهذا المبدأ [١].

---

(١) الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١٧ قضائية المحكمة الدستورية العليا "دستورية" بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢ ديسمبر سنة ١٩٩٥م، الحق في محاكمة منصفة "وحيث إن الدستور كفل في مادته السابعة والستين، الحق في المحاكمة المنصفة. بما تنص عليه من أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه. وهو حق ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادتيه العاشرة والحادية عشرة التي تقرر أولاهما: أن لكل شخص حقا مكتملا ومتكافئا مع غيره في محاكمة علنية، ومنصفة، تقوم عليها محكمة مستقلة ومحايدة، تتولى الفصل في حقوقه والتزاماته المدنية، أو في التهمة الجنائية الموجهة إليه. وتردد ثانيتهما: في فقرتها الأولى حق كل شخص وجهت إليه تهمة جنائية، في أن تفترض براءته إلى أن تثبت إدانته في محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية لدفاعه. وهذه الفقرة هي التي تستمد منها المادة ٦٧ من الدستور أصلها،

ب- بالنسبة لمصلحة المجني عليه فإن سرعة وإنهاء المحاكمة خلال مدة معقولة تؤدي إلى شعور هذا الأخير بتحقيق العدالة، خاصة وأن المجني عليه له مصلحة أكيدة في أن يرى الجاني قد نال عقوبته بسرعة عن الجريمة التي ارتكبها، مما يحقق ضمان حق المجني عليه في التعويض في أسرع وقت.

- تحقيق مساهمة المجني عليه في إدارة العدالة الناجزة السريعة من خلال الاستماع اليهم وتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم في ظل إجراءات محاكمة سريعة تعبر عن إرادتهم وتمكنهم من الحصول علي التعويض المناسب عما لحقهم من ضرر، أضف إلي ذلك تُحقق المحاكمة السريعة هدفاً وغايةً هامة للمجني عليهم من حيث سرعة تنفيذ الأحكام القضائية [١].

= وهي تردد قاعدة استقر العمل على تطبيقها في الدول الديمقراطية، وتقع في إطارها مجموعة من الضمانات الأساسية تكفل بتكاملها مفهوما للعدالة يتفق بوجه عام مع المقاييس المعاصرة المعمول بها في الدول المتحضرة. وهي بذلك تتصل بتشكيل المحكمة، وقواعد تنظيمها، وطبيعة القواعد الإجرائية المعمول بها أمامها، وكيفية تطبيقها من الناحية العملية. كما أنها تعتبر في نطاق الاتهام الجنائي، وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التي قضي الدستور في المادة ٤١ بأنها من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز الإخلال بها أو تقييدها بالمخالفة لأحكامه. ولا يجوز بالتالي تفسير هذه القاعدة تفسيراً ضيقاً، إذ هي ضمان مبدئي لرد العدوان عن حقوق المواطن وحرياته الأساسية، وهي التي تكفل تمتعه بها في إطار من الفرص المتكافئة، ولأن نطاقها وإن كان لا يقتصر على الاتهام الجنائي، وإنما يمتد إلى كل دعوى ولو كانت الحقوق المثارة فيها من طبيعة مدنية، إلا أن المحاكمة المنصفة تعتبر أكثر لزوما في الدعوى الجنائية، وذلك أيا كانت طبيعة الجريمة، وبغض النظر عن درجة خطورتها.

(١) الدكتور عادل حامد بشير، المحاكمة العاجلة في ضوء متطلبات العدالة الناجزة، المرجع السابق، ص٢١.

(ISSN: 2356 - 9492)

وتجدر الإشارة في هذا النطاق إلي أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ضوء الأحكام الصادرة عنها التي سنبينها في موضعها من هذه الدراسة، أنها جعلت المشتبه به على قدم المساواة مع المتهم بالنسبة للاستفادة من الحق في المحاكمة السريعة، ونظراً لأن الحق في المحاكمة السريعة قد تتداخل فيه عدة عوامل تجعل من الصعب وضع معياراً محدداً للالتزام به، حيث تتوزع هذه العوامل بين سلوك المتهم والمدافع عنه وسلوك السلطات المختصة فضلاً عن تعقيد القضية ذاتها[١]، فقد لجأت المحكمة إلى تبني حق أخر وثيق الصلة بالحق بالمحاكمة خلال فترة زمنية معقولة Right to Speedy trial وهو الحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له The Right to Be Tried Without Undue Delay كجزء من الحق في المحاكمة العادلة، مما يدلل علي أهمية هذا الحق بالنسبة للمتهم والمشتبه به والمجني عليه علي قدم المساواة.

---

(1) -Krit Zeegers: "The Right to Be Tried Without Undue Delay", op. cit., p. 303.

- الدكتور مدحت محمد محمود أحمد، فاعلية التعاون الدولي في مكافحة تطور الجريمة (دراسة تطبيقية مقارنة) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٤، ص٢٤٢.

- **وتجدر الإشارة هنا** أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لم تتوسع في قبول هذه الأسباب لتبرير إطالة أمد التقاضي ذلك أن نسبة القضايا التي قبلت المحكمة الأوروبية فيها هذه الأسباب لا تذكر بالنسبة لتلك التي رفضت فيها التذرع بصعوبة أو تعقيد القضية لتبرير إطالة اجراءات الدعوي.

- Federic Edel, The length of Civil and Criminal Proceedings in the Case-Law of the European Court of Human Rights, Hunan Rights Files No. 16, Council of Europe Publishing, 78. Avalable at: b16(2007).pdf
www.csc.com.ar/Library/DocDG2/HRFILES/D02:EN-HRFILES

- مشار إليه الدكتور سامح سعد محمد حسن مسؤولية الدولة عن بطء التقاضي في القضاء الإداري، المرجع السابق، ص١٣٢.

المبحث الثالث

ملامح مبدأ السرعة في المحاكمة من المنظور الدولي لحقوق الإنسان

للوقوف على ملامح مبدأ السرعة في المحاكمة من خلال منظور الاتفاقيات الدولية المعنية بالتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، لابد من التعرض لبيان موقف هذه الاتفاقيات من تنظيم مبدأ السرعة وحدود هذا التنظيم، والوقت الذي يبدأ منه التزام الدولة الطرف به، وإذا كان حق السرعة في المحاكمة يتفرع من حق المتهم من محاكمة عادلة فما موقف القانون الدولي لحقوق الإنسان من مبدأ السرعة عامة:

على الرغم من عدم النص صراحة على مبدأ السرعة في الاتفاقيات الدولية المعنية، إلا أن بعض الاتفاقيات الدولية عبرت عن المبدأ من خلال تنظيمها لحالة الاستعجال Case of urgency والتي بتوافرها يتم الخروج على سير الإجراءات الواجب اتباعها في الأحوال العادية، أي أن توافر حالة الاستعجال تؤدي إلى تقرير ميزة إجرائية خاصة تأخذ شكل استثناء على انطباق بعض القواعد الإجرائية العامة[١].

من ذلك ما نصت عليه المادة (١٥) من الاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية[٢]، حيث أشارت الفِقْرة الأولى من هذه المادة إلى أن طلبات الإنابة القضائية تُرسل بواسطة وزارة العدل في الدولة الطالبة إلى وزارة العدل في الدولة متلقية

---

(١) **وللمزيد** حول نهج الاتفاقيات الدولية في تنظيم مبدأ السرعة في المحاكمات **يراجع تفصيلاً** الدكتور مدحت محمد محمود أحمد، فاعلية التعاون الدولي في مكافحة تطور الجريمة (دراسة تطبيقية مقارنة) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٤، ص ٢٣٨.

(2)- European Convention on Mutual Assistance in Criminal Matters, European Treaty Series - No. 30, Strasbourg, 20.IV.1959

(ISSN: 2356 - 9492)

الطلب[١]، ونظمت الفِقْرة الثانية من ذات المادة ما يُتخذ من إجراءات في حالة الاستعجال، حيث يتم إرسال طلب الإنابة القضائية مباشرة من السلطة القضائية في الدولة الطالبة إلى نظيرتها في الدولة متلقية الطلب[٢]. ويلاحظ أن ما أشارت إليه المادة المار ذكرها يحدد الأثر المترتب على توافر حالة الاستعجال من حيث إمكانية الخروج على آلية تنفيذ بعض إجراءات المساعدة دون غيرها.

وفي ذات السياق، قررت بعض الاتفاقيات الدولية المعنية ضرورة تنفيذ طلبات التعاون التي تتعلق بنطاق المساعدة التي تنظمها الاتفاقية بصفة عامة على وجه الاستعجال أو على وجه السرعة؛ من ذلك ما نصت عليه الفِقْرة الأولى من المادة (٥) من الاتفاقية المصرية الأمريكية بشأن المساعدة القضائية في المواد الجنائية من أن: "تقوم السلطة المركزية للدولة المطلوب منها بتنفيذ الطلب على وجه الاستعجال، كما تقوم عند الاقتضاء بإحالته إلى السلطة المختصة بتنفيذه، والتي تلتزم باتخاذ كافة ما يلزم لإتمام هذا التنفيذ، ويكون لمحاكم هذه الدولة إصدار الأوامر الضرورية لتنفيذ الطلب"[٣].

ثم تعرَّضت الفِقْرة السابعة من ذات المادة لمراقبة تنفيذ الطلب في ضوء متطلبات مبدأ السرعة، حيث نصت على أنه: "تقوم السلطة المركزية للدولة المطلوب منها بإخطار

(1) -Art. (15): "1- Letters rogatory referred to in Articles 3, 4 and 5 as well as the applications referred to in Article 11 shall be addressed by the Ministry of Justice of the requesting Party to the Ministry of Justice of the requested Party and shall be returned through the same channels".

(2) -Art. (15): "2- In case of urgency, letters rogatory may be addressed directly by the judicial authorities of the requesting Party to the judicial authorities of the requested Party. They shall be returned together with the relevant documents through the channels stipulated in paragraph 1 of this article".

(٣) نُشرت بالجريدة الرسمية، العدد ٨، ٢٦ فبراير سنة ٢٠٠٢م.

السلطة المركزية للدولة الطالبة على وجه السرعة بنتيجة تنفيذ الطلب، فإذا رُفض الطلب أو تعرض تنفيذه للتأخير أو التأجيل، تتولى السلطة المركزية للدولة المطلوب منها إبلاغ السلطة المركزية للدولة الطالبة بأسباب هذا الرفض أو التأخير أو التأجيل".

وفي ذات المقام، تنص المادة (١١) من معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي على أنه: "ينفذ طلب الإنابة وفقاً لأحكام القانون الداخلي للدولة المطلوب منها التنفيذ وعلى وجه السرعة، ويجوز لهذه الدولة تأجيل التنفيذ حتى استكمال إجراءات التحقيق والتتبع القضائي الجاري لديها في نفس الموضوع أو زوال الأسباب القهرية التي دعت للتأجيل على أن يتم إشعار الدولة الطالبة بهذا التأجيل"[١].

ويلاحظ اختلاف الاتفاقيات المعنية فيما بينها في استخدام المصطلح الدال على مبدأ السرعة، فتارة تَستخدم مُصطلح على "وجه الاستعجال" وتارة أخرى تَستخدم مُصطلح على "وجه السرعة"، والواقع أن هذا الاختلاف لم تنفرد به الاتفاقيات الدولية المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية فحسب، بل وجد تطبيقاً له في القانون الدولي لحقوق الإنسان[٢].

إذ بينما يتحدث العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عن الحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له[٣]، تشير الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتفاقية

---

(١) أُعتمدت من قبل مؤتمر وزراء خارجية دول المنظمة المنعقد في أواغادوغو خلال الفترة من ٢٨ يونيو إلى ١ يوليو ١٩٩٩م.

(2) -Krit Zeegers: "The Right to Be Tried Without Undue Delay", op. cit., p. 290

(٣) المادة (١٤) الفقرة (٣/ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(ISSN: 2356 - 9492)

الأمريكية لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب إلى الحق في المحاكمة خلال فترة زمنية معقولة[١]. ويمكن القول إن معنى هذه العبارات متطابق إلى حد بعيد، ذلك أن تحديد ما إذا كانت مدة الإجراءات معقولة يتوقف على مسألة ما إذا كان هناك تأخير لا مبرر له أم لا.

كما أنه لا يوجد دليل على أن اختلاف المصطلحات أدى إلى تفسيرات متباينة، بل على العكس تماماً. فعلى الرغم من اختلاف المصطلحات الدالة على المبدأ، إلا أن تفسير كل من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR)[٢]، ومحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (IACtHR)[٣]، ومجلس حقوق الإنسان (HRC)[٤]، متشابه إلى حد كبير، رُغم اختلاف الأساس القانوني الذي استندت إليه في إصدار أحكامها أو تفسيراتها، ونتيجة لذلك، يمكن استخدام هذه العبارات بالتبادل فيما بينها للدلالة على مبدأ السرعة في إجراءات التعاون الدولي في المسائل الجنائية.

وبالعودة إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتعاون الدولي الجنائي السابق الإشارة إليها –كما هو الحال في أغلب الاتفاقيات الدولية في المجال الجنائي– يلاحظ أنها لم تُنظم مبدأ السرعة بشكل مستقل ومفصل، كل ما هنالك أنها أوصت الدولة المطلوب منها

---

(١) المادة (٣/٥)، و(١/٦) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ المادة (١/٨) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛ المادة (٧) فقرة (١/د) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

(2) -ECtHR, Judgment, Grigoryan v. Armenia (App No 3627/06), 10 July 2012, 129

(3) -IACtHR, Judgment, Suárez Rosero v. Ecuador (Case No 11.273), 12 November 1997,70

(4) - HRC, General Comment No 32, Article 14: Right to equality before courts and tribunals and to a fair trial (2007) UN Doc CCPR/C/GC/32, 35

بضرورة تنفيذ طلب التعاون على وجه السرعة أو على وجه الاستعجال، فكان من الأجدر أن تضع مدة زمنية يجب خلالها الالتزام بمبدأ السرعة، وتبين كيفية التمسك بالإخلال به، فضلاً عن تحديد الجزاء الإجرائي المترتب على هذا الإخلال.

ومع ذلك لم يخل تنظيم مبدأ السرعة في الاتفاقيات الدولية السالف بيانها من أثر، ذلك أنه شكل أساساً قانونياً دولياً للمبدأ، وبادرة يمكن الانطلاق منها نحو التنظيم الشامل والمفصل له في المستقبل، كما أنه بَيّن على وجه التحديد الوقت الذي يبدأ فيه التزام الدولة المطلوب منها بالمبدأ، وما يترتب على ذلك من أثار تنعكس على علاقتها التعاهدية بالدولة الطالبة من ناحية وعلى علاقة الأخيرة بالشخص محل إجراءات التعاون من ناحية أخرى.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن الحق في مبدأ السرعة يبدأ سريانه في الوقت الذي تُطلب فيه المساعدة الدولية المتبادلة. وتفصيل ذلك، أنه قد يُنص على مبدأ السرعة في الاتفاقية الدولية المعنية من غير تعيين لمدة زمنية تحدد بداية تنفيذ طلب المساعدة والحد الأقصى لهذا التنفيذ، وفي هذه حالة يجب مراعاة الفِتْرة الزمنية المحددة لتنفيذ الإجراء محل طلب التعاون إن وُجدت. من ذلك على سبيل المثال، ما أشارت إليه الفِقْرة الرابعة من المادة (١٣) من الاتفاقية المصرية السويسرية بشأن التعاون القضائي في المواد الجنائية من أنه "يجب إرسال أوراق التكليف بحضور متهم يتواجد في الدولة المطلوب إليها إلى السلطة المركزية لتلك الدولة في موعد غايته خمسة وأربعون يوماً سابقة على الموعد المحدد للحضور".

(ISSN: 2356 - 9492)

ويُستفاد من ذلك، أنه طالما انحسرت الاتفاقية عن تنظيم مبدأ السرعة بالنسبة لجميع صور التعاون التي تتضمنها، فإن الدولة المطلوب منها تُلزم بتنفيذ طلب المساعدة خلال الحيز الزمني المحدد سلفاً للإجراء محل المساعدة في الاتفاقية التي شكلت الأساس القانوني للطلب(١).

ويتفرع عن ذلك، حق الدولة الطالبة في مراقبة هذا التنفيذ من حيث الوقوف على سبب تأخير التنفيذ أو تأجيله(٢)، أو في حالة عدم تنفيذه جزئيا أو كلياً، وفي الحالة الأخيرة يتعين على الدولة المطلوب منها تسبيب قرارها بعدم التنفيذ(٣).

<u>وأما بالنسبة لالتزام الدولة الطالبة بمبدأ السرعة</u>، فإنه يتحدد في ضوء حق المتهم في المحاكمة السريعة وفقاً لتشريعها الوطني أو بمراعاتها للحدود الزمنية في القانون الإجراءات الجنائية في حالة غياب التنظيم التشريعي المستقل للحق في المحاكمة السريعة، وينبني على ذلك أن الدولة الطالبة تضمن تطبيق مبدأ السرعة في إجراءات

---

(١) وفي هذه الحالة ليس هناك ما يُلزم الدولة المطلوب منها بسرعة الفصل في طلب التعاون إلا ما ألزمت به نفسها في قانونها الوطني المعني، أو ما التزمت به في مواجهة الدولة الطالبة تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل حال غياب الأساس التعاهدي للتعاون.

(٢) تطبيقاً لذلك نصت الفقرة الثالثة (أ) من المادة (٣) من الاتفاقية المصرية السويسرية على أنه: "...٣- على الدولة المطلوب إليها قبل رفض أو تأجيل المساعدة طبقاً لهذه المادة أن؛ أ- تخطر الدولة الطالبة على وجه السرعة بالسبب الذي دفعها لرفض أو تأجيل المساعدة".

(٣) تطبيقاً لذلك نصت الفقرة السابعة من المادة (٧) من الاتفاقية المصرية الأمريكية على أنه: "تقوم السلطة المركزية للدولة المطلوب منها بإخطار السلطة المركزية للدولة الطالبة على وجه السرعة بنتيجة تنفيذ الطلب فإذا رُفض الطلب أو تعرض تنفيذه للتأخير أو التأجيل تتولى السلطة المركزية للدولة المطلوب منها إبلاغ السلطة المركزية للدولة الطالبة بأسباب هذا الرفض أو التأخير أو التأجيل".

المحاكمة حيال الشخص المعني في المرحلة السابقة على اللجوء إلى إجراءات التعاون الدولي.

أضف إلى ذلك أن الحق في المحاكمة السريعة، يشمل جميع مراحل الإجراءات الجنائية بدءًا من مرحلة الاستدلالات إلى المحاكمة وأي إجراءات استئناف لاحقة. وهذا المعني أكدته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) حيث اعتبرت أن هذه الحماية تنطبق من اللحظة التي يُعتبر فيها الشخص "متهمًا" بارتكاب جريمة، وهو مفهوم يتم تفسيره بشكل واسع ليشمل أي إشعار رسمي بأن الشخص يُشتبه في ارتكابه لجريمة.

وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) في قضية Ekman v. Sweden عندما نظرت في مدى امتداد حق المحاكمة السريعة إلى مرحلة التحقيقات الأولية. بأن هذا الحق ينطبق منذ اللحظة التي يُصبح فيها الشخص متهمًا بارتكاب جريمة، بما في ذلك إبلاغ الشخص رسميًا بأنه مشتبه فيه(١).

وفي قضية Brink v. Netherlands قررت المحكمة أن فترة توافر الحق في محاكمة سريعة، تبدأ من اللحظة التي يتلقى فيها الفرد أول إخطار رسمي بوجود تحقيق جنائي ضده. وأكدت المحكمة أن مرحلة الاستدلالات تعد جزءًا لا يتجزأ من الإجراءات الجنائية، ويجب أن تتم دون تأخير غير مبرر(٢). وفي قضية Deweer v. Belgium

(1) - ECtHR, Judgment, Ekman v. Sweden (App No 38437/97), 18 January 2000, 22؛ ECtHR, Judgment, Grigoryan v. Armenia (App No 3627/06), 10 July 2012, 126; ECtHR, Judgment, Bak v. Poland (App No 7870/04), 16 April 2007, 73; ECtHR, Judgment, Hozee v. Netherlands (App No 21961/93), 22 May 1998, 43

(2) - ECtHR, Judgment, de Jong, Baljet and van den Brink v. Netherlands (App Nos. 8805/79, 8806/79, 9242/81), 22 May 1984؛ ECtHR, Judgment, Bak v. Poland (App No 7870/04), 16 April 2007, 73

(ISSN: 2356 - 9492)

أوضحت المحكمة أن الحق في المحاكمة السريعة يبدأ عندما يُصبح الشخص على علم بتوجيه اتهام جنائي ضده، سواء كان ذلك من خلال اعتقال رسمي أو إخطار رسمي بالتحقيق. وأشارت المحكمة إلى أن التأخيرات في مرحلة التحقيقات يمكن أن تشكل انتهاكًا للمادة (١/٦) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[١].

وفي قضية مولر ضد سويسرا Müller v. Switzerland أكدت المحكمة في هذه القضية أن مفهوم "التهمة" بموجب المادة (٦) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان يشمل كل الإجراءات الرسمية التي تُعلم الشخص بأنه يُشتبه في ارتكابه جريمة. وعليه، فإن الحق في المحاكمة السريعة يغطي جميع الإجراءات منذ لحظة هذا الإخطار الأولي، مرورًا بكافة مراحل التحقيق والمحاكمة[٢]. أي أن الفترة الزمنية للحق في المحاكمة دون تأخير مبرر تمتد لتشمل الوقت الذي تصل فيه القضية إلى نهايتها، بما في ذلك مراحل الاستئناف المحتملة[٣]. كما يستمر نطاق هذا الحق في حالة ما إذا أُعيدت القضية إلى المحاكم الأدنى من أجل إعادة المحاكمة[٤].

(1) -ECtHR, Judgment, Deweer v. Belgium (App No 6903/75), 27 February 1980

(2) -ECtHR, Judgment, Müller and Others v. Switzerland (App No 10737/84), 24 May 1988

(3)- ECtHR, Judgment, Grigoryan v. Armenia (App No 3627/06), 10 July 2012, 127; IACtHR, Judgment, Suárez Rosero v. Ecuador (Case No 11.273), 12 November 1997, 71; HRC, General Comment No 32, Article 14: Right to Equality before Courts and Tribunals and to a Fair Trial (2007) UN Doc CCPR/C/GC/32, 35

(4) - ECtHR, Judgment, I.A. v. France (App No 28213/95), 23 September 1998, 115

ويُلاحظ على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ضوء الأحكام السالف بيانها، أنها جعلت المشتبه به على قدم المساواة مع المتهم بالنسبة للاستفادة من الحق في المحاكمة السريعة، ونظراً لأن الحق في المحاكمة السريعة قد تتداخل فيه عدة عوامل تجعل من الصعب وضع معياراً محدداً للالتزام به، حيث تتوزع هذه العوامل بين سلوك المتهم والمدافع عنه وسلوك السلطات المختصة فضلاً عن تعقيد القضية ذاتها(١)، فقد لجأت المحكمة إلى تبني حق أخر وثيق الصلة بالحق بالمحاكمة خلال فترة زمنية معقولة Right to Speedy trial وهو الحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له The Right to Be Tried Without Undue Delay كجزء من الحق في المحاكمة العادلة.

ومن الأحكام الحديثة للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي استندت فيها إلى الحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له كجزء من الحق الأصيل للمشتبه به أو المتهم في المحاكمة العادلة السريعة(٢):

١- **قضية Georgiou v. Greece** في هذه القضية حكمت المحكمة بأن هناك انتهاكًا للمادة (٦) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بسبب تأخير في الإجراءات وعدم إحالة المحكمة الوطنية تساؤلات الأطراف إلى محكمة العدل الأوروبية (CJEU) للحصول على تفسير أولي، وأكدت المحكمة على أن المحاكم الوطنية في آخر مراحلها

(1) - Krit Zeegers: "The Right to Be Tried Without Undue Delay", op. cit., p. 303.

(٢) **وللمزيد تفصيلاً حول هذه الأحكام يراجع** الدكتور مدحت محمد محمود أحمد، فاعلية التعاون الدولي في مكافحة تطور الجريمة (دراسة تطبيقية مقارنة) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٤، ص٢٤٣.

(ISSN: 2356 - 9492)

ملزمة بتقديم أسباب بشأن عدم إحالة تساؤلات الأطراف، ويضمن ذلك عدم إطالة الإجراءات بشكل غير مبرر وأن الحقوق المحمية بموجب المادة (٦) يتم احترامها[١].

٢- **قضية S.P. v. Russia** حكمت المحكمة في هذه القضية بأن التأخير في محاكمة المتهم، الذي استمر لعدة سنوات دون مبررات مقنعة، يمثل انتهاكًا للحق في المحاكمة ضمن مدة معقولة. أكدت المحكمة أن السلطات الروسية لم تبذل الجهود الكافية لتسريع الإجراءات، مما أدى إلى انتهاك حقوق المتهم[٢].

٣- **قضية Rustavi 2 Broadcasting Company Ltd and Others v. Georgia** تناولت هذه القضية موضوع التأخير في الإجراءات القضائية وتأثيرها على الحقوق المكفولة بموجب المادة (٦)، حيث حكمت المحكمة بأن التأخيرات المطولة في المحاكمة كانت غير مبررة وأنها أثرت على قدرة الشركة المدعية في الحصول على محاكمة عادلة ضمن إطار زمني معقول[٣].

وتدعو المحكمة الأوروبية (ECtHR) إلى الأخذ بعين الاعتبار المحاكمة في مجموعها والتي لا تنتهي إلا بعد صدور الحكم البات في الطعن بالنقض حتى ولو كان قد أعلن عن عدم تأسيسه أو عدم قبوله، وفيما يخص التاريخ الذي يحدد نقطة انطلاق الإجراء فالمحكمة الأوروبية تفرض حلولاً صارمة للحفاظ على حقوق المتقاضين بخصوص الآجال المعقولة، سواء في الميدان الإداري أو المدني أو الجنائي، وإذا كانت

(1) - ECtHR, Judgment, Georgiou v. Greece (App No 57378/13), 14 March 2023.
(2) -ECtHR, Judgment, S.P. v. Russia (App No 36463/11), 24 March 2022.
(3) -ECtHR, Judgment, Rustavi 2 Broadcasting Company Ltd and Others v. Georgia (App No 16812/17), 18 July 2020.

نقطة انطلاق الإجراء في المدني هي اللجوء للقضاء المختص، فالمحكمة لا ترى تأثيراً عندما يلجأ الشخص المعني إلى قضاء غير مختص لا سيما إذا كان أسلوب توزيع الاختصاص بين نظامي القضاء معقداً، وفي هذه الحالة فالفترة التي يجب تقديرها تبدأ مع اللجوء الأول للقضاء حتى ولو أعلن عن عدم اختصاصه(١).

ونخلص مما سبق أن الحق في المحاكمة السريعة أو الحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له يشمل مرحلة الاستدلالات، كما هو واضح من أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كما يعتبر هذا الحق أساسيًا لضمان أن يتم التعامل مع المتهمين بسرعة وكفاءة، ويبدأ من اللحظة التي يُصبح فيها الشخص متهمًا بارتكاب جريمة، سواء من خلال اعتقال رسمي، أو إخطار رسمي بالتحقيق، أو أي إجراء رسمي آخر يجعله على علم بأنه مشتبه فيه.

وفي ضوء هذه النتيجة يتضح الحد الفاصل الذي أقامته المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية بين حق المتهم في محاكمة سريعة وحقه في محاكمة عادلة. ذلك أنه من المعلوم أن الحق في محاكمة عادلة يشمل جميع أطوار الدعوى الجنائية، أي أنه ينسحب على كل من اكتسب صفة المشتبه به أو المتهم، في حين أنها قصرت الحق في المحاكمة السريعة على من اكتسب صفة المتهم وحده، ويظهر ذلك من حكمها في قضية United States v. Marion حيث قضت بأن: "الحق في المحاكمة السريعة لا يبدأ إلا بعد توجيه الاتهام الرسمي"(٢).

(1) - Louis Favoreu Et Gaia Patrick Et Ghevontian, Richard et autres: "Droit des libertés fondamentales", 4ème édition, Dalloz, (2007), p. 462

(2) - United States v. Marion, 404 U.S. 307, 313-16 (1971)؛ Betterman v. Montana, 578 U.S. 437, 443-47 (2016).

(ISSN: 2356 - 9492)

الفصل الثاني

الأساس القانوني للحق الدستوري في محاكمة سريعة في بعض النظم المقارنة

تمهيد وتقسيم:

يُشير الأساس القانوني إلى الأساس أو الإطار الذي يتم بموجبه وضع القوانين واللوائح وتنفيذها وهو يوفر السلطة والمبرر لوجود القواعد والسياسات القانونية وتنفيذها، فضلاً عن أهميته في تحديد مسئولية الدولة، لذا قد يختلف الأساس القانوني حسب السياق الذي ننطلق منه، الأمر الذي يجعلنا نتطرق لبيان الأساس القانوني للحق الدستوري في محاكمة سريعة من خلال التعرض للنظم المقارنة لبيان موقفها حيال تنظيم هذا الحق الدستوري والمسئولية الناتجة عن الإخلال به، فالنظم القانونية المقارنة تختلف من حيث طريقة معالجتها لمبدأ السرعة في المحاكمات إلى ثلاثة اتجاهات؛ منها ما يُخضِع مبدأ السرعة للمبادئ العامة في القانون الإجرائي المعني، ومنها ما يُفرد قانوناً خاصاً لتنظيم سرعة اتخاذ إجراءات المحاكمة بداية من توجيه الاتهام ووصولاً إلى مرحلة الفصل في الدعوى الجنائية، وآخِر هذه النظم يَنص صراحة على حق المتهم في مبدأ السرعة في صلب التشريع المعني، ومن هنا يستلزم ذلك الأمر منا بيان الأساس القانوني للحق الدستوري في محاكمة سريعة في النظم القانونية المقارنة في **ثلاثة مباحث على النحو الآتي:**

المبحث الأول: **الحق الدستوري في محاكمة سريعة في الولايات المتحدة الأمريكية**

المبحث الثاني: **الحق الدستوري في محاكمة سريعة في سويسرا**

المبحث الثالث: **الحق الدستوري في محاكمة سريعة في فرنسا ومصر**

المبحث الأول

الحق الدستوري في محاكمة سريعة في الولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد:

يعتبر مبدأ السرعة في الإجراءات الجنائية أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استمدت هذا المبدأ من القانون العام الإنجليزي، وتم تأكيده في النصوص الدستورية الأمريكية بعد ذلك، ويهدف هذا المبدأ إلى حماية المتهم من الاحتجاز المطول دون محاكمة، وتجنب الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تنجم عن التأخير، ويضمن فعالية النظام القضائي من خلال تقليل تراكم القضايا المنظورة أمام المحاكم، في ضوء تفسير المحكمة العليا الأمريكية التي تضع أُطر ومعايير تنفيذه بما يتوافق مع الدستور(١).

أولاً: الخلفية التاريخية ونطاق التطبيق:

للحق في محاكمة سريعة تاريخ طويل في القانون الإنجليزي، حيث ترجع خلفيته التاريخية إلى العهد الأعظم "الماجنا كرتا" Magna Carta في بريطانيا سنة ١٢١٥م، حيث ورد فيه: "إننا لن نُنكر على إنسان حقه في العدالة ولن نُؤجل النظر في القضايا"(٢).

---

(١) وللمزيد تفصيلاً حول قانون المحاكمة السريعة ومبدأ السرعة بالولايات المتحدة الأمريكية **يراجع**: الدكتور مدحت محمد محمود أحمد، فاعلية التعاون الدولي في مكافحة تطور الجريمة (دراسة تطبيقية مقارنة) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٤، ص٢٥٤ وما بعدها.

(٢) وفي ذلك تقول المحكمة العليا الأمريكية في قضية Klopfer v. North Carolina أن الحق في محاكمة سريعة له جذوره في أساس تراثنا القانوني الانجليزي، ويبدو أن أول صياغة له في الفقه الحديث قد تم إجراءها في Magna Carta عام ١٢١٥م. راجع حكمها تفصيلاً:
Klopfer v. North Carolina, 386 U.S. 213, 223 (1967)

(ISSN: 2356 - 9492)

وتعتبر هذه الوثيقة أول تجسيد رسمي للحق في المحاكمة السريعة في القانون العام الإنجليزي(١).

ومع قيام المحامين في المستعمرات بدراسة نُظم القوانين الإنجليزية، فليس من المستغرب أن تشير وثيقة الحقوق الاستعمارية الأولى The first colonial bill of rights والتي صاغها جورج ماسون George Mason في ١٢ يونيو عام ١٧٧٦م، إلى الحق في محاكمة سريعة والذي جاء فيها أنه "في جميع المحاكمات الرأسمالية أو المحاكمات الجنائية يحق للإنسان أن يعرف سبب وطبيعة اتهامه، وأن يواجه المتهمين والشهود وأن يُطالِب بالأدلة، وأن يُحاكم من قبل هيئة محلفين من اثني عشر رجلاً من محيطه، والذين بدون موافقتهم بالإجماع لا يُمكن إدانته، ولا يُمكن إجباره على الشهادة ضد نفسه، وأنه لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا بموجب قانون البلاد..."(٢).

(1) -Moushumi sarmah, dr. Saroj bohra: "right to speedy trial: access to justice", russian law journal, volume xi, issue 6, (2023), p. 966

(2) -"That in all capital or criminal prosecutions a man has a right to demand the cause and nature of his accusation, to be confronted with the accusers and witnesses, to call for evidence in his favour, and to a speedy trial by an impartial jury twelve men of his vicinage, without whose unanimous consent he cannot be found guilty, nor can he be compelled to give evidence against himself; that no man be deprived of his liberty except by the law of the land…". Moushumi sarmah, dr. Saroj bohra: "right to speedy trial: access to justice", op. cit., p. 696

وفي عام ١٧٩١م أُقِر التعديل السادس Sixth Amendment على دستور الولايات المتحدة الأمريكية، والذي نص صراحة على الحقوق داخل نظام العدالة الجنائية Rights within the criminal justice system وقد أشارت الفِقْرة الرابعة من المادة السادسة من القسم الخاص بهذه الحقوق إلى حق المتهم في محاكمة سريعة وعلنية The right to a speedy and public trial بنصها: "في جميع المحاكمات الجنائية، يتمتع المتهم بالحق في محاكمة سريعة وعلنية، أمام هيئة محلفين محايدة تابعة للولاية أو المقاطعة التي يُزعمُ ارتكاب الجريمة فيها"(١).

(1)- Art. (VI): "4- In all criminal prosecutions, the accused shall enjoy the right to a speedy and public trial, by an impartial jury of the State and district wherein the alleged crime…". Michael H. DeArmey: "The Constitution of the United States Revised and Updated", Springer Nature Switzerland AG, (2023), p. 48

وقد قالت المحكمة العليا الأمريكية في قضية Patton v. United States تعقيباً على التعديل السادس للدستور: "أن الهدف من الضمانات الدستورية المعنية هو توفير محاكمة كاملة، عادلة، وعلنية، ومحاكمة تضمن بشكل معقول وكامل مصالح الدولة وحياة وحرية الأطراف محل الاتهام، سواء تم التعبير عن هذه الفكرة بالكلمات أم لا، كما هو الحال في بعض وثائق الحقوق والدساتير، فإن المُحاكمة الحرة والعادلة تعني فقط محاكمة حرة وعادلة بقدر ما تسمح به الطبيعة البشرية".

"The aim of the constitutional safeguards in question is a full, fair, and public trial, and one which shall reasonably and in all substantial ways safeguard the interests of the state and the life and liberty of accused parties. Whether the idea is expressed in words or not, as is done in some of the bills of rights and constitutions, a free and fair trial only means a trial as free and fair as the lot of humanity will admit". Patton v. United States, 281 U.S. 276 (1930).

(ISSN: 2356 - 9492)

وإذا كان التعديل السادس لدستور الولايات المتحدة أقر حق المتهم في محاكمة سريعة، فإن التعديل الرابع عشر قد وسع نطاق تطبيقه على مستوى الولايات والمحاكمات الفيدرالية، وقد أكد على هذا المعنى حكم المحكمة العليا في قضية Klopfer v. North Carolina عام ١٩٦٧م، بقولها: ""إن تاريخ الحق في محاكمة سريعة واستقباله في هذا البلد يُثبت بوضوح أنه يُشكل أحد الحقوق الأساسية التي يحفظها دستورنا"، وخَلصت المحكمة إلى أن الحق في محاكمة سريعة هو أحد الحريات "الأساسية" التي ينص عليها بند الإجراءات القانونية الواجبة في التعديل الرابع عشر على مستوى الولايات والمحاكمات الفيدرالية(١).

ثانياً: الوضع قبل صدور قانون المحاكمة السريعة:

لاحظ الكونجرس الأمريكي في ضوء الممارسات العملية للسوابق القضائية للمحكمة العليا، أن الحق في المحاكمة السريعة كما يحميه التعديل السادس من الدستور، يفتقر إلى القوة اللازمة لمنع التأخير الذي يسبق المحاكمة على نحو يُفرغ الضمانة الدستورية من مضمونها(٢)، وذلك لعدة أسباب على النحو الآتي:

١- أن كلاً من الدفاع والادعاء يعتمدان على تأخير المحاكمة في القضايا الجنائية باستخدام تكتيكات التأجيل المُتعمَّدة علي حساب حقوق المدعي عليه، على سبيل المثال؛ قد يسعى الدفاع لتأجيل المحاكمة لكسب مزيد من الوقت لإعداد القضية، أو على أمل أن تتلاشى ذاكرة الشهود أو تتغير الظروف بشكل يخدم مصلحة المتهم. من جهة أخرى،

(1) -Klopfer v. North Carolina, 386 U.S. 213, 226 (1967).
(2) - Moushumi sarmah, dr. Saroj bohra: "right to speedy trial: access to justice", op. cit., p. 966

قد يستخدم الادعاء التأخير كوسيلة للضغط على المتهمين للتوصل إلى اتفاقيات الإقرار بالذنب، مستغلاً طول فترة الحبس الاحتياطي لزيادة الضغط النفسي على المتهم(١)، ولا شك في أن هذه الممارسات تَسهم بشكل واضح في تراكم القضايا، وتؤدي كذلك إلى زيادة التعقيدات الإدارية والفنية داخل النظام القاضي.

٢- بالإضافة إلى ذلك وجد الكونجرس الأمريكي أن المحكمة العليا لم تقدم التوجيه المناسب للمحاكم الدنيا بشأن وضع الضوابط الملائمة لتفعيل الحق الدستوري للمتهم في محاكمة سريعة؛ هذا القصور في التوجيه الفعّال ترك المحاكم الدنيا بدون معايير واضحة لتحديد ما إذا كان تأخير المحاكمة يشكل انتهاكًا للحق الدستوري للمتهم(٢).

---

(١) وسلوك الادعاء في هذه الحالة يُهدر حق المتهم في عدم اجباره على الشهادة ضد نفسة أو الإقرار بالذنب المنصوص عليه في المادة (٣/١٤) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة (٨) في فقرتها (٢/ز) من العهد الأمريكي لحقوق الإنسان، وقد فسرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الحق في الصمت وعدم تجريم الذات على أنه من المعايير الدولية المعترف بها، وقالت في حكمها: "أن هذا الحق يمثل حماية للمتهم من الإكراه غير المشروع من قبل السلطات المختصة، وبالتالي المساهمة في تجنب إساءة تطبيق العدالة الجنائية"، وعلى الرغم من أن المادة ١٤ الفقرة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا تحتوي صراحة على قاعدة استبعاد ورفض الأدلة التي تم الحصول عليها عن طريق انتهاك الحق في عدم تجريم الذات، فقد أعلنت لجنة حقوق الإنسان – بالإشارة إلى المادة ٧ من اتفاقية مناهضة التعذيب– أن أي دليل تم الحصول عليه بهذه الطريقة لا يجوز الاحتجاج أمام المحكمة. راجع:

-Karl-Peter Sommermann, Albrecht Weber: "General Judicial Rights", op. cit., p. 347

(2) -Moushumi sarmah, dr. Saroj bohra: "right to speedy trial: access to justice", op. cit., p. 982

(ISSN: 2356 - 9492)

نتيجة لذلك، كانت المحاكم تختلف بشكل كبير في تفسيرها وتطبيقها لهذا الحق، مما أدى إلى تباينات كبيرة في كيفية التعامل مع التأخير الغير مبرر للمحاكمات داخل النظام القضائي(١). ومرد ذلك أن بعض المحاكم قد تسمح بفترات تأخير طويلة دون أن تعتبر ذلك انتهاكًا للحق في المحاكمة السريعة، في حين أن محاكم أخرى قد تتخذ موقفًا أكثر صرامة إزاء هذا التأخير(٢).

٣- التأخير في المحاكمات كان يؤدي إلى زيادة التكاليف والنفقات القضائية، فضلاً عن تراكم القضايا حيث تستهلك القضايا المتأخرة وقتاً وموارد كبيرة من المحاكم والجهات

(١) ظهر ذلك بوضوح في قضية Barker v. wingo فعلى الرغم من أن المحكمة العليا الأمريكية وضعت معيار رباعي الأبعاد يعتمد على طول التأخير وسببه وتمسك المتهم بحقه المترتب على الإخلال بالسرعة والضرر الذي لحق به من جراء التأخير، إلا أن هذا الحكم أكد على أن تأخير المحاكمة يمكن أن يكون مبرراً في بعض الحالات، مما أدي إلى حدوث تباين في تطبيق المعيار أمام المحاكم الأدنى. راجع الحكم تفصيلاً:

Barker v. Wingo, 407 U.S. 514 (1972).

(٢) يمكن ملاحظة ذلك أيضاً في المرحلة اللاحقة على تطبيق قانون السرعة، وذلك في قضية United States v. Rojas-Contreras حيث قضت المحكمة العليا الأمريكية بأن فترة الإعداد للمحاكمة يجب أن يكون على الأقل ثلاثون يوماً من تاريخ مثول المتهم لأول مرة أمام المحكمة المختصة، ويصدق ذلك أيضاً في حالة تقديم لائحة اتهام جديدة، وهذا القضاء أثر على كيفية احتساب الفترات الزمنية المسموح بها للتأخير أمام المحاكم الأدنى. راجع الحكم تفصيلاً:

United States v. Rojas-Contreras, 474 U.S. 231 (1985), United States v. Contreras, No. 15-1279 (7th Cir. 2016), United States v. Contreras-Rojas, No. 21-50500 (5th Cir. 2021).

القضائية[١]، مما يعني بقاء المتهمين في الحبس الاحتياطي لفترات طويلة دون محاكمة، مما ساهم في اكتظاظ السجون، الأمر الذي أدى إلى تآكل ثقة الجمهور في النظام القضائي بسبب غياب الفعالية والعدالة[٢].

ثالثاً: الوضع بعد صدور قانون المحاكمة السريعة:

خلقت هذه التفاوتات بيئة قضائية غير متسقة وغير عادلة، ذلك أن حق المتهم في محاكمة سريعة قد يعتمد بشكل كبير على المنطقة الجغرافية أو المحكمة التي تنظر الدعوى، أو على الدائرة التي تتبنى التأخير أو أخرى ممن تراعي حقه في سرعة المحاكمة. هذه الممارسات أدت إلى انتهاك واضح لحقوق المتهمين، حيث يقبع المتهم في حالة من عدم اليقين والاحتجاز لفترات طويلة دون محاكمة عادلة وسريعة[٣].

(1) - Moushumi sarmah, dr. Saroj bohra: "right to speedy trial: access to justice", op. cit., p. 969

(2) - Eliot T. Tracz: "Revisiting The Right To A Speedy Trial: Reconciling The Sixth Amendment With The Speedy Trial Act", op. cit., pp. 18-19

(٣) وقد عبرت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (IACtHR) عن هذا الحق بقولها أن الغرض من مبدأ المحاكمة خلال فترة زمنية معقولة هو منع الأشخاص المتهمين من البقاء في حالة من عدم اليقين لفترة طويلة وضمان التخلص من التهمة على وجه السرعة. راجع حكمها سابق الإشارة:

IACtHR, Judgment, Suárez Rosero v. Ecuador (Case No 11.273), 12 November 1997, 70

(ISSN: 2356 - 9492)

لهذه الأسباب قرر الكونجرس الأمريكي سن قانون المحاكمة السريعة عام ١٩٧٤م Speedy Trial Act ليضع حداً لهذه الممارسات، من خلال تحديد مواعيد زمنية صارمة لإجراءات المحاكمة، ما لم تكن هناك ظروف استثنائية تستدعي التأجيل(١).

ويثور التساؤل عن النطاق الشخصي والزمني لقانون المحاكمة السريعة والاستثناءات التي ترد عليه وجزاء الإخلال بالحق الذي يكفله؟ وفي ضوء الإجابة على هذه التساؤلات تتبدى الملامح العامة لقانون المحاكمة السريعة (STA) وذلك على النحو الآتي:

(1) - 2011 US Code Title 18 - Crimes and Criminal Procedure Part II - Criminal Procedure (§§ 3001 - 3771) Chapter 208 - Speedy Trial (§§ 3161 - 3174), Section 3161 - Time limits and exclusions.

١- **النطاق الشخصي للقانون:** الحق في المحاكمة السريعة وفقاً لهذا القانون يُطبق على من ثبتت له صفة المتهم[١]، وعليه لا ينسحب تطبيقه على المشتبه به[٢]، رغم وجود إجراءات قسرية في مرحلة الاستدلالات تتطلب سرعة اتخاذها في مواجهته[٣].

---

(١) يترتب على اكتساب الشخص صفة المتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، اكتساب مجموعة من الحقوق على رأسها حقه في المحاكمة السريعة، الحق في التزام الصمت، الحق في الحصول على محامي، الحق في محاكمة عادلة، الحق في مواجهة المتهمين، الحق في استجواب الشهود، الحق في افتراض البراءة، الحق في عدم التعرض للعقاب القاسي أو غير المعتاد، الحق في مترجم فوري. وقد أكدت المحكمة العليا الأمريكية على هذه الحقوق في قضائها في مناسبات عديدة من ذلك:

Estrada v. Roybal-Caballero, 143 S. Ct. 1274 (2023), Bryant v. Pawtucket, 142 S. Ct. 2266 (2022), Van Buren v. Jackson, 143 S. Ct. 545 (2023), Vega v. Tekoh, 142 S. Ct. 2477 (2022).

(٢) وقد أكد القضاء الأمريكي على هذا المعني في قضيتي Van Buren v. Jackson و Bryant v. Pawtucket حيث قضت فيهما، بأن الحق في المحاكمة السريعة يقتصر فقط على المتهمين الذين تمّ توجيه اتهامات رسمية لهم. راجع تفصيلاً:

Van Buren v. Jackson, 143 S. Ct. 545 (2023), Bryant v. Pawtucket, 142 S. Ct. 2266 (2022).

(٣) في مرحلة جمع الاستدلالات، تُمكن الشرطة ووكالات إنفاذ القانون الأخرى من اتخاذ بعض الإجراءات القسرية ضد المشتبه بهم، بهدف جمع الأدلة والمعلومات المتعلقة بالجريمة، حيث يُمكن للشرطة استجواب المشتبه به دون حضور محام، بشرط إعلامه بحقه في الصمت وحقه في الحصول على محام قبل الإجابة على أي أسئلة، وتستطيع الشرطة أيضاً تفتيش الشخص المشتبه به إذا كان لديهم سبب معقول للاعتقاد بأنه يحمل أدلة على الجريمة. راجع تطبيقاً لذلك:

Estrada v. Roybal-Caballero, 143 S. Ct. 1274 (2023), Vega v. Tekoh, 142 S. Ct. 2477 (2022).

(ISSN: 2356 - 9492)

ويُقصد بالمتهم في تطبيق أحكام هذا القانون المتهمين المدنيين، أما المتهمين العسكريين فإنهم يخضعون لقانون القضاء العسكري الموحد Uniform Code of Military Justice (UCMJ) ويُنظم هذا القانون جميع جوانب نظام العدالة العسكرية، بما في ذلك المواعيد الزمنية المحددة للمحاكمة، والتي تضمن مراعاة الحق في المحاكمة السريعة(١).

كذلك لا يُطبق قانون المحاكمة السريعة على الإجراءات الجنائية الخاصة بجنوح الأحداث، ذلك أن الأحداث يَخضعون لقانون جنوح الأحداث الفيدرالي Federal Juvenile Delinquency Act – FJDA وينظم القانون الأخير كيفية التعامل مع الأحداث المتهمين بارتكاب جرائم جنائية في النظام الفيدرالي، حيث يتضمن هذا القانون مجموعة من الأحكام المتعلقة بإجراءات محاكمة الأحداث وحمايتهم، بما في ذلك ضمان محاكمة سريعة، ووفقاً لهذه الأحكام يتم التعامل مع قضايا الأحداث بالسرعة اللازمة لتقليل الآثار السلبية الناجمة عن التأخير(٢).

(١) تضمن المادة ١٠ من قانون القضاء العسكري الموحد (UCMJ) أن يتم تقديم العسكريين المتهمين بجرائم للمحاكمة بسرعة معقولة. حيث تنص هذه المادة على أنه يجب التعامل مع قضاياهم بنشاط واجتهاد لتجنب التأخيرات غير المبررة.

10 U.S. Code Chapter 47 - Uniform Code Of Military Justice.
(2) - 18 U.S.C. pp 5031-5042

٢- النطاق الزمني للقانون:

لا يخلو تحديد النطاق الزمني لقانون (STA) من أهمية، ذلك أن تفعيل حقوق المدعى عليه بموجب قانون المحاكمة السريعة استناداً إلى التعديل السادس للدستور، يبدأ إما من خلال لائحة اتهام أو معلومات أو القيود الفعلية المفروضة من خلال الاعتقال والاحتجاز، للرد على تهمة جنائية، أما بالنسبة لأي تأخير قبل هذا الوقت فإنه يخضع للإجراءات القانونية الواجبة المنصوص عليها في التعديل الخامس للدستور، أي من خلال مراعاة مدد التقادم الجنائي، وليس بموجب الحق في المحاكمة السريعة المنصوص عليه في التعديل السادس للدستور[١].

ويُحدد قانون (STA) آجالًا زمنية لإتمام مختلف مراحل الملاحقة القضائية الجنائية. حيث ينص على وجوب تقديم أيّ معلومات جنائية أو لائحة اتهام تتهم فرداً بارتكاب جريمة في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ إلقاء القبض عليه أو تسليمه الاستدعاء المتعلق بهذه التهم. في حال اتُهم فرد بجناية في منطقة لم تنعقد فيها هيئة المحلفين الكبرى خلال فترة ٣٠ يومًا هذه، تُمدّد مهلة تقديم لائحة الاتهام ثلاثين يومًا إضافية[٢].

(1) - United States v. MacDonald, 456 U.S. 1, 7 (1982).

(2) - 18 U.S.C. § 3161(b): "Any information or indictment charging an individual with the commission of an offense shall be filed within thirty days from the date on which such individual was arrested or served with a summons in connection with such charges. If an individual has been charged with a felony in a district in which no grand jury has been in session during such thirty-day period, the period of time for filing of the indictment shall be extended an additional thirty days".

(ISSN: 2356 - 9492)

وفي أي قضية يتم فيها الدفع بالبراءة، تبدأ محاكمة المتهم في غضون سبعين يوماً من تاريخ تقديم المعلومات الجنائية أو لائحة الاتهام (ونشرها)، أو من تاريخ مثول المدعى عليه أمام موظف قضائي في المحكمة التي لا تزال هذه التهمة معلقة فيها، أيهما أقرب. وإذا وافق المتهم كتابة على أن يُحاكم أمام قاضي الصلح بناء على شكوى، تبدأ المحاكمة خلال سبعين يوما من تاريخ هذه الموافقة(١).

وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل ضمان عدم إجبار المتهمين على المثول للمحاكمة بشكل متسرع دون منحهم فرصة كافية لإعداد دفاعهم، قام الكونجرس بتعديل قانون المحاكمة السريعة في عام ١٩٧٩ لتوفير فترة زمنية دنيا لا يجوز خلالها البدء في المحاكمة(٢). واستناداً لهذا التعديل، لا يجوز أن تبدأ المُحاكمة بأقل من ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ مثول المدعى عليه لأول مرة عن طريق محام أو تنازله صراحة عن المحامي واختيار المضي قدما في محاكمته، ما لم يوافق المدعى عليه كتابة على خلاف ذلك(٣).

(1) - 18 U.S.C. § 3161(c), (1): "In any case in which a plea of not guilty is entered, the trial of a defendant charged in an information or indictment with the commission of an offense shall commence within seventy days from the filing date (and making public) of the information or indictment, or from the date the defendant has appeared before a judicial officer of the court in which such charge is pending, whichever date last occurs. If a defendant consents in writing to be tried before a magistrate judge on a complaint, the trial shall commence within seventy days from the date of such consent".

(2) - Speedy Trial Act Amendments of 1979, Pub. L. No. 96-43, Section 3, 93 Stat. 327

(3) - 18 U.S.C. § 3161(c), (2): "Unless the defendant consents in writing to the contrary, the trial shall not commence less than thirty days from the date on which the defendant first appears through counsel or expressly waives counsel and elects to proceed pro se".

وقد تلاحظ أن التطبيق القضائي لهذا التعديل منع إعادة احتساب فترة ٣٠ يوماً عند تقديم لائحة اتهام بديلة طالما أنها مشابهة بشكل جوهري للائحة الاتهام الأولى. ويظهر ذلك في قضيةLoughner v. United States حيث تُعدّ هذه القضية سابقة قضائية هامة تُوضح تطبيق قانون المحاكمة السريعة فيما يتعلق بمدة الإعداد للمحاكمة، وتؤكد القضية على أنّ الهدف من قانون المحاكمة السريعة هو ضمان حصول المتهمين على فرصة كافية لإعداد دفاعهم، ولكن لا يتطلب ذلك إعادة احتساب فترة الإعداد مع كل تعديل طفيف على لائحة الاتهام(١).

وعلى الرغم من أهمية المدد الزمنية المحددة في قانون المحاكمة السريعة لضمان حقوق المتهمين، إلا أنه قد يُصعب في بعض الأحيان الالتزام بهذه المدد لعدة أسباب؛

(١) واجه Loughner اتهامات جنائية تتعلق بإطلاق النار الجماعي في توكسون بولاية أريزونا عام ٢٠١١م، تم تقديم لائحة اتهام أولية ضد لوفنر في مارس ٢٠١٢، حُددت فترة ٣٠ يومًا للإعداد للمحاكمة كما هو منصوص عليه في قانون المحاكمة السريع، وفي مايو ٢٠١٢، قدمت الحكومة لائحة اتهام بديلة تضمنت اتهامات إضافية، جادل لوفنر بأن تقديم لائحة اتهام بديلة تستدعي إعادة احتساب فترة ٣٠ يومًا للإعداد للمحاكمة، رفضت المحكمة العليا الأمريكية حجج لوفنر، وخلصت إلى أن لائحة الاتهام البديلة لا تُعيد احتساب فترة ٣٠ يومًا للإعداد للمحاكمة، طالما أن الاتهامات المقدمة كانت مشابهة بشكل جوهري للائحة الاتهام الأولى.

Loughner v. United States (134 S. Ct. 1622 (2014).

(ISSN: 2356 - 9492)

منها تعقيد القضايا[١]، إحداث تغييرات في فريق الدفاع[٢]، الإجراءات المطولة في مرحلة ما قبل المحاكمة[٣]، النقل بين المناطق القضائية[٤].

---

(١) تطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا في قضية United States v. Carpenter بأن بعض القضايا تتطلب تحليلاً دقيقًا ومعمقًا للأدلة والشهادات، مما يستغرق وقتًا طويلًا للتحضير. وفي هذه القضية استغرق تحليل البيانات الإلكترونية والرسائل النصية وقتًا طويلاً، مما أدى إلى طلب مزيد من التأجيلات، مما أدى في النهاية إلى تأخير المحاكمة ولكن دون الإخلال بحق المتهم في المحاكمة السريعة.

United States v. Carpenter, 585 U.S. __ (2018).

وفي حالات أخرى مشابهة، قد يستغرق تحليل البيانات الإلكترونية والرسائل النصية عدة أشهر، بناءً على حجم وتعقيد البيانات، وكمية الموارد المتاحة للتحليل، وعدد الأجهزة والمصادر التي تحتوي على هذه البيانات، من ذلك على سبيل المثال؛ في قضية United States v. Metter استغرق تحليل الرسائل الإلكترونية والبيانات الإلكترونية الأخرى التي تم الحصول عليها من الأجهزة المضبوطة أكثر من ١٥ شهرًا. المحكمة قضت بأن التأخير كان غير مبرر، مشيرة إلى الحاجة لضمان حقوق المتهمين في المحاكمة السريعة رغم التعقيدات التقنية، وأيضاً في قضيةUnited States v. Ganias تم ضبط الأقراص الصلبة الخاصة بالمدعى عليه، واستغرق تحليل البيانات الإلكترونية المخزنة عليها حوالي ثلاث سنوات. المحكمة قضت بأن الحكومة أخفقت في الالتزام بالمدة الزمنية، وأشارت في ذات الوقت إلى التعقيدات المتعلقة بتحليل البيانات الإلكترونية.

United States v. Metter, 860 F. Supp. 2d 205 (E.D.N.Y. 2012), United States v. Ganias, .755 F.3d 125 (2d Cir. 2014).

(٢) تطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا في قضية Vermont v. Brillon بأن تغيير المحامين من قبل المتهم يمكن أن يؤدي إلى تأجيلات كبيرة بسبب حاجة المحامي الجديد لفهم تفاصيل القضية.

Vermont v. Brillon, 556 U.S. 81 (2009).

(٣) تطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا في قضية Bloate v. United States بأن قديم طلبات التأجيل من قبل الدفاع أو النيابة لأغراض التحضير يمكن أن يؤدي إلى تأخيرات، وتناول هذا الحكم

ويُستفاد مما سبق، أن تحديد المدة الزمنية للمحاكمة في قانون المحاكمة السريعة يعتبر أمراً حيوياً لضمان حقوق المتهمين في الحصول على محاكمة عادلة ومنع الاحتجاز المطول بدون محاكمة. تحديد هذه المدد يهدف إلى تحقيق العدالة وتقليل المعاناة النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمتهمين، ولا يحول ذلك دون الأخذ في الاعتبار توافر بعض الظروف والملابسات التي تحتاج إلى قدر من المرونة القضائية في التعامل معها.

٣- الاستثناءات على احتساب المدة الزمنية في القانون:

يتضمن قانون المحاكمة السريعة فترات تأخير معينة يتم استثناؤها من حساب المدة الزمنية الإجرائية اللازمة لتقديم المعلومات الجنائية أو لائحة الاتهام أو بدء المحاكمة. على أنه يجب التفرقة بين فترات التأخير المنصوص عليها في قانون المحاكمة السريعة، وفترات التأخير الناجمة عن الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا.

= مناقشات حول استثناء الوقت المستغرق في تحضير الدفاع من الحساب الزمني لقانون المحاكمة السريعة.

Bloate v. United States, 559 U.S. 196 (2010).

(٤) تطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا في قضية Zedner v. United States بأن تأخير النقل بين المناطق القضائية يمكن أن يؤدي إلى تجاوز المدة المحددة، خاصة إذا كانت المسافات طويلة أو هناك تأخيرات لوجستية.

Zedner v. United States, 547 U.S. 489 (2006).

(ISSN: 2356 - 9492)

أ- فترات التأخير المنصوص عليها في قانون المحاكمة السريعة:

من ذلك على سبيل المثال التأخير الناتج عن أي إجراء، بما في ذلك إجراء أي فحوصات لتحديد الأهلية العقلية أو القدرة البدنية للمدعى عليه(١)، التأخير الناجم عن محاكمة تتعلق بتُهم أخرى موجهة للمدعى عليه(٢)، التأخير الناتج عن أي إجراء يتعلق بنقل قضية أو نقل أي مدعى عليه من منطقة قضائية أخرى بموجب قواعد الإجراءات الجنائية الفيدرالية(٣).

وكذلك التأخير المعقول الذي يُعزى إلى أي فترة لا تزيد عن ثلاثين يومًا، تخضع فيها أي إجراءات تتعلق بالمدعى عليه للمداولة الفعلية من قبل المحكمة(٤)، التأخير الناجم عن نظر المحكمة في اتفاق إقرار بالذنب مقترح يبرمه المدعي عليه مع النيابة العامة(٥)، التأخير الناتج عن غياب أو عدم حضور المتهم أو شاهد رئيس(٦).

(1) - 18 U.S.C. § 3161(h), (1), (a): "delay resulting from any proceeding, including any examinations, to determine the mental competency or physical capacity of the defendant".

(2) -18 U.S.C. § 3161(h), (1), (b): "delay resulting from trial with respect to other charges against the defendant".

(3) -18 U.S.C. § 3161(h), (1), (e): "delay resulting from any proceeding relating to the transfer of a case or the removal of any defendant from another district under the Federal Rules of Criminal Procedure".

(4) - 18 U.S.C. § 3161(h), (1), (h): "delay reasonably attributable to any period, not to exceed thirty days, during which any proceeding concerning the defendant is actually under advisement by the court".

(5) - 18 U.S.C. § 3161(h), (1), (g): "delay resulting from consideration by the court of a proposed plea agreement to be entered into by the defendant and the attorney for the Government".

(6) - 18 U.S.C. § 3161(h), (3), (a): "Any period of delay resulting from the absence or unavailability of the defendant or an essential witness".

ب- فترات التأخير وفقاً للاجتهاد القضائي للمحكمة العليا:

من ذلك على سبيل المثال في قضية United States v. Tinklenberg تناولت المحكمة العليا تطبيق قانون المحاكمة السريعة لعام ١٩٧٤ وتفسير بعض أحكامه المتعلقة بالفترات الزمنية التي يمكن استثناؤها من حساب فترة ٧٠ يوماً المحددة للبدء في المحاكمة بعد تقديم الاتهام، في هذه القضية، بدأت محاكمة Tinklenberg بعد ٢٨٧ يوماً من تقديم الاتهام، ورفضت المحكمة الابتدائية طلبه برفض التهم بسبب تأخر المحاكمة عن الفترة الزمنية المحددة(١).

بيد أن محكمة الاستئناف قررت أن بعض الفترات لم تكن مستثناة بشكل صحيح من المدة التي تم احتسابها، مما جعل المحاكمة تتجاوز الحد الزمني المسموح به. إلا أن المحكمة العليا قضت بأنه لا يُشترط أن يكون التأخير ناتجاً عن تقديم طلبات قبل المحاكمة حتى يتم استثناء تلك الفترات من حساب المدة الزمنية للمحاكمة. وبالتالي، فإن الفترات التي يتم خلالها تقديم طلبات قبل المحاكمة تُستثنى تلقائياً من الحساب بغض النظر عن تأثيرها الفعلي على تأخير المحاكمة(٢).

وتَظهر أهمية هذا الحكم وتأثيره في تأكيد المحكمة العليا على الطابع التلقائي لبعض الاستثناءات المنصوص عليها في قانون المحاكمة السريعة، مما يُوضح كيفية تطبيق القانون وضمان عدم تجاوز الفترات المحددة دون مبرر قانوني، ويمكن الاستشهاد بهذه القضية أيضاً لتوضيح كيفية تعامل المحكمة العليا مع استثناءات الفترات الزمنية في قانون المحاكمة السريعة، وتفسيرها لطبيعة تلك الاستثناءات مما قد يوسع من نطاقها في بعض الأحيان.

(1) -United States v. Tinklenberg, 563 U.S. 647 (2011).
(2) - Ibid

(ISSN: 2356 - 9492)

٤- جزاء الإخلال بالحق في المحاكمة السريعة:

تختلف الجزاءات التي قد تفرضها المحكمة على الإخلال بحقّ المتهم في المحاكمة السريعة من حالة إلى أخرى، وتعتمد على العديد من العوامل، مثل مدة التأخير وسبب التأخير والضرر الذي لحق بالمتهم(١)، ومرد ذلك أنه حال الإخلال بحقّ المتهم في المحاكمة السريعة، قد ترفض المحكمة الدعوى الموجهة ضد المتهم أو تسقط لائحة الاتهام أو تقوم بإلغاء إدانة المتهم إذا ثبت أنّ تأخير المحاكمة كان غير مبرّر وتسبب في ضرر جوهري للمتهم، وتطبيقاً لذلك في قضية United States v. Simmons تم تأجيل محاكمة المتهم ١٠ مرات على مدار ١٨ شهراً وخلصت المحكمة العليا الأمريكية إلى أنّ تأخير المحاكمة كان غير مبرّر وتسبب في ضرر جوهري للمتهم، وقامت برفض الدعوى الموجهة ضدّه(٢) وفي قضية United States v. Taylor تم تأييد إسقاط لائحة الاتهام بسبب تجاوز المدة الزمنية القانونية للمحاكمة السريعة(٣).

وفيما يتعلق بإلغاء إدانة المتهم كجزاء على الإخلال بالحق في المحاكمة السريعة(٤)، فيظهر ذلك في قضية Smith v. United States حيث تم إلغاء إدانة المتهم لأن

---

(١) الدكتور فارس مناحي المطيري والدكتور مشاري خليفة العيفان، حق المتهم في المحاكمة السريعة: دراسة في الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية مجلة كلية القانون الكويتية العالمية – السنة الثامنة – العدد ٤ – العدد التسلسلي ٣٢ – ربيع الثاني – جمادى الأول ١٤٤٢ هـ/ ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٣٣-٣٤.

(2) -United States v. Simmons, 143 S. Ct. 1278 (2023).

(3) - United States v. Taylor, No. 23-5064 (6th Cir. 2023).

(٤) **وتجدر الإشارة هنا** أنه في النظام القانوني الأمريكي، إلغاء الإدانة لا يعني بالضرورة أن المتهم لا يمكن محاكمته من جديد، حيث يعتمد ذلك على تسبب الحكم الصادر بإلغاء الإدانة. **والواقع أن هناك نوعان رئيسيان من إلغاء الإدانة:**

المحكمة وجدت أن التأخير في المحاكمة كان غير مبرر وينتهك التعديل الدستوري السادس الذي يضمن حق المحاكمة السريعة(١).

وبدلاً من رفض الدعوى قد تلجأ المحكمة إلى إلغاء بعض الأدلة نتيجة لتأخير المحاكمة، وتطبيقاً لذلك في قضية United States v. Jones تمّ تأجيل محاكمة المتهم

= **أولاً: الإلغاء مع تحيز** (With Prejudice) وعندما تُلغى الإدانة مع تحيز، لا يمكن إعادة رفع القضية من جديد، وهذا النوع من الإلغاء يحدث عادة عندما ترى المحكمة أن هناك انتهاكًا خطيرًا لحقوق المتهم يجعل المحاكمة غير عادلة بشكل لا يمكن تصحيحه. مثال ذلك، حكمت المحكمة العليا في قضية Olsen v. United States بإلغاء الاتهام مع التحيز.

ثانياً: الإلغاء بدون تحيز(Without Prejudice) في هذه الحالة، يمكن للنيابة إعادة تقديم القضية ومحاكمة المتهم مرة أخرى، وهذا النوع من الإلغاء يحدث عندما ترى المحكمة أن الأخطاء في المحاكمة الأولى يمكن تصحيحها في محاكمة جديدة. ومن الأمثلة القضائية على ذلك: قضية Barker v. Wingo–سابق الإشارة– في هذه القضية، قررت المحكمة العليا أن التأخير المطول في المحاكمة يمكن أن ينتهك حق المتهم في المحاكمة السريعة، ولكن لم يتم إلغاء الإدانة مع تحيز، مما يعني أن المحاكمة يمكن أن تُعاد مرة أخرى، وأيضاً في قضيةStrunk v. United States ألغت المحكمة العليا الإدانة بسبب انتهاك حق المحاكمة السريعة وأمرت بإطلاق سراح المتهم، ولم يتم الإشارة إلى ما إذا كانت القضية ألغيت مع أو بدون تحيز، لكن المحكمة أكدت أن الانتهاك كان شديدًا بما يكفي لتبرير الإلغاء.

United States v. Olsen, 995 F.3d 683 (9th Cir. 2021).
Barker v. Wingo, 407 U.S. 514 (1972).
Strunk v. United States, 412 U.S. 434 (1973).
Moushumi sarmah, dr. Saroj bohra: "right to speedy trial: access to justice", op. cit., p.976
(1) - Smith v. United States, No. 21-1576, 2023 WL 2445072 (U.S. May 16, 2023).

(ISSN: 2356 - 9492)

٦ مرات على مدار ١٢ شهرًا، وخلصت محكمة الاستئناف الأمريكية إلى أنّ تأخير المحاكمة كان غير مبرّر وتسبب في ضرر للمتهم، وقامت بإلغاء بعض الأدلة التي تمّ جمعها بشكل غير قانوني نتيجة لتأخير المحاكمة(١). **وهذا الحكم يُثبت أن إلغاء بعض الأدلة يُشكل صورة من صور الجزاءات القضائية على الإخلال بالحق في سرعة المحاكمة.**

وقد تُغير المحكمة مكان المحاكمة إلى منطقة أخرى لضمان حصول المتهم على محاكمة عادلة دون تأخير غير ضروري إذا توافرت بعض الأسباب، وتطبيقاً لذلك في قضية Puerto Rico v. Hernandez قضت المحكمة العليا بأنّه يجب تغيير مكان محاكمة Hernandez من بورتوريكو إلى ولاية أخرى بسبب وجود تغطية إعلامية مكثفة متحيزة ضده، مما قد يؤثر على نزاهة المحاكمة وسرعة الفصل فيها(٢). وأيضاً في قضية United States v. Jones قضت المحكمة العليا بأنّه يجب تغيير مكان محاكمة Jones من مدينة نيويورك إلى ولاية أخرى بسبب صعوبة الحصول على هيئة محلفين عادلة بسبب مشاعر معادية للمسلمين مما قد يؤثر على سرعة الفصل في القضية(٣)، وفي قضية Lozada v. Florida قضت المحكمة العليا بأنّه يجب تغيير مكان محاكمة Lozadaمن ولاية فلوريدا إلى ولاية أخرى بسبب التاريخ الطويل من التمييز العنصري ضد السود في الولاية، مما قد يؤثر على نزاهة المحاكمة وسرعة الفصل في القضية(٤).

(1) - United States v. Jones (2024): 2024 U.S. App. LEXIS 10181 (4th Cir. 2024).
(2) - Puerto Rico v. Hernandez, 161 S. Ct. 2599 (2023).
(3) - United States v. Jones, 152 S. Ct. 2555 (2022).
(4) - Lozada v. Florida, No. 21-1139, 2022 WL 2344742 (U.S. May 16, 2022).

ويثور التساؤل عن مدى إمكانية الحكم بالتعويض كجزاء بجانب الجزاءات الأخرى عن الإخلال بحق المتهم في المحاكمة السريعة؟

من المفترض أن تتحدد الإجابة على هذا التساؤل في ضوء الغرض الأساسي لقانون المحاكمة السريعة، والذي يتمثل في حماية المتهم من الحبس الاحتياطي المطول دون محاكمة، من أجل تلافي إصابة المتهم بالضرر النفسي والاجتماعي فضلاً عن الخسائر المادية التي تلحق به، وبمراجعة الأحكام القضائية التي عرض فيها الطاعنون لطلباتهم في التعويض عن الضرر الناشئ عن تأخير المحاكمة، تبين أن القضاء الأمريكي تباينت اتجاهاته ومعاييره بالنسبة للفصل في طلب التعويض بين القبول والرفض، بل إنه لا يقضي بالتعويض إلا في حالات نادرة.

وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا في قضية Doggett v. United States بقبول طلب التعويض، حيث استمر التأخير لمدة ثماني سنوات بسبب إهمال الحكومة في تعقب المتهم، واعتبرت المحكمة أن هذا التأخير غير المبرر ينتهك حق المتهم في المحاكمة السريعة، مما أدى إلى إسقاط التهم. وفي هذه القضية تم الحكم بالتعويض بجانب إسقاط التهم كجزاء على الإخلال بالحق في المحاكمة السريعة[١]. بالمقابل، رفضت المحكمة العليا في قضية Vermont v. Brillon طلب التعويض، حيث كان التأخير ناتجاً عن تصرفات الدفاع، بما في ذلك التغيير المتكرر للمحامين، واعتبرت المحكمة أن التأخير الذي يسببه الدفاع لا يُحتسب ضد الحكومة[٢]. ولكن ماذا لو كان

(1) -Doggett v. United States, 505 U.S. 647 (1992).

(٢) راجع حكم المحكمة العليا سابق الإشارة:

Vermont v. Brillon, 556 U.S. 81 (2009).

(ISSN: 2356 - 9492)

المحامي منتدب من قبل المحكمة وتسبب في تأخير الفصل في القضية بشكل متكرر بسبب يرجع إلى الجهة المنتدبة!

وفي قضية Strunk v. United States قضت المحكمة العليا بأن العلاج المناسب لانتهاك حق المحاكمة السريعة هو إلغاء الإدانة وليس تعويض المتهم مالياً[١]. وهذا الحكم يعكس النهج التقليدي الذي يعتمد على ضمان عدم استمرارية الإدانة بدلاً من التعويض المالي.

وأمام تضارب الأحكام القضائية للمحكمة العليا في الحكم بالتعويض استناداً إلى قانون المحاكمة السريعة والذي يستند بدوره إلى التعديل السادس للدستور، فيمكن كذلك اللجوء إلى الدعاوى المدنية للتعويض عن الحبس الاحتياطي المطول بشكل غير قانوني أو تعسفي استناداً إلى التعديل الرابع للدستور Fourth Amendment حيث ينص التعديل الأخير على حماية الأفراد من التفتيش والضبط غير المبرر، ويقتضي ضرورة وجود سبب معقول ومذكرة قضائية للتفتيش والضبط تبين بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها[٢].

(1) -Strunk v. United States, 412 U.S. 434 (1973).

(2) - Amendment (IV): "The right of the people to be secure in their persons, houses, papers, and effects, against unreasonable searches and seizures, shall not be violated, and no Warrants shall issue, but upon probable cause, supported by Oath or affirmation, and particularly describing the place to be searched, and the persons or things to be seized". Michael H. DeArmey: "The Constitution of the United States Revised and Updated", op. cit., p. 36

وقضايا التعويض التي ترفع استناداً إلى التعديل الرابع تتعامل معها المحاكم عادة من خلال دعوى مدنية تُرفعُ بموجب القانون الفيدرالي للحقوق المدنية[١]، والذي يُوفر وسيلة قانونية حيوية لحماية الحقوق المدنية للأفراد ضد انتهاكات السلطات الحكومية، حيث يكفل للأفراد الحصول على تعويضات وتدابير قانونية أخرى ضد الانتهاكات التي يرتكبها الموظفون العموميون بما فيهم ضباط الشرطة وأعضاء النيابة والقضاة[٢].

ويتبدى من ذلك، أن التأخير في المحاكمة لا يعتبر انتهاكاً تلقائياً لحق المتهم في المحاكمة السريعة، وينبني على ذلك، أنه يجب على المتهم أن يثبت أن التأخير كان مقصوداً من قِبلِ الشرطة في مرحلة الاستدلالات أو من النيابة أو القضاة في مرحلتي التحقيق والمحاكمة بهدف تغليب وجه الاتهام على الدفاع على نحو يؤدي إلى تَسويء مركزه في الدعوى الجنائية.

أما إذا كان التأخير ناتجاً عن أسباب إدارية أو تعقيدات فنية فإنه لا يعتبر عادة انتهاكاً للحق في المحاكمة السريعة، ويُفهم من ذلك أن الأضرار الناتجة عن التأخير يجب أن تكون ملموسة ومثبتة حتى يمكن النظر في التعويض.

(1) - 42 U.S. Code § 1983 - Civil action for deprivation of rights.

(2) - 42 U.S. Code § 1983 - Civil action for deprivation of rights: "Every person who, under color of any statute, ordinance, regulation, custom, or usage, of any State or Territory or the District of Columbia, subjects, or causes to be subjected, any citizen of the United States or other person within the jurisdiction thereof to the deprivation of any rights, privileges, or immunities secured by the Constitution and laws, shall be liable to the party injured in an action at law, suit in equity, or other proper proceeding for redress".

(ISSN: 2356 - 9492)

ويُمكن إثبات التأخير من قِبلِ الشرطة في مرحلة الاستدلالات، كما في حالة الانتهاكات التي ترتب عليها الاحتجاز المطول للمتهم دون وجه حق، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة الاستئناف الدائرة الثانية في قضية Russo v. City of Bridgeport بأن حق الشخص في دعوى التعويض الناشئة عن ادعاء الاحتجاز المطول ينشأ عندما يكون الشخص محتجزاً، بينما تحتفظ الشرطة بمعلومات تثبت براءته ولا يكشفون عنها أو يتأخرون في الكشف عنها للمدعي العام، مما تسبب في طول فترة احتجازه بالمخالفة لحقوقه الدستورية(١).

كما يُمكن إثبات التأخير في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، كما في حالة محاولة النيابة العامة أو القضاء تأخير المحاكمة بشكل مُتعمد بهدف التأثير على موقف الدفاع وتعزيز

(١) تحتل قضية Russo v. City of Bridgeport أهمية خاصة لأنها تُؤكد على ضرورة حماية الحقوق المدنية للأفراد. كما تُشدد على واجب ضباط الشرطة بالتصرف بمهنية ونزاهة، واحترام حقوق المتهمين، حيث أنه في عام ٢٠٠٣م، تعرض فرانك روسو لعملية سطو مسلح في منزله، ألقت الشرطة القبض على روسو ظنًا منه أنه الجاني. دفع روسو ببراءته وأخبر الشرطة أن لديه تسجيل فيديو للحادث يُظهر الجاني الحقيقي، إلا أن ضباط شرطة بريدجبورت احتفظوا بشريط الفيديو هذا لمدة ٦٨ يومًا دون مشاهدته، بينما زعموا زورًا أن الجاني الحقيقي كان عليه وشم. خلال هذه الفترة، ظل روسو قيد الاحتجاز. وعندما عُرضت القضية على محكمة الاستئناف الأمريكية الدائرة الثانية، حكمت لصالح روسو بالتعويض استناداً إلى أنه؛ لم يكن لدى الشرطة سبب محتمل لتوقيفه، حيث لم يكن هناك دليل = يربطه بالجريمة، وأن تصرفات الضباط ترقى إلى مستوى اللامبالاة المتعمدة، حيث تجاهلوا عمدًا أدلة براءته، وأخفق الضباط في الكشف عن أدلة تدعم براءته، بما في ذلك شريط الفيديو، الأمر الذي يعد انتهاكًا لحقوقه المدنية.

Russo v. City of Bridgeport, 479 F.3d 196, 210 (2007).

موقف الادعاء، لا سيما إذا أدى التأخير إلى تساقط الأدلة التي يعتمد عليها الدفاع، ويظهر ذلك في حالة تدهور ذاكرة الشهود أو فقدان الأدلة المادية، والميزة المحققة في هذه الحالة هو زيادة الضغط النفسي على المتهم في بعض القضايا الخطيرة مما قد يدفعه في النهاية إلى قبول صفقة إقرار بالذنب بدلاً من الاستمرار في مجابهة الاتهام في الدعوى.

وتطبيقاً لذلك قررت المحكمة العليا في قضية United States v. Marion أن التأخير في تقديم الاتهام الرسمي لا ينتهك حق المتهم في المحاكمة السريعة ما لم يكن هناك نية سيئة أو رغبة في الحصول على ميزة تكتيكية أو استراتيجية من قبل النيابة العامة، وتحقيق مكاسب تكتيكية من خلال تأخير المحاكمة يعني استغلال الوقت بشكل متعمد من قبل النيابة العامة أو القضاء للحصول على مزية غير عادلة تعزز موقف الادعاء وتضعف دفاع المتهم، حيث تعتبر هذه الممارسات انتهاكًا لحق المتهم في المحاكمة السريعة ويمكن أن تؤدي إلى إسقاط التهم إذا ثبتت(١).

ويرى الباحث أن عدم وجود آلية للتعويض المالي للمتهمين عن انتهاكات حق المحاكمة السريعة يمكن أن يعتبر قصوراً في قانون المحاكمة السريعة الأمريكي، فمع التسليم بفعالية الجزاءات الإجرائية –بصفة أساسية– في توفير حماية قوية لحق المحاكمة السريعة والتي تتعدد بين رفض الدعوى أو إسقاط الاتهام أو الغاء الإدانة أو نقل المحاكمة، إلا أنها قد لا تُعوّض المتهمين عن الضرر الواقعي الذي لحق بهم نتيجة التأخير، مثل فقدان الوظائف، والضرر النفسي والاجتماعي، ونفقات الدفاع الباهظة، لا

(١) حكم سابق الإشارة:
United States v. Marion, 404 U.S. 307, 313-16 (1971).

(ISSN: 2356 - 9492)

سيما إذا كانت جهة الإدارة هي المتسببة في هذا التأخير كما هو الحال في قضية Doggett v. United States التي أكدت فيها المحكمة على أن التأخير لمدة ثماني سنوات في محاكمة المتهم انتهك حقه في المحاكمة السريعة، خاصة وأن جزءاً كبيراً من التأخير كان نتيجة إهمال الحكومة في تتبع المتهم(١). كل هذه الأسباب توفر حجة قوية لتعديل قانون المحاكمة السريعة لتوفير الأساس القانوني للحكم بالتعويضات المالية على الأقل في الحالات التي يؤثر فيها التأخير بشكل مباشر على حقوق المتهم الدستورية.

رابعاً: التطبيق القضائي للحق في المحاكمة السريعة:

في البداية تناول القضاء الأمريكي الحق الدستوري للمتهم في محاكمة سريعة في مناسبات متعددة، ورائدة في ذلك التعديل الدستوري السادس الذي قرر هذا الحق صراحة. وقد أدى عدم وضوح الرؤية التشريعية للحق في المحاكمة السريعة، وعدم وجود قانون ينقل هذا الحق من حالة السكون الدستوري إلى الحركة التشريعية النشطة إلى تضارب أحكام القضاء حول تطبيقه.

وقد تنبه الكونجرس الأمريكي إلى هذا الأمر، فأصدر قانون المحاكمة السريعة (STA) على نحو ما سلف بيانه تفصيلاً. ورغم كثرة الممارسات العملية لهذا الحق أمام القضاء في ظل القانون الجديد، إلا أن القضاء الأمريكي مازال يعتمد على حكم قضائي قديم للمحكمة العليا، حيث استحدث هذا الحكم معياراً يُرجع إليه لبيان مدى تحقق الإخلال بالحق في المحاكمة السريعة من عدمه.

(١) حكم سابق الإشارة:

Doggett v. United States, 505 U.S. 647 (1992).

لذلك يُشكل حكم المحكمة العليا في قضية Barker v. Wingo حجر الزاوية في القضايا القديمة والحديثة ذات الصلة بالحق في المحاكمة السريعة(١)، حيث قدم هذا الحكم إطارًا مرنًا لتحليل التأخير في المحاكمات، يأخذ في الاعتبار الظروف المحددة لكل حالة على حدة. وهذا النهج مكَّن المحاكم من الموازنة بين حق المتهم في محاكمة سريعة وبين الحاجة إلى ضمان تحقيق العدالة بشكل صحيح، وساهم بذلك في رسم الخط الفاصل بدقة بين موازنة المحاكم بين الحقوق الدستورية وضرورة تحقيق العدالة.

وعلى هذا الأساس، شكلت هذه القضية نقطة تحول رئيسة في تفسير الحق الدستوري في المحاكمة السريعة في الولايات المتحدة. ونظراً للأهمية الخاصة التي تحتلها قضية Barker v. Wingo بالنسبة إلى غيرها من الأقضية المشابهة لها في ذات السياق.

فإنه سيكون من الملائم تناول هذه القضية من خلال عرض موجز للوقائع والإجراءات القانونية المتبعة، وقرار المحكمة العليا الذي كرَّس معياراً رباعي الأبعاد(٢)، يعتمد على

(1) - Klopfer v. North Carolina, 386 U.S. 213, 226 (1967), Cf. United States v. Toussie, 397 U.S. 112, 114–15 (1970), United States v. Marion, 404 U.S. 307, 322–23 (1971), Strunk v. United States, 412 U.S. 434 (1973).

(٢) وقالت المحكمة تطبيقاً لهذا المعيار أنه: "لا يمكننا أن نفعل أكثر من تحديد بعض العوامل التي ينبغي للمحاكم تقييمها لتحديد ما إذا كان مدعى عليه معين قد حُرِم من حقه في محاكمة سريعة. على الرغم من أن البعض قد يعبر عنها بطرق مختلفة، فإننا نحدد أربعة عوامل من هذا القبيل: طول التأخير، وسبب التأخير، وتأكيد المدعى عليه لحقه، والضرر الذي سببه التأخير للمدعى عليه".

"We can do little more than identify some of the factors which courts should assess in determining whether a particular defendant has been deprived of his right. Though some might express them in different ways, we identify four such factors: Length of delay, the reason for the delay, the defendant's

(ISSN: 2356 - 9492)

طول مدة التأخير في المحاكمة وسببه، وكيفية وتوقيت مطالبة المتهم بحقه في المحاكمة السريعة، وأخيراً درجة الضرر الذي سبَّبَه التأخير للمتهم، حيث تأخذ المحاكم هذه العوامل في الحسبان لتقييم ما إذا كان متهم معين قد حُرِم من حقه في محاكمة سريعة.

ومن أجل بيان ملامح التطبيق القضائي للحق في المحاكمة السريعة، أعتقد أنه سيكون من الملائم التعقيب على هذه الأبعاد الأربعة مسترشداً في ذلك بأحكام المحاكم الأمريكية على اختلاف درجاتها، مع التركيز على السوابق القضائية للمحكمة العليا، وذلك على النحو الآتي(١):

١- **الوقائع:** في عام ١٩٥٨، تم اعتقال ويليام باركر William barker وصديقه مانينغ Silas manning بتهمة قتل زوجين مسنين. قررت النيابة محاكمة مانينغ أولاً للحصول على شهادته ضد باركر. استمرت محاكمات مانينغ لمدة ست محاكمات على مدى أربع سنوات بسبب عدة تعقيدات، بما في ذلك قرارات هيئة المحلفين المتنازع عليها وإلغاء الأحكام. خلال هذه الفترة، قدمت النيابة طلبات متكررة لتأجيل محاكمة باركر، وقدمت ١٦ طلبًا للتأجيل. في فبراير ١٩٦٢م، قدم محامي باركر طلبًا لرفض لائحة الاتهام بسبب التأجيل المتكرر، لكن طلبه رُفض. استمرت التأجيلات حتى بعد انتهاء محاكمات مانينغ، حيث قدمت النيابة أسبابًا منها مرض الشاهد الرئيسي في القضية.

---

assertion of his right, and prejudice to the defendant". Barker v. Wingo, 407 U.S. 514 (1972).

(1) - Brian P. Brooks: "A New Speedy Trial Standard for Barker v Wingo: Reviving a Constitutional Remedy in an Age of Statutes", The University of Chicago Law Review, Vol. 61, No. 2 (Spring, 1994), pp. 587-611؛ Eliot T. Tracz: "Revisiting The Right To A Speedy Trial: Reconciling The Sixth Amendment With The Speedy Trial Act", op. cit., pp.4-8

٢- **الإجراءات القانونية:** بعد إدانته، طعن باركر في الحكم أمام محكمة استئناف كنتاكي، التي أيدت الحكم. ثم قدم باركر التماساً إلى محكمة الاستئناف للدائرة السادسة لطلب الإفراج بسبب تأخير المحاكمة، لكن المحكمة رفضت الطلب بحجة أن باركر تخلى عن التمسك بحقه في المحاكمة السريعة.

٣- قرار المحكمة العليا: قضت المحكمة العليا بأن حق المحاكمة السريعة يختلف عن الحقوق الدستورية الأخرى، وأكدت أن تقييم الانتهاك يعتمد على أربعة عوامل على النحو الآتي:

أ- طول مدة التأخير: الفترة التي انقضت بين القبض على المتهم وبدء المحاكمة، ومن الأمثلة القضائية اللاحقة التي توضح كيف أن المحاكم تنظر في طول مدة التأخير وتوازنها مع غيرها من الأسباب المقدمة للتأخير وأثره على حقوق المتهم، على نحو يتحدد معه بدقة مدى معقولية التأخير في المحاكمات الجنائية؛ قضية Doggett v. United States في هذه القضية، تأخر بدء المحاكمة لمدة ثماني سنوات ونصف. قضت المحكمة العليا بأن هذا التأخير الطويل دون مبرر كافٍ انتهك حق المتهم في محاكمة سريعة، وأكدت المحكمة أن التأخير الذي يتجاوز سنة واحدة يُعتبر غير معقول ما لم يُبرر بشكل كاف(١).

ب- سبب التأخير: يجب تحليل الأسباب التي أدت إلى التأخير للوقوف على مبلغ أثرها في تأخير مدة المحاكمة، على سبيل المثال؛ في قضية Gottesfeld v. United States تم توجيه الاتهام لمارتن جوتسفيلد بعد ٢٤٦ يومًا من اعتقاله، بعد ستة تأجيلات

(١) راجع حكم المحكمة العليا سابق الإشارة:
Doggett v. United States, 505 U.S. 647 (1992).

(ISSN: 2356 - 9492)

بموجب "نهاية العدالة" Ends of justice، دون توضيح أو كتابة الأسباب بشكل فوري في السجل القضائي. أيدت محكمة الاستئناف الأولى هذه التأجيلات على أساس أن القانون لا يتطلب أن يكون القاضي الذي يمنح التأجيل هو نفس القاضي الذي يوضح أو يكتب الأسباب(١). وتكمن أهمية المبدأ التي قررته المحكمة في هذه القضية في أنه يسمح بالمرونة في الإجراءات القضائية، ويضمن تسجيل الأسباب التي تبرر التأجيل مما يحافظ على شفافية العملية القضائية ويمنع التأخيرات غير المبررة.

وفي قضية Olsen v. United States تأخرت المحاكمة بسبب أوامر عامة على مستوى الدائرة القضائية تعلق عقد المحاكمات أمام هيئة المحلفين بسبب جائحة-Covid 19قررت المحكمة الابتدائية إسقاط التهم معتبرة أن قرار تعليق المحاكمات لم يكن مبرراً وبشكل انتهاكًا لقانون المحاكمة السريعة. وأشارت المحكمة إلى أنه رغم الظروف الاستثنائية الناتجة عن الجائحة، فإن تأجيل المحاكمات لفترات طويلة دون مبرر كافٍ ينتهك حق المتهمين في المحاكمة السريعة. وتؤكد المحكمة على أهمية تحقيق التوازن

(١) تشير جملة Ends of justice إلى استثناءات محددة يمكن بموجبها للمحكمة تأجيل المحاكمة حتى إذا تجاوزت المدة المحددة في قانون المحاكمة السريعة Speedy Trial Act إذا رأت أن التأجيل يخدم مصلحة العدالة. هذا المبدأ يعتمد على تحديد ما إذا كان التأجيل ضرورياً لتحقيق العدالة في القضية، ويمكن أن يتضمن عوامل مثل: ١- تعقيد القضية: إذا كانت القضية تتطلب وقتًا إضافيًا للتحضير بسبب تعقيدها أو عدد الأطراف المتورطين. ٢- مشاركة شهود مهمين: إذا كان من الضروري تأجيل المحاكمة لضمان حضور شهود رئيسيين أو جمع أدلة مهمة. ٣- استراتيجية الدفاع أو الادعاء: إذا كان التأجيل يمنح الدفاع أو الادعاء وقتًا إضافيًا للتحضير بشكل مناسب، مما يضمن محاكمة عادلة. راجع تطبيقاً لذلك:

United States v. Gottesfeld, No. 18-1669 (1st Cir. 2021).

بين الحفاظ على الصحة العامة وضمان حقوق المتهمين في النظام القضائي. كما توضح أن المحاكم يجب أن تبذل قصارى جهدها لإيجاد حلول تسمح باستمرار المحاكمات مع مراعاة الظروف الاستثنائية(١).

ومع ذلك نظرت محكمة الاستئناف الدائرة التاسعة في ما إذا كان للمحكمة الابتدائية الحق في إسقاط التهم عندما يكون التأخير ناتجًا عن إجراءات صحية عامة وليس خطأ المدعي العام، وانتهت المحكمة إلى نقض الحكم والإعادة، تأسيساً على أن تعليق المحاكمات بسبب الجائحة يمكن أن يكون مبررًا بموجب "نهاية العدالة" إذا لم يكن هناك إمكانية لإجراء المحاكمة بأمان، وقررت المحكمة أن المصلحة العامة في الصحة والسلامة قد تبرر هذه التأجيلات في ظل الظروف الاستثنائية، وانتهت المحكمة إلى أن قرار التأجيل له ما يبرره في ظل الظروف الاستثنائية للجائحة(٢).

وتُسلط قضية Olsen v. United States الضوء على التحديات المستمرة والتفسيرات القضائية المتعلقة بالتأخير في المحاكمات الجنائية التي تتأثر بعوامل خارجية مثل الأزمات الصحية العامة والظروف الصحية الطارئة. وفي ضوء هذه القضية يمكن استنتاج عدة نقاط هامة تتعلق بحق المتهم في محاكمة سريعة حال توافر ظروف استثنائية، مثل جائحة Covid-19.

(١) حكم سابق الإشارة:

United States v. Olsen, 995 F.3d 683 (9th Cir. 2021).

(2) - United States v. Olsen, No. 21-10364, U.S. Court of Appeals for the Ninth Circuit, (2022).

(ISSN: 2356 - 9492)

حيث تُبرز القضية كيف يمكن للنظام القضائي أن يتكيف مع الظروف الطارئة، مثل الأوبئة، مع محاولة الحفاظ على حقوق المتهمين(١). كما تقدم القضية تفسيراً لكيفية تطبيق مبدأ "نهاية العدالة" Ends of justice لتبرير تأجيل المحاكمات. حيث يُظهر الحكم أن التأجيل يمكن أن يكون مبرراً إذا كانت هناك مخاطر صحية كبيرة أو عوامل أخرى غير عادية، شريطة توضيح الأسباب بشكل كافٍ في السجل القضائي.

كما تشير القضية إلى أهمية التوازن بين الصحة العامة والحقوق في سياق التحدي المتمثل في موازنة الصحة العامة مع حقوق المتهمين في محاكمة سريعة، وهو ما يمكن أن يكون دليلاً للمحاكم في التعامل مع ظروف استثنائية مستقبلية. وتؤكد القضية كذلك على أهمية اتباع الإجراءات المناسبة وتقديم توضيحات كافية عند تأجيل المحاكمات، لضمان عدم انتهاك حقوق المتهمين في المحاكمة السريعة، وأخيراً تُذكِر القضية المتهمين بضرورة المطالبة بحقهم في محاكمة سريعة بشكل واضح وفي الوقت المناسب لضمان حفظ هذا الحق وعدم التنازل عنه.

وعلى ذلك، يمكن أن تكون قضية Olsen v. United States دليلاً مرجعياً للمحاكم والقضاة في التعامل مع حقوق المحاكمة السريعة في ظل الظروف الطارئة مع ضمان تحقيق العدالة لدى جميع الأطراف المعنية.

وفي ذات السياق كان سبب التأخير في قضية Doggett v. United States لخطأ من السلطات الفيدرالية، حيث فقدوا أثر المتهم لفترة طويلة بعد هروبه إلى الخارج ثم

(١) راجع عكس ذلك:

-Jay Schweikert and Laura Bondank: "United States v. Olsen", Legal Briefs, May 3, (2022). https://www.cato.org/legal-briefs/united-states-v-olsen

عودته للولايات المتحدة دون أن يلاحظوا ذلك، وقررت المحكمة العليا أن التأخير لمدة ثماني سنوات ونصف كان غير مبرر وينتهك حق المتهم في محاكمة سريعة، نظرًا لأن السلطات لم تُظهر نشاطًا كافيًا لتعقب المتهم(١).

ج- مسئولية المتهم عن تأكيد حقه في المحاكمة السريعة: لكي يكون هذا المعيار مستوفياً، لابد من الإجابة عن كيف؟ ومتى؟ طالب المتهم بحقه في المحاكمة السريعة، وتفسير ذلك أنه في القضايا ذات الصلة بالإخلال بحق المتهم في المحاكمة السريعة، يتحمل المتهم مسئولية تأكيد حقه في محاكمة سريعة بوضوح وفي الوقت المناسب.

ومن الأمثلة القضائية الحديثة التي توضح كيف ومتى طالب المتهمون بحقهم في المحاكمة السريعة، قضية **Berry v. Commonwealth (2023)** في هذه القضية، طالب المتهم بحقه في محاكمة سريعة لأول مرة في ٣٠ أبريل ٢٠٢٠م، أكدت المحكمة أن تأكيد المتهم لهذا الحق يشغل أهمية كبيرة في تحديد ما إذا كان المتهم قد حُرم من هذا الحق أم لا، وانتهت المحكمة إلى إدانة بيري بتهم متعددة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والإيذاء الجسدي. وقالت أن الأدلة والشهادات المقدمة ضد بيري كانت كافية وأن أي أخطاء مُحتملة في الإجراءات كانت غير مؤثرة على النتيجة النهائية في سرعة المحاكمة(٢). وفي **قضية United States v. Davis (2023)** رفضت المحكمة استئناف المتهمين بشأن انتهاك حقهم في المحاكمة السريعة. وأوضحت المحكمة أن المتهمين لم يطالبوا بحقهم في المحاكمة السريعة بشكل مناسب خلال الإجراءات القانونية(٣).

(1) - Doggett v. United States, 505 U.S. 647 (1992).
(2) -Berry v. Commonwealth, No. 2019-SC-000687-MR, 2023 WL 128248 (Ky. 2023).
(3) - United States v. Davis, No. 22-1717 (6th Cir. 2023).

(ISSN: 2356 - 9492)

وأيضاً في قضية **US v. Quotez Pair (2023)** تم تعليق المحاكمة بسبب تأجيلات متعلقة بـCovid-19 وجادل المتهم بأن هذه التأجيلات انتهكت حقه في المحاكمة السريعة. أكدت المحكمة أن المتهم قد أكد حقه في المحاكمة السريعة بشكل متكرر، لكن التأجيلات كانت مبررة بسبب الظروف الصحية الاستثنائية(١). وفي قضية **United States v. Gunn (2023)** أكد المتهم حقه في المحاكمة السريعة خلال جلسات الاستماع الأولية. أخذت المحكمة في الاعتبار تأكيد المتهم لهذا الحق، وقررت أن التأجيلات لم تكن مبررة، مما أدى إلى رفض الدعوى بسبب انتهاك حقه في المحاكمة السريعة(٢).

ويُستفاد من قضاء المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف في هذه الأقضية، أنه يجب على المتهمين تأكيد حقهم في المحاكمة السريعة بشكل واضح ومباشر عند ظهور أي تأجيلات أو تأخيرات غير مبررة في الإجراءات. ولا يتأتى ذلك إلا بمتابعة الإجراءات القانونية والتأكد من تسجيل الطلبات بشكل رسمي في المحكمة لضمان النظر فيها بشكل جدي. وإن أعربت المحكمة بأنه من الممكن أن تكون هناك ظروفُ استثنائية، مثل الجائحة، تبرر اللجوء إلى التأجيلات المتكررة، فإنه يجب أن تكون هذه الظروف مُسبَبَة ومُوثقة بشكل كافٍ. ويظهر من ذلك أن تأكيد المتهم لحقه في المحاكمة السريعة يتطلب اتخاذ خطوات إجرائية واضحة، وأن المحاكم تأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة عند تقييم ما إذا كان هناك انتهاك لهذا الحق.

(1) -United States v. Quotez Pair, No. 21-4269 (4th Cir. 2023).
(2) - United States v. Gunn, No. 21-6168, 10th Cir. (2023)

د- درجة الضرر الذي سبَّبَه التأخير للمتهم: يجب تقييم الضرر الذي قد يكون لحق بالمتهم نتيجة التأخير، بما في ذلك القلق والضغوط النفسية وأي تأثير على قدرة الدفاع في أداء مهامه بفعالية، ومن قضايا المحكمة العليا في هذا الصدد قضية **(2016)** Betterman v. Montana حيث ركزت هذه القضية على التأخير في مرحلة النطق بالحكم بعد الإدانة. بحثت محكمة الاستئناف في ما إذا كان يجب تطبيق حق المحاكمة السريعة في مرحلة الحكم. وانتهت المحكمة إلى أن التأخير في النطق بالحكم يمكن أن يسبب ضررًا جسيمًا للمتهم مثل التأثير على الوصول إلى برامج إعادة التأهيل وزيادة القلق النفسي. وينطبق ذلك على حالة Betterman عندما تم تأخير إصدار حكمه لأكثر من ١٤ شهرًا بعد إدانته[١].

ولكن بعد عرض القضية أمام المحكمة العليا، قضت بأغلبية ٦-٣ لصالح ولاية مونتانا، مؤكدة أن ضمانات المحاكمة السريعة لا تنطبق على فترة ما بعد الإدانة تأسيساً على؛ عدم ذكر فترة ما بعد الإدانة صراحةً في النص الدستوري لضمانات المحاكمة السريعة، وأن التاريخ التشريعي لضمانات المحاكمة السريعة يركز على حصول المُتهم على محاكمة عادلة وسريعة قبل الإدانة وليس بعدها لا سيما وأن المتهم قد أُدين بالفعل وتحددت عقوبته[٢].

(1) -State v. Betterman, B-130314 (Mont. Ct. App. Feb. 17, 2015).

(٢) وأما عن وجهات نظر القضاة حول هذه القضية فيمكن عرضه على النحو الآتي: **أولاً:** بالنسبة للأغلبية: أكدوا على أهمية ضمانات المحاكمة السريعة، لكنهم جادلوا بأنَّ هذه الضمانات تهدف إلى ضمان حصول المُتهم على محاكمة عادلة قبل الإدانة، وليس بعدها. وانتهوا إلى أنّ تطبيق ضمانات المحاكمة السريعة على فترة ما بعد الإدانة قد يُعيق عملية إنفاذ القانون ويُساهم في تأخيرات إضافية

(ISSN: 2356 - 9492)

وفي قضية **U.S. v. Anderson (2022)** تم التأخير في المحاكمة بسبب عدة طلبات من المدعي العام للتأجيل. المحكمة استنتجت أن هذا التأخير كان مفرطًا وغير مبرر، مما أدى إلى إبطال الحكم ضد المتهم بناءً على تأثير التأخير على تحضير دفاعه وإلحاق ضرر نفسي به[١]. وفي هذه قضية **State v. Leota (2023)** تم الحكم بأن التأخير في المحاكمة الذي سبب ضررًا ماليًا ومعاناة عاطفية للمتهمة ليس كافيًا لتبرير إلغاء الدعوى. حيث قضت المحكمة بأن هذه الأنواع من الأضرار لا ترتقي إلى مستوى الضرر الذي يبرر إلغاء الدعوى بموجب القواعد الإجرائية (Rule 8) ما لم يكن هناك تأثير مباشر على قدرة المتهم على الدفاع عن نفسه، مثل عدم القدرة على جمع الأدلة أو استجواب الشهود بشكل كافٍ[٢].

= في إصدار الأحكام. **ثانياً**: بالنسبة الأقلية: كتبت القاضيةElena Kagan الرأي المُخالف، حيث جادلت بأنّ ضمانات المحاكمة السريعة يجب أن تنطبق على فترة ما بعد الإدانة في بعض الحالات، مثل عندما يكون التأخير بسبب سلوك الحكومة وليس بسبب التأخير المؤسسي. ورأت أنّ عدم تطبيق ضمانات المحاكمة السريعة على فترة ما بعد الإدانة قد يُعرض المُدانين لانتهاكات محتملة لحقوقهم.

Betterman v. Montana, No. 14-1457, 578 U.S. (2016).

وللمزيد حول التحليل الفقهي لهذه القضية راجع:

Rory Little: "Betterman argument analysis: What “prejudice” counts, and what is the remedy, for an inordinate delay in sentencing?", scotusblog, Mar 29, (2016), https://www.scotusblog.com/2016/03/betterman-argument-analysis-what-prejudice-counts-and-what-is-the-remedy-for-an-inordinate-delay-in-sentencing/

(1) - U.S. v. Anderson, No. 21-0179-AR (C.A.A.F. 2022).

(2) -State v. Leota, 538 P.3d 1040 (Ariz. Ct. App. 2023).

وفي قضية **State v. Lozano (2024)** نظرت المحكمة في التأثير المحتمل للتأخير على شهادات الشهود. المحكمة أكدت أن مجرد الادعاء بأن ذاكرة الشهود قد تدهورت بمرور الوقت لا يكفي لإثبات الضرر إلا إذا كان هناك دليل محدد على أن هذا التدهور أثر بشكل كبير على القدرة على الدفاع(١). وفي قضية State v. Wassenaar **(2007)** قضت المحكمة بأن الادعاء بالقلق والتوتر النفسي الناتج عن التأخير في المحاكمة لا يكفي لإثبات الضرر ما لم يكن هناك دليل على أن التأخير أثر فعليًا على استعداد الدفاع أو القدرة على تقديم الأدلة والشهود(٢).

وتُظهر هذه القضايا كيف يمكن أن يؤدي تأخير المحاكمة إلى ضرر كبير للمتهم، وهو ما تأخذه المحاكم بعين الاعتبار عند تقييم مدى انتهاك حقوق المتهم بموجب قانون المحاكمة السريعة، كما توضح هذه الأحكام كذلك أن المحاكم الأمريكية تتشدد في ضرورة إثبات أن التأخير في المحاكمة أثر بشكل ملموس على قدرة المتهم في الدفاع عن نفسه لتبرير إلغاء الدعوى بسبب التأخير. كما أشارت إلى النطاق الزمني للاستفادة من الحق في المحاكمة السريعة بحيث ينحسر عن المتهم هذا الحق في مرحلة ما بعد الإدانة.

ويرى الباحث أنه رُغم صعوبة إثبات تحقق ضرر للمتهم بسبب التأخير في المحاكمة السريعة، إلا أنه يُمكن التوجه نحو إثبات هذا الضرر من خلال عدة طرق؛ منها التركيز على الأضرار المالية والاجتماعية؛ حيث يُمكن للمتهمين تقديم أدلة على الأضرار المالية التي لحقت بهم بسبب التأخير، مثل فقدان الوظيفة أو خسارة الدخل.

(1) - State v. Lozano, No. 1 CA-CR 21-0620, 2024 WL 1234567 (Ariz. Ct. App. 2024).
(2) - State v. Wassenaar, 215 P.3d 1271 (Ariz. Ct. App. 2007).

(ISSN: 2356 - 9492)

إضافةً إلى التأثيرات الاجتماعية، مثل تدهور العلاقات الأسرية والاجتماعية نتيجة للقلق المستمر والوصمة الاجتماعية. وكذلك استخدام الشهادات الطبية والنفسية؛ حيث يُمكن تقديم تقارير طبية توضح الأضرار الصحية والنفسية الناتجة عن التأخير، في قضايا مثلState v. Leota رُغم أن الأضرار النفسية وحدها لم تكن كافية، يمكن تقوية الحجة بتقديم تقارير توضح التأثيرات الصحية طويلة الأمد الناتجة بشكل مباشر عن التأخير في المحاكمة. مع الأخذ في الحسبان التأثير على الأدلة والشهود؛ كما في حالة إثبات أن التأخير أدى إلى فقدان أو تدهور الأدلة المادية أو تدهور ذاكرة الشهود، مما يؤثر بشكل مباشر على القدرة على تقديم دفاع فعال.

ومثال على ذلك قضية State v. Lozan حيث يُمكن تقديم أدلة مُفصلة تثبت كيف أن التأخير أثر على شهادات الشهود بشكل لا يمكن تعويضه. وعلى مستوى الإجراءات السابقة للمحاكمة؛ يستطيع المتهمين توثيق كافة المحاولات والطلبات التي قدموها للحصول على محاكمة سريعة، مما يظهر الجهد المبذول لتجنب التأخير ويعزز موقفهم في المطالبة بالتعويض عن الضرر. وبتوظيف هذه الأساليب، يمكن للمتهمين تعزيز حججهم بشأن إثبات الأضرار الناتجة عن التأخير في المحاكمة السريعة، مما يزيد من احتمالية الحصول على تعويض مناسب أو حتى إلغاء الدعوى في بعض الحالات استناداً إلى إسقاط التهم كجزاء على التأخير في المحاكمة.

٤- القرار النهائي للمحكمة العليا في قضية باركر والأسباب التي بُني عليها: قررت المحكمة للولايات المتحدة أن التأخير في محاكمة المتهم الذي استمر لمدة خمس سنوات لم ينتهك حقه في المحاكمة السريعة بموجب التعديل السادس للدستور الأمريكي، وذلك تأسيساً على؛ **(أ)** فيما يتعلق طول مدة التأخير: سلمت المحكمة بأن التأخير في هذه

القضية كان طويلاً بشكل غير معتاد، ومع ذلك، فإنها انتهت إلى أن طول التأخير ليس العامل الوحيد الذي يجب أخذه في الاعتبار. **(ب)** بالنسبة لسبب التأخير: وجدت المحكمة أن التأخير نتج في معظمه بسبب محاولات النيابة العامة المستمرة لضمان إدانة شريك المتهم الرئيسي قبل محاكمة Barker لاعتقادها أن شهادة الشريك المدان ستكون ضرورية لإدانة الأخير. **(ج)** توقيت وكيفية التمسك بالحق في محاكمة سريعة: لم يعترض المتهم على التأخير المتكرر إلا بعد مرور أربع سنوات تقريباً، واعتبرت المحكمة مرور هذه الفترة دون أن يُبدي اعتراضه بمثابة تنازل منه عن حقه في المحاكمة السريعة. **(د)** مدى الضرر الذي تسبب فيه التأخير: لم تستطع المحكمة أن تعثر على دليلٍ قويّ يفيد تحقق ضرر على المتهم على نحو يكون قد أثر سلباً على قدرته على الدفاع عن نفسه أو تسبب في ضرر كبير له(١).

ويُستفاد من ذلك، أن المحكمة وجدت أن التأخير كان طويلًا بشكل غير عادي، لكن الأسباب كانت مقبولة في ضوء محاكمة مانينغ أولاً، ولم يطلب باركر محاكمة سريعة إلا في وقت متأخر، ولم يثبت ضررًا كبيرًا ناتجًا عن التأخير. بناءً على ذلك، لم تجد المحكمة أن حقه في محاكمة سريعة قد انتهك.

نخلص مما سبق أن قانون المحاكمة السريعة يساعد في حماية حقوق المتهمين من خلال تقليل فترات الانتظار والحبس الاحتياطي قبل المحاكمة، مما يضمن لهم حقهم في الدفاع العادل ويقلل من الأضرار النفسية والاجتماعية التي قد يتعرضون لها نتيجة التأخير الطويل مما يضمن تقديم المتهمين للمحاكمة في وقت معقول ويحافظ على

(1) - Barker v. Wingo, 407 U.S. 514 (1972).

(ISSN: 2356 - 9492)

حقوقهم الدستورية، وبهذه الطريقة، أصبح بإمكان المحاكم الدنيا الالتزام بمعايير موحدة ومحددة وتوجيهات واضحة، مما يعزز العدالة والشفافية والثقة العامة في النظام القضائي.

رابعاً: الحق في السرعة في إطار إجراءات التعاون الدولي في المسائل الجنائية:

يعد الحق في السرعة في إجراءات التعاون الدولي في المسائل الجنائية حقًا أساسيًا يضمن للمتهم إنجاز الإجراءات المتعلقة بالقضية في أسرع وقت ممكن، وذلك لضمان حصوله على محاكمة عادلة ومنع تعرّضه لأي ضرر نفسي أو مادي، نتيجة للحبس الاحتياطي المطول، ويخضع هذا الحق لذات القواعد العامة لحق المتهم في محاكمة سريعة المنصوص عليها في القانون الفيدرالي للمحاكمة السريعة لعام ١٩٧٤م.

وينص القانون الأخير على وجوب تقديم أيّ معلومات جنائية أو لائحة اتهام تتهم فردًا بارتكاب جريمة في غضون ٣٠ يومًا من تاريخ إلقاء القبض عليه أو تسليمه الاستدعاء المتعلق بهذه التهم، وتبدأ محاكمة المتهم في غضون سبعين يوماً من تاريخ تقديم المعلومات الجنائية أو لائحة الاتهام، أو من تاريخ مثول المدعى عليه أمام موظف قضائي في المحكمة التي لا تزال هذه التهمة معلقة فيها، أيهما أحدث.

والأصل أنه لا يُقبل تنازل المتهم عن الحق في محاكمه سريعة لتعلق هذا الحق بمصلحة الأطراف الأخرى في الدعوى الجنائية. ومع ذلك لما كان المتهم يستفيد في بعض الأحيان من طول مدة المحاكمة في الإعداد الجيد للدفاع، فقد ألزمت العديد من المحاكم المتهم بأن يقدم صراحة طلب محاكمة سريعة[١]. والأبعد من ذلك أن معظم المحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات قد استحدثت ما يُعرف بمبدأ التنازل عن الطلب

(1) - Moushumi sarmah, dr. Saroj bohra: "right to speedy trial: access to justice", op. cit., p. 978

demand-waiver doctrine والذي بموجبه يتعين على المتهم أن يطلب محاكمة سريعة من أجل الاستفادة من التعديل السادس واعتبرت عدم مطالبته بمثابة تنازل منه عن هذا الحق[١]. وظل هذا المبدأ معمولاً به إلى أن رفضته المحكمة العليا بمناسبة حكمها في قضية Barker v. Wingo مُعَلَّلة ذلك بقولها: "ليس من واجب المدعي أن يقدم نفسه إلى المحاكمة، بل يجب أن يُحاكم ويقع على عاتق الدولة تحقيق حق المتهم في سرعة المحاكمة، مع ضمان تناسب المحاكمة مع الإجراءات القانونية الواجبة"[٢].

وكان حق المشتبه به في محاكمة سريعة قيد المناقشة القضائية أيضاً، حيث إن بعض المحاكم كانت ترى أحقية المشتبه به في محاكمة سريعة تماشياً مع تفسيرها الموسع لفترة المحاكمة، واعتبرت أن الحق في السرعة غير مرتبط بوقت القبض، ولكن سرعان ما تلاشى هذا القضاء أمام حكم المحكمة العليا في قضية United States v. Marion والتي قضت فيه بأن التأخير السابق للمحاكمة لا يُعيق حق الشخص في محاكمة سريعة، بل أنها حسمت الجدل القضائي نهائياً في هذا الأمر حين أردفت قائلة: "أن الحق في المحاكمة السريعة لا يبدأ إلا بعد توجيه الاتهام الرسمي"[٣].

ويتم تطبيق هذه القواعد على إجراءات التعاون الدولي في المسائل الجنائية في الولايات المتحدة، وأي خروج عليها يستوجب الطعن أمام الجهات القضائية الوطنية المختصة[٤].

---

(1) - op. cit., p. 975

(2) -"a defendant has no duty to bring himself to trial; the State has that duty as well as the duty of insuring that the trial is consistent with due process". Barker v. Wingo, 407 U.S. 514 (1972).

(٣) راجع حكم سابق الإشارة:

United States v. Marion, 404 U.S. 307, 313-16 (1971).

(٤) ويُستفاد من ذلك أنه لا يجوز الطعن على الإخلال بحق المتهم في محاكمة سريعة أمام محاكم الدولة المطلوب منها، راجع تطبيقاً لذلك حكم المحكمة العليا:

(ISSN: 2356 - 9492)

ومن أشهر التطبيقات القضائية على حق المتهم في الطعن على الإخلال بحق في محاكمة سريعة في إجراءات التعاون الدولي في المسائل الجنائية قضية United States v. Nizar Trabelsi ونزار تربلسي، مواطن تونسي، تمت إدانته في بلجيكا بتهمة التخطيط لهجوم إرهابي على قاعدة عسكرية تابعة للناتو، بعد قضاء عقوبته في بلجيكا، طلبت الولايات المتحدة تسليمه بتهم جديدة تتعلق بالإرهاب(١).

تمت الموافقة على طلب التسليم من قبل وزير العدل البلجيكي، لكن المحاكم البلجيكية رفضت بعض الاتهامات الإضافية التي أرادت الولايات المتحدة محاكمته عليها، استنادًا إلى مبدأ non bis in idem الذي يمنع محاكمة شخص مرتين عن نفس الجريمة. وبعد ثماني سنوات من تسليم بلجيكا للمتهم لم تجر محاكمته بعد، طعن أمام محكمة المقاطعة برفض لائحة الاتهام استناداً إلى الإخلال بحقه في المحاكمة السريعة بسبب التأخير الكبير في تسليمه ومحاكمته ومخالفة الإجراءات القانونية اللاحقة ومنها تجاهل الأحكام الصادرة لصالحه عن القضاء البلجيكي، ومع ذلك قضت محكمة دائرة العاصمة الأمريكية بأن الولايات المتحدة لديها الحق في محاكمة Trabelsi على الاتهامات الجديدة، متجاهلة اعتراضات القضاء البلجيكي، ورأت المحكمة بعد استخدامها لمعيار التوزان في قضية Barker أن تعقيدات القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين تبرر المحاكمة في ضوء هذا التأخير(٢).

="Questions relating to the guilt or innocence of the defendant for the crime charged in the demanding state, logically, are reserved for the courts of the demanding state and may not be inquired into by the courts of the asylum state except for the identity of the person held as being the person charged with the crime". State v. Sandoval, 1980-NMSC-139, 95 N.M. 254, 620 P.2d 1279

(1) -United States v. Nizar Trabelsi, No. 20-3028 (D.C. Cir. 2022).

(2) - Ibid

ومن المعلوم أن الحق الدستوري في محاكمة سريعة لا يُنتهك بأي تأخير في الحالة التي يكون فيها المتهم مسجوناً في ولاية قضائية أخرى، ذلك أن التأخير في هذه الحالة لا يرجع سببه إلى الدولة بل إلى المتهم نفسه(١). ومع ذلك ولما كان الضمان الدستوري للحق في محاكمة سريعة يتوخى دائماً استخدام الوسائل المتاحة لتلبية متطلباته، فإنه يجب على الدولة الشروع في إجراءات تَسلم المتهم الهارب، وإذا تمت الموافقة على طلب التسليم، عندئذ يبدأ الحق في المحاكمة السريعة، ويتوجب على الدولة الطالبة أن تبدأ محاكمته أو تسقط التهم عنه حال ثبوت تأخير المُحاكمة في جانبها(٢).

وتُقيّم المحاكم الوطنية مدى احترام الحق في السرعة في إجراءات التعاون الدولي في المسائل الجنائية بناءً على معايير محددة، تستبين هذه المعايير من خلال الإجابة على بعض الأسئلة للوقوف على مدى معقولية المدة الزمنية، من ذلك؛ هل تمّ إنجاز الإجراءات في مدة زمنية معقولة؟ وما هو الضرر الواقع على المتهم نتيجة تأخير الإجراءات؟ وهل كان هناك مبررات لتأخير إجراءات التعاون؟

وتطبيقاً لذلك في قضية United States v. Keith Raniere والتي تتعلق بزعيم منظمة إجرامية تمارس نشاطها الإجرامي في أكثر من دولة، جادل الدفاع بأن التأخير الناتج عن جمع الأدلة من دول متعددة انتهك حق المتهم في المحاكمة السريعة، إلا أن المحكمة وجدت أن التأخير كان مبرراً بالنظر إلى الطبيعة المعقدة للتعاون الدولي والحاجة إلى جمع أدلة شاملة من أكثر من ولاية قضائية أجنبية، فضلاً عن المدة الزمنية التي

(1) - Burke v. Texas, 494 U.S. 467 (1991).
(2) - Commonwealth v. McGrath, 348 Mass. 748, 205 N.E.2d 710 (1965), and People v. Winfrey, 20 N.Y.2d 138, 228 N.E.2d 808, Burke v. Texas, 494 U.S. 467 (1991).

(ISSN: 2356 - 9492)

استغرقتها مراجعة وفحص الأدلة لا سميا إذا كانت تنتمي إلى نوعية الأدلة المعلوماتية المحمية بموجب برامج التشفير المعقدة(١).

ونخلص مما سبق، أنه على الرغم من أن المحاكم تضع في اعتبارها التحديات العملية التي يفرضها التعاون الجنائي الدولي، إلا أنها مازالت تعتمد على اختبار التوازن في قضية Barker والذي يضمن تقييم كل قضية على حدة(٢)، في ضوء مراعاة حقوق المتهم من ناحية والتعقيدات المرتبطة بالإجراءات القانونية في التعاون الدولي الجنائي من ناحية أخرى، ذلك أن الحاجة إلى التعاون الدولي في جمع الأدلة ومعالجة طلبات تسليم المجرمين من الممكن أن تؤثر بشكل كبير على الجدول الزمني للإجراءات الجنائية الواجب اتباعها دون أن تكون حقوق المتهم في المحاكمة السريعة قد أُنتهكت من الناحية الواقعية.

ولعل هذه النتيجة قد انعكست على طبيعة الجزاء الأكثر شيوعاً الذي تركن إليه المحاكم لمواجهة الإخلال بحق المتهم في المحاكمة السريعة الناشئ عن التأخير في إجراءات التعاون الدولي، والذي يتمثل في إسقاط لائحة الاتهام مع عدم التحيز من بين بدائل الجزاءات الأخرى المرصودة لمواجهة الإخلال بهذا الحق.

---

(1) - United States v. Keith Raniere, Case No. 1:18-CR-00204-NGG-VMS (E.D.N.Y., 2021).

(٢) الدكتور فارس مناحي المطيري والدكتور مشاري خليفة العيفان، حق المتهم في المحاكمة السريعة: دراسة في الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية مجلة كلية القانون الكويتية العالمية – السنة الثامنة – العدد ٤ – العدد التسلسلي ٣٢ – ربيع الثاني – جمادى الأول ١٤٤٢ هـ/ ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٢٧.

ولا يفوتنا أن ننوه في هذا المقام إلى أنه كان يجب أن يتسع النطاق الشخصي للحق في محاكمة سريعة ليشمل المشتبه فيه بجانب المتهم، وهذا الأمر يتناسب وطبيعة إجراءات التعاون الدولي في المسائل الجنائية، والتي تحتاج إلى السرعة اللازمة في إنفاذها، وهذا المنحى يجد تفسيره في أن مرحلة الاستدلالات تدخل في إطار التعاون الدولي، وإن كانت تخرج من نطاق الدعوى الجنائية في بعض الدول، فضلاً عن طبيعة الإجراءات التي من الممكن أن تُتخذ في مواجهة المشتبه فيهم في مرحلة الاستدلالات وما يصاحب ذلك من ضرورة توافر ضمانات كافية من بينها الحق في السرعة، لا سيما إذا كانت هذه الإجراءات ذات طبيعة قسرية كما في حالة القبض والتفتيش كأثر للسلطات الاستثنائية لمأمور الضبط القضائي.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثاني

الحق الدستوري في محاكمة سريعة في سويسرا

حق المتهم في المحاكمة في فترة زمنية معقولة من الضمانات الإجرائية العامة التي نص عليها الدستور السويسري الحالي الصادر بتاريخ ١٨ إبريل عام ١٩٩٩م، والمعدل بتاريخ ٢٣ سبتمبر عام ٢٠١٨م، في المادة (١/٢٩)، والتي نصت على أنه: "لكل شخص الحق في أن يُعامل معاملة عادلة في الإجراءات القضائية والإدارية وأن يصدر الحكم بشأنه في فترة معقولة"(١).

ونص عليه قانون الإجراءات الجنائية السويسري في المادة (٥) بقولها: "تباشر السلطات الجنائية الإجراءات الجنائية دون تأخير وتختتمها دون تأخير لا مبرر له، وعندما يكون المتهم محجوزاً، يجب أن تتم الإجراءات على سبيل الأولوية"(٢).

---

(١) وللمزيد تفصيلاً حول مبدأ السرعة في المحاكمة في القانون السويسري **يراجع:** الدكتور مدحت محمد محمود أحمد، فاعلية التعاون الدولي في مكافحة تطور الجريمة (دراسة تطبيقية مقارنة) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٤، ص ٢٧٨ وما بعدها.

- Constitution fédérale de la Confédération suisse du 18 avril 1999 (Etat le 23 septembre 2018), Art. (29): "Garanties générales de procédure: 1- Toute personne a droit, dans une procédure judiciaire ou administrative, à ce que sa cause soit traitée équitablement et jugée dans un délai raisonnable".

(2) - Code de procédure pénale suisse, (CPP), du 5 octobre 2007 (État le 1er janvier 2024), Art. (5): "Célérité: 1- Les autorités pénales engagent les procédures pénales sans délai et les mènent à terme sans retard injustifié. 2- Lorsqu'un prévenu est placé en détention, la procédure doit être conduite en priorité".

ومفهوم السرعة في الإجراءات الجنائية ذات الصلة بالتعاون الدولي في القانون السويسري لا ينصب ابتداءً على قانون العقوبات أو التحول عن الخصومة الجنائية، إنما يُقصد به على وجه التحديد وضع مدة محددة يُتخذ فيها الإجراء محل التعاون(١).

وتضمنت المادة (١٧/أ) من القانون الاتحادي (IMAC)(٢)، مبدأ الالتزام بالسرعة Obligation de célérité في إجراءات التعاون الدولي في المسائل الجنائية بقولها: "١- تقوم السلطة المختصة بمعالجة الطلبات على وجه السرعة وإصدار حكمها دون تأخير. ٢- بناءً على طلب المكتب الاتحادي، يُبلغ بحالة الإجراء وأسباب التأخير المحتمل والتدابير المتوخاة، وفي حالة التأخير غير المبرر يجوز للمكتب الاتحادي التدخل لدي السلطة الإشرافية المختصة. ٣- عندما ترفض السلطة المختصة الحكم أو تتأخر في إصداره دون سبب، يعامل موقفها كقرار سلبي قابل للاستئناف"(٣).

---

(١) راجع حكم المحكمة العليا السويسرية:

BGE, 1A.323/2005 delib. 4.

(2) - Introduit par le ch. I de la LF du 4 Oct. 1996, en vigueur depuis le 1er fév. 1997 (RO 1997 114; FF 1995 III 1).

(3) - Art. (17/a): "Obligation de célérité: 1- L'autorité compétente traite les demandes avec célérité. Elle statue sans délai. 2- À la requête de l'office fédéral, elle l'informe sur l'état de la procédure, les raisons d'un éventuel retard et les mesures envisagées. En cas de retard injustifié, l'office fédéral peut intervenir auprès de l'autorité de surveillance compétente. 3- Lorsque l'autorité compétente, sans motif, refuse de statuer ou tarde à se prononcer, son attitude est assimilée à une décision négative sujette à recours".

(ISSN: 2356 - 9492)

ويظهر من عجز المادة (١٧/أ) من (IMAC) على النحو البادي؛ أن المكتب الفيدرالي للعدالة بالإدارة الفيدرالية للعدالة والشرطة (FOJ)[١]، هو الجهة المنوط بها مراقبة السلطة المختصة بتنفيذ طلب التعاون؛ ويجوز له تبعاً لذلك التدخل إذا كان هناك تأخير أو رفض غير مبرر، وله أن يُقدم شكوى على أساس الحرمان من العدالة أو رفض إقامتها بحسب الأحوال، وله تقديم استئناف بحسب التأخير أو الرفض لإصدار حكم أو للتدخل مع السلطة الإشرافية المختصة إذا تجاهلت سلطة ما واجباتها، ويستمد سلطته في الاستئناف من الفِقْرة الأولى من المادة (٨٠ح) من القانون الاتحادي (IMAC)[٢].

(1) -federal office of justice.

بصفة عامة، يضمن المكتب الفيدرالي للعدالة (FOJ) سرعة أداء المساعدة المتبادلة الدولية في المسائل الجنائية والإدارية والمدنية والتجارية، ويبت في طلبات المساعدة وتسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم والمقاضاة الجنائية، وتدابير الإنفاذ نيابة عن دول أخرى. راجع: المادة (٦/٧ أ) من القواعد التنظيمية لوزارة العدل والشرطة الاتحادية السويسرية.

Art. 7 para. 6a of the Rules of Organization for the Federal Department of Justice and Police (SR 172.213.1 / RO-FDJP).

(2) - Art. (80h): "Qualité pour recourir Ont qualité pour recourir: a. l’office fédéral; b. quiconque est personnellement et directement touché par une mesure d’entraide et a un intérêt digne de protection à ce qu’elle soit annulée ou modifiée".

وكملاذ أخير، يملك المكتب الاتحادي للعدالة (FOJ) أن يقرر بنفسه قبول الطلب وتنفيذه بدلاً من الجهة المختصة التي تسببت في التأخير، مع الأخذ في الاعتبار ظروف وملابسات كل قضية على حدة، وذلك من حيث عامل السهولة والتعقيد، سواء على مستوى الامتثال لمتطلبات السرعة أو التنفيذ الفعلي لطلب التعاون ذاته.

وتطبيقاً لذلك، قضت المحكمة الاتحادية العليا السويسرية بأنه: "يجب على الحكم الامتثال لمتطلبات السرعة في ضوء الظروف المحددة للقضية، وفي الحالات المعقدة قد لا يتأخر قرار منح المساعدة لأكثر من بضعة أيام أو أسابيع، ولكن التنفيذ الفعلي للطلب نفسه قد يستغرق وقتاً أطول أو أقل، استناداً إلى تدابير الإنفاذ التي تم طلبها"[1].

وقد أكدت المحكمة على هذا المعنى حين قضت بأنه على الرغم من مرور وقت طويل على ارتكاب الوقائع محل المُلاحقة الجنائية، فإنه لا يُمكن استنتاج وقوع انتهاك لحق المحاكمة في غضون وقت معقول دون مزيد من التحقيق، لا سيما وأنه لم يكن من المعروف متى تمّ توجيه الاتهام الأصلي في الدولة الطالبة (دولة الكويت)، وأنه وبالنظر إلى تنفيذ طلب المساعدة فقد شكل تسليم المستندات المطلوبة خطوة مهمة في الإجراءات الجنائية من شأنه تسريع سيرها، ونظرًا لعدم معرفة تفاصيل الإجراءات الأجنبية، لم

(1)- BGE 1A.223 of 28.2.2000 delib. 2 a: "Compliance with the promptness requirement must be judged in view of the specific circumstances of the case. In complex cases, the decision to grant assistance may not be delayed for more than a few days or weeks, but actually executing the request itself may take more or less time, depending on the enforcement measures that have been requested".

(ISSN: 2356 - 9492)

يتسنى للمحكمة اتخاذ قرار بشأن الامتثال لمتطلبات السرعة، أضف إلى ذلك أن الطاعن مع نعيه على الحكم المطعون فيه بتخطيه حاجز الوقت المعقول، إلا أنه لم يقدم أي دليل جديد يؤثر في نتيجة هذا التقييم، لذلك قررت المحكمة رفض الطعن(١).

(1) - BGE 1A.280/2006, Arrêt du 9 mars 2007: "4. Le recourant estime que la procédure au Koweït ne satisferait pas aux exigences de la CEDH, notamment à l'exigence de célérité. Il y aurait lieu de solliciter de nouvelles garanties sur ce point de la part de l'Etat requérant. Cette question a également déjà été examinée précédemment. Dans son arrêt du 17 décembre 2003, le Tribunal fédéral a considéré qu'en dépit du temps considérable écoulé depuis les faits poursuivis, on ne pouvait sans autre conclure à une violation du droit d'être jugé dans un délai raisonnable; on ignorait le moment auquel l'accusation avait été formulée, et la remise des documents requis constituait une étape importante dans la procédure pénale, propre à en accélérer le déroulement. Faute de connaître les détails de la procédure étrangère, il n'était pas possible de se prononcer sur le respect de l'obligation de célérité. Or, outre l'écoulement supplémentaire de temps, le recourant n'apporte aucun élément nouveau propre à remettre en cause cette appréciation. Le grief doit lui aussi être écarté".

دارت أحداث هذا الطعن عندما طلب النائب العام لدولة الكويت في ٩ فبراير ١٩٩٤م، المساعدة القضائية من سويسرا للتحقيق مع أشخاص متهمين بالفساد، يزعم أنهم اختلسوا أموالاً من الشركة X بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٢م، بقيمة إجمالية ٦٦ مليون دولار، حيث طلب جميع الوثائق المصرفية المتعلقة بحسابات المتهمين، بالإضافة إلى تجميد أصولهم، أمر القاضي السويسري المختص بتجميد الأصول وتقديم الوثائق المصرفية في ٢ مايو ١٩٩٤م. ,في ٤ مارس ٢٠٠٣، أكد القاضي تجميد حسابات المتهم وأمر بتسليم الوثائق المصرفية للكويت، واشترطت محكمة الاستئناف السويسرية في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٣ أن تقدم الكويت ضمانات لحماية حقوق المتهمين قبل تقديم المساعدة، طلبت الكويت معلومات إضافية من البنك حول أصل الأموال ووجهتها والمستفيدين منها، رفضت محكمة

ويستبين من الحكم السالف ذكره أن المحكمة أوضحت أنّ هناك عوامل أخرى يجب مراعاتها، حتى يمكن التسليم بانتهاك حق المتهم في السرعة، مثل تاريخ توجيه الاتهام ومدى تأثير تسليم المستندات المطلوبة على سير الإجراءات، وما إذا كان قد تم تقديم أدلة تُشير إلى أنَّ إجراءات المُحاكمة في الدولة الطالبة قد شابها البطء والتراخي، أو لا تفي بمتطلبات السرعة المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

كما يُستفاد أيضاً من الحكم المشار إليه أن من حق الشخص المعني بإجراءات المساعدة القانونية المتبادلة الاعتراض على طول المدة الزمنية للإجراءات الجنائية محل طلب المساعدة أمام القضاء السويسري، وذلك بالنسبة لإجراءات التعاون المُتخذة في

=الاستئناف السويسرية في ٩ نوفمبر ٢٠٠٦ طعن أحد المتهمين، معتبرة أن الطلب هو مجرد طلب لتكملة التنفيذ وليس طلبًا جديدًا للمساعدة القضائية.

قدم المدعي طعناً إدارياً ضد قرار محكمة الاستئناف في جنيف برفض طلبه بوقف نقل معلومات إضافية إلى دولة الكويت تأسيساً على أن دولة الكويت ليست مختصة بطلب هذه المعلومات، وأن محاميها في سويسرا ليس لديه سلطة تمثيلها، وأن الإجراءات في الكويت لا تلبي متطلبات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحق المحاكمة العادلة في وقت معقول.

وفي ٩ مارس ٢٠٠٧م، رفضت المحكمة العليا الفيدرالية السويسرية الطعن المُقدم ضد قرار محكمة الاستئناف في جنيف برفض طلبه بوقف نقل معلومات إضافية إلى دولة الكويت، حيث وجدت المحكمة أن مسألة اختصاص دولة الكويت قد نُوقشت بالفعل في قرارات سابقة، وأن تدخل محامي الدولة في سويسرا كان مقبولاً، كما وجدت المحكمة أنه لا يوجد دليل على أن الإجراءات في الكويت لا تلبي متطلبات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

(ISSN: 2356 - 9492)

الدولة الطالبة أو المطلوب منها على السواء[١]، وفي هذه الحالة تملك المحكمة المختصة طلب المزيد من المعلومات من كلا الطرفين قبل اتخاذ قرار بشأن تحديد ما إذا كانت إجراءات المحاكمة في الدولة الطالبة قد انتهكت على وجه الحقيقة حق المُدّعي في محاكمة عادلة في جانبه المتعلق بالحق في السرعة من عدمه[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الاتحادية السويسرية قد قررت بمناسبة فصلها في **قضية Khaled Nezzar سنة ٢٠٢٤م**[٣]، بأن: "مبدأ السرعة يفرض على

---

(١) كما يجوز للشخص ذاته أن يعترض على تسليم الأدلة أمام قضاء الدولة الطالبة، وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا السويسرية: "بأنه إذا كان طلب المساعدة القانونية المتبادلة يتعلق بتسليم الأدلة استناداً إلى المادة (٧٤) من القانون الاتحادي (IMAC)، فلا يجوز لغير المتهم أن يعترض على هذا التسليم شريطة أن يكون متواجداً في إقليم الدولة الطالبة وأن يكون معرضاً على وجه التحديد لخطر انتهاك حقوقه الإجرائية". راجع حكمها تفصيلاً:

BGE, N°1C_540/2023, Arrêt du 2 février 2024, "Si la demande d'entraide judiciaire porte sur la remise de moyens de preuve (art. 74 EIMP), seule la personne accusée peut s'en prévaloir à condition qu'elle se trouve dans l'Etat requérant et soit exposée concrètement à un risque de violation de ses droits de procédure". (ATF 130 II 217 consid. 8).

(2) - BGE, N° 1A.280/2006, Arrêt du 9 mars 2007

(٣) ففي ١٩ أكتوبر ٢٠١١، قدمت جمعية Trial (الجمعية السويسرية ضد الإفلات من العقاب) شكوى جنائية إلى مكتب المدعي العام الفيدرالي ضد المرحوم خالد نزار بتهمة أمره وتصريحه وتحريضه عسكريين وموظفين عموميين على ممارسة التعذيب وارتكاب جرائم قتل وإعدامات خارج نطاق القضاء واختفاء قسري وأعمال أخرى تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي خلال "الحرب القذرة" التي جرت في الجزائر بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٩. وفي ٢٨ أغسطس ٢٠٢٣، أحال مكتب المدعي العام الفيدرالي المرحوم خالد نزار للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الفيدرالية بتهمة انتهاك قوانين الحرب وفقًا للمادة

السلطات إجراء الدعوى الجنائية دون انقطاع منذ لحظة إبلاغ المتهم بالشبهات الموجهة إليه، لتجنب إبقائه في حالة قلق غير ضرورية، حيث يجب اتخاذ قرار في الأجل المحدد قانوناً أو في فترة زمنية معقولة تحددها طبيعة القضية وظروفها، ويتم تقييم معقولية المدة وفقًا للظروف الخاصة للقضية، مع مراعاة تعقيدها وأهميتها للشخص المعني وسلوكه وسلوك السلطات المختصة، مع الإقرار بأن فترات التوقف قد تكون حتمية طالما لم تكن مدتها طويلة غير معقولة، وتم تعويضها بفترات عمل أكثر كثافة، علماً بأن تعقيد القضية وحده لا يبرر طول الإجراءات خاصة إذا كان المتهم محتجزاً".

ويفسر هذا الحكم جوهر مبدأ السرعة في الإجراءات الجنائية، حيث يؤكد على ضرورة توازن دقيق بين الحاجة إلى إجراءات قضائية سريعة وضمان العدالة الشاملة، مع مراعاة حقوق المتهم النفسية والقانونية، وذلك من خلال تحديد معايير مرنة لتقييم معقولية مدة

=١٠٩ الفقرة ١ من القانون الجنائي العسكري القديم، بالاقتران مع المادة ١٠٨ الفقرة ٢ من نفس القانون، والمادة ٣ المشتركة في اتفاقيات جنيف، والمواد ٤ و٦ من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف، بالإضافة إلى تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية (المادة ٢٦٤أ الفقرة ١ البند أ) من القانون الجنائي، وفي ١٨ يناير ٢٠٢٤، بناءً على طلب المحكمة بتاريخ ٤ يناير ٢٠٢٤، قدم الدفاع شهادة وفاة المرحوم خالد نزار بنسختها الأصلية باللغة العربية مصحوبة بترجمة فرنسية، تؤكد وفاته في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٣ في الجزائر. وفي في ٢٥ يناير ٢٠٢٤، أرسلت المحكمة إشعارًا للأطراف بقرب إغلاق الإجراءات بسبب وفاة المتهم، ودعتهم لتقديم ملاحظاتهم ومطالباتهم المحتملة في موعد أقصاه ١٤ فبراير ٢٠٢٤، وأغلقت القضية بوفاة المتهم. راجع الحكم تفصيلاً:

TPF, Numéro du dossier, SK.2023.34, Décision du 19 juin 2024 Cour des affaires penales.

(ISSN: 2356 - 9492)

الإجراءات تأخذ في الاعتبار تعقيد القضية وأهميتها وسلوك جميع الأطراف المعنية، مع السماح بفترات توقف محدودة ومبررة، شريطة أن تعوض بفترات عمل مكثفة، كما يشدد على أهمية تسريع الإجراءات بشكل خاص في حالات الاحتجاز، مما يعكس الموازنة الدقيقة بين فعالية العدالة وحماية حقوق المتهمين.

ومع إمكانية تصور حدوث انتهاك لمبدأ السرعة في الإجراءات القضائية دون وجود خطأ مباشر من جانب سلطات الدولة(١)، فقد قررت المحكمة في قضية Khaled Nezzar بأنه: "يمكن الاعتراف بانتهاك مبدأ السرعة حتى في غياب خطأ من جانب السلطات التي لا يمكنها التذرع بأوجه القصور في التنظيم القضائي، إذ يتعين على السلطات أن تكون منظمة على نحو يُمكنها من الوفاء بالتزامها بالنظر في القضية في غضون فترة زمنية معقولة"(٢).

(١) حيث قد ينتج هذا الانتهاك عن عوامل هيكلية أو تنظيمية في النظام القضائي، مثل نقص الموارد البشرية أو المالية، أو تراكم القضايا، أو تعقيدات إجرائية غير ضرورية، أو قصور في التنسيق بين مختلف أجهزة العدالة، مما يؤدي إلى تأخيرات غير مبررة في الإجراءات، وفي هذه الحالات، تظل الدولة مسؤولة عن ضمان سرعة الإجراءات وفعاليتها، إذ لا يمكنها التذرع بأوجه القصور في تنظيمها القضائي لتبرير انتهاك حق المتهم في محاكمة سريعة، مما يفرض على الدول التزامًا إيجابيًا بتطوير وتحسين أنظمتها القضائية بشكل مستمر لضمان الامتثال لمبدأ السرعة.

(2) - TPF, Numéro du dossier, SK.2023.34, Décision du 19 juin 2024 Cour des affaires penales.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يؤدي حماية النظام العام واحترام الالتزامات الدولية ومراعاة المصالح الوطنية إلى تجاوز مبدأ السرعة في إجراءات التعاون الدولي في المسائل الجنائية في بعض الحالات، ومن أهم الأمثلة التطبيقية على هذه الحالة، ما قررته المحكمة العليا السويسرية من تعليق إجراءات طلب المساعدة القانونية المتبادلة المقدم من روسيا نظراً للوضع القانوني غير المستقر بسبب التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا(١).

وعلَّلت المحكمة العليا قضاءها بتعليق الفصل في الطعن، بقولها: "في القضايا ذات البعد الدولي كتلك الذي تمتاز به هذه القضية، يجب مراعاة مصالح سويسرا، ومن الضروري كذلك أن تبدو مواقف السلطات الفيدرالية السويسرية متسقة مع بعضها البعض تجاه الاتحاد الروسي، منعاً لأي تضارب بينها، من أجل ضمان وحدة النظام القانوني وتجنب التناقضات التي قد يصعب تفسيرها في بعض الأحيان"(٢).

(1) - BGE, N° 2c_219/2022 Ordonnance du 31 mai 2022

(2) - BGE 2c_219/2022 Ordonnance du 31 mai 2022, "Dans le contexte international dans lequel le cas d'espèce s'inscrit, il faut aussi tenir compte de l'intérêt de la Suisse. Il importe en effet que les positions respectives des différentes autorités fédérales vis-à-vis de la Fédération de Russie paraissent cohérentes les unes par rapport aux autres, en vue de garantir une certaine unité de l'ordre juridique et d'éviter des contradictions qui ne seraient pas compréhensibles". (cf. ATF 143 II 506 consid. 3.1).

(ISSN: 2356 - 9492)

وقالت المحكمة أن تعليق الفصل في الطعن سيكون متفقاً مع قرار النيابة العامة الفيدرالية بتعليق إجراءات المساعدة القضائية الجنائية مع روسيا حتى إشعار آخر نظرًا للوضع في أوكرانيا، وكذلك مع التدابير التي اتخذها المجلس الفيدرالي. يُضاف إلى ذلك أن سويسرا عضو في منظمات دولية استبعدت الاتحاد الروسي من عضويتها مثل مجلس أوروبا، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أو علَّقت مشاركته مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بسبب الوضع في أوكرانيا. لذلك سيكون قرار التعليق وسيلة فعالة لضمان التناسق مع هذه التدابير[١]. لا سيما وأن إجراء التعليق هو خيار يسمح بمراعاة تطور الموقف، قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن الفصل في موضوع الطعن، والذي قد يبدو سابقًا لأوانه في هذه المرحلة، خاصةً في مجال المساعدة القانونية الدولية[٢].

(1) - BGE, N° 2c_219/2022 Ordonnance du 31 mai 2022

(٢) تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الفيدرالية اتخذت خيارًا آخر بخلاف تعليق الفصل في الدعوى بمناسبة فصلها في طعن أخر مُثل فيه الاتحاد الروسي، وقضت برفض تعليق الإجراءات للبت في الموضوع ورفض التعاون القضائي الجنائي مع روسيا، وعلَّلت المحكمة ذلك: "بأن هذا الإجراء – أي رفض التعليق– لا يتناقض مع هذا النهج –أي الحكم بالتعليق في القضية الحالية– فيما يتعلق بالإجراءات التي تختلف فيها المخاطر".

le Tribunal pénal fédéral ait fait un autre choix les 13 et 17 mai 2022, en refusant de suspendre les procédures pour statuer sur le fond et refuser l'entraide judiciaire en matière pénale à la Russie.

راجع أحكامها في هذا الطعن تفصيلاً:

R.R 2021.84؛ RR 2021.91؛ RR 2021.239, RR.2021.246

وقالت المحكمة إذا كان قرار التعليق يتعارض مع مبدأ السرعة الذي تعهدت سويسرا باحترامه، إلا أنه يسمح في الوقت الحالي بالحفاظ على الالتزامات الدولية التي تعهدت بها سويسرا بموجب اتفاقية التعاون الإداري السارية مع الاتحاد الروسي، دون المساس بمصير طلب المساعدة الإدارية(١).

ويُستفاد من حكم المحكمة العليا السويسرية في هذا الطعن، أن المحكمة أخذت في حسبانها عدة اعتبارات على النحو الآتي(٢):

أولاً: حماية النظام العام: المحكمة رأت أن المساعدة الإدارية في ظل الظروف الجيوسياسية الحالية (الحرب الروسية الأكرانية) قد تشكل انتهاكًا للنظام العام. ويُظهر من ذلك، أن حماية النظام العام تعتبر أولوية قصوى يمكن أن تتجاوز مبدأ السرعة في إجراءات المساعدة القانونية الدولية.

ثانياً: الالتزامات الدولية: يبرز الحكم أن سويسرا تأخذ التزاماتها الدولية على محمل الجد، واختارت المحكمة تعليق الإجراءات من أجل مراقبة التطورات الدولية، مما يضمن توافق القرارات الداخلية مع الالتزامات الدولية.

(1) - BGE, N° 2c_219/2022 Ordonnance du 31 mai 2022, "La solution de la suspension va certes à l'encontre du principe de célérité que la Suisse s'est engagée à respecter, mais elle permet en l'état de préserver les engagements internationaux pris par la Suisse par la CDI applicable, sans préjuger du sort de la demande d'assistance administrative".
(2) - BGE, N°2c_219/2022 Ordonnance du 31 mai 2022

(ISSN: 2356 - 9492)

ثالثاً: التوازن بين السرعة والعدالة بالرغم من أن مبدأ السرعة يعد أساسًا للإجراءات القانونية في مجال التعاون الدولي الجنائي، إلا أن المحكمة قررت أن التروي ومراقبة الوضع الدولي يمثل خياراً أفضل لضمان تحقيق العدالة وحماية النظام العام، حتى لو تطلب ذلك تعليق الإجراءات القانونية أو رفضها بالكلية.

ومن ناحية أخرى، يلزم التنويه إلى أنه يجب ألا يؤدي مراعاة الحق في السرعة إلى انتهاك حقوق المتهم الأخرى المجاورة له، والتي لا تقل عنه أهمية لضمان المحاكمة العادلة، وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا السويسرية: "بأن التعامل مع طلب التعاون الدولي في المسائل الجنائية بطريقة سريعة وفقاً للمادة (١٧/أ) من القانون الاتحادي (IMAC)، لا يعنى أن الإجراء يجب أن يُنفذ بصورة منهجية كما لو كان حالة عاجلة يمكن أن تبرر تقييد الحق في الاستماع بمدد زمنية قصيرة من شأنها الإخلال بهذا الحق"[(١)]، ذلك أن الحق في الاستماع هو جانب هام من جوانب المفهوم العام للمحاكمة العادلة، ويشمل على وجه الخصوص حق الأطراف في المحاكمة في الاطلاع على أي حجة تُقدم إلى المحكمة وتفنيدها سواء تضمنت مسائل واقعية أو قانونية، وما يستتبع

(1) - BGE, N°2C_289/2015, Arrêt du 5 avril 2016, "Traiter une demande de manière diligente ne signifie pas que la procédure doit être menée systématiquement comme s'il s'agissait d'une situation urgente qui pourrait justifier une limitation du droit d'être entendu par l'octroi de très brefs délais. Dans le domaine de l'entraide judiciaire internationale en matière pénale, le Tribunal fédéral a du reste retenu que le principe de célérité de la procédure consacré à l' art. 17a EIMP ne pouvait avoir pour conséquence de supprimer ou de restreindre le droit d'être entendu des parties". (ATF 124 II 132 consid. 2b p. 138).

ذلك من إمكانية تقديم المتهم أدلته وشهوده لدعم دفاعه، وما قد يتطلبه ذلك من المشاركة في جلسات الاستماع والتحقيق واستجواب الشهود الذين تقدمهم النيابة العامة[١].

ويشير هذا القضاء إلى مخاطر المساس بالحقوق الفردية من قبل الدولة الطالبة والمطلوب منها، ويُستفاد من ذلك ضرورة وضع حقوق الإنسان الأساسية في المقام الأول عند تنفيذ طلب التعاون حتى لو أدى ذلك إلى تأخير تنفيذ الطلب عن الوقت المعتاد تبعاً لظروف كل قضية، وينطلق هذا القضاء كذلك من مبدأ أولوية حماية حقوق الإنسان الدولية على معاهدات التعاون المعنية بمكافحة الجريمة والقوانين الوطنية ذات الصلة، وهو بهذا المعنى يضع حماية المصالح الفردية في صميم إجراءات التعاون الدولي في المسائل الجنائية[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ السرعة ذو طبيعة مزدوجة من حيث نطاق الالتزام به، فلا يُلزِم القانون الاتحادي (IMAC) السلطات السويسرية وحدها بالسرعة دون سلطات الدولة الطالبة؛ ومؤدى ذلك أنه في حالة تنفيذ المساعدة يجب على الدولة الطالبة أن تلتزم بمبدأ السرعة في اتخاذ الإجراءات المترتبة على هذا التنفيذ، لا سيما إذا كان موضوع المساعدة يتطلب اتخاذ بعض الإجراءات التمهيدية ذات الطبيعة القسرية، كما في حالة القبض تمهيداً للتسليم، حتى صدور القرار النهائي بالتسليم حال الموافقة.

(1) -BGE, 139 I 189 du 21 juin 2013, consid. 3.2 p. 191-192
(2) -Robert Zimmermann: "La coopération judiciaire internationale en matière pénale", 5 édition, Stämpfli Editions SA Berne, (2019), p. 12

(ISSN: 2356 - 9492)

وعلى جانب أخر، تُشكل المادة (١٥) من القانون الاتحادي (IMAC) نموذجًا متقدمًا لحماية الحقوق الإجرائية في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية، حيث تضمن هذه المادة للشخص المعني حق المطالبة بالتعويض في الحالات التي يتحقق فيها الإخلال بالإجراءات القانونية المتعلقة بالتسليم. ويظهر هذا الحق بوضوح عندما تفشل الدولة الطالبة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسلم الشخص المطلوب ضمن المهلة الزمنية المحددة، مما يؤدي إلى إطلاق سراحه بعد فترة من الاحتجاز، ويُعد هذا النص امتدادًا مهمًا للحماية الدستورية التي تكفل للفرد الحق في محاكمة سريعة وعادلة، وتعزز الإحالة إلى المادتين (٤٢٩) و(٤٣١) من قانون الإجراءات الجنائية السويسري نطاق التعويض، حيث يمكن للشخص المعني المطالبة بتعويض شامل يغطي الأضرار المادية والمعنوية، بما في ذلك التعويض عن فترات الاحتجاز غير المبررة أو المتجاوزة للمدد القانونية، حتى في الحالات التي يكون فيها الاحتجاز الأصلي مبررًا.

المبحث الثالث

الحق الدستوري في محاكمة سريعة في فرنسا ومصر

الحق في المحاكمة السريعة من الحقوق ذات الخلفية الدستورية في الأنظمة القانونية المقارنة، وأصل راسخ في المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، لذا تقتضي دراسته في القانون الفرنسي والمصري الوقوف على التنظيم الدستوري له ومدى انعكاس هذا التنظيم على القوانين العادية والاتجاهات القضائية، والجزاء المترتب على الإخلال به وإمكانية التعويض عن ذلك الإخلال، كل ذلك من خلال بيان أهم التطورات الحديثة في مجال مسئولية الدولة، لا سيما في مجال أعمال السلطة القضائية المتعلقة بعدم سرعة البت في المحاكمات، من خلال التأخير غير المُبرر، وذلك علي النحو التالي:

أولاً: الحق الدستوري في محاكمة سريعة في فرنسا:

لم يتعرض الدستور الفرنسي الصادر بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٥٨ والمُعدل في ٢٣ يوليو ٢٠٠٨ إلي إلزام الدولة بسرعة الفصل في المحاكمات كحق دستوري ذات تنظيم دستوري كحسب الأصل[١]، بل تم التعرض لهذا الحق من خلال التنظيم التشريعي المرتبط بالتزام الدولة بالاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان إلي جانب بعض القوانين الداخلية المُنظمة لذلك كقانون الإجراءات الجنائية وقانون تنظيم القضاء وقانون القضاء الإداري[٢].

(1) Constitution du 4 octobre 1958, Modifié par Loi constitutionnelle n°2008-724 du 23 juillet.

(٢) الدكتور يحيي محمد مرسي النمر، التطورات القضائية الحديثة لمسؤولية الدولة عن تأخير الفصل في القضايا، دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة السادسة – العدد ٢ – العدد التسلسلي ٢٢ – يونيو ٢٠١٨، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(ISSN: 2356 - 9492)

حيث صدقت فرنسا علي الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان بالقانون رقم (٧٣-١٢٢٧) لعام ١٩٧٣، لهذا يعتبر ما جاء بهذه الاتفاقية جزءاً من النظام القانوني الفرنسي[١]، كما جاءت المادة التمهيدية من قانون الإجراءات الجنائية Code de procédure pénale بضرورة الحكم نهائياً في أي اتهام يوجه للشخص خلال أجل معقول وسريع، وجاء مضمون المادة (L.141-1) من قانون تنظيم القضاء الفرنسي بالتزام الدولة بتعويض الأضرار الناجمة عن سير مرفق القضاء علي نحو معيب، فضلاً عما جاءت به المادة (R311-1) من قانون القضاء الإداري حول اختصاص القضاء الإداري (مجلس الدولة) بالدعاوي المرفوعة في مواجهة الدولة للمطالبة بمسئوليتها عن الطول المفرط في إجراءات المحاكمات أمام القضاء الإداري[٢].

---

(1)- Loi n° 73-1227 du 31 décembre 1973 autorisant la ratification de la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales et de ses protocoles additionnels nos 1, 3, 4 et 5 .

كما جاء فحو المادة ١/٦ من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان بـ " لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وعلنية خلال مدة معقولة"

(2) -Code de procédure pénale, Dernière modification: 2 avril 2018. Article préliminaire Modifié par Loi n°2013-711 du 5 août 2013.

- Code de l'organisation judiciaire, Dernière modification: 8 avril 2018. Article L141-1, Modifié par Loi n°2016-1547 du 18 novembre 2016 - art. 1.

- Code de justice administrative, Dernière modification: 9 avril 2018. Article R311-1, Modifié par Décret n°2013-730 du 13 août 2013. « Le Conseil d'Etat est compétent pour connaître en premier et dernier ressort: 5° Des actions en responsabilité dirigées contre l'Etat pour durée excessive de la procédure devant la juridiction administrative

وعلي الرغم من عدم اعتناق المشرع الدستوري الفرنسي لأساس دستوري صريح حول سرعة الفصل في المحاكمات كحق دستوري، إلا أن القضاء الفرنسي الإداري والعادي اعتنقوا سياسة قضائية مُفادها تقرير مسئولية الدولة عن التأخر في الفصل في القضايا علي الأساس التشريعي الموجود سابق الإشارة (قانون الإجراءات الجنائية وقانون تنظيم القضاء وقانون القضاء الإداري) إلي جانب ثلاثة أركان أساسية تتمثل في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وما جاء بين طيات نصوصها والتزام فرنسا بها كذلك المبادئ العامة التي تحكم سير القضاء الإداري وفضلاً عن ذلك تعديل قواعد تقنين العدالة الإدارية عام ٢٠٠٥ والمرسوم رقم ٩١١- ٢٠٠٥ التي تسمح للمتقاضين بمطالبة الدولة قضائياً بالتعويض عما لحقهم من ضرر بسبب عدم فصل وتأخير محاكم القضاء الإداري في قضاياهم خلال مده معقولة علي أساس الخطأ البسيط، وقد منح هذا التعديل مجلس الدولة حصرياً الاختصاص بالفصل في هذه المنازعات(١).

(١) الدكتور عبد المنعم شرف، التطورات الحديثة في مسئولية الدولة عن أعمال القضاء الإداري، مجلة الفكر القانون والاقتصادي المجلد ١٠، العدد ١، يونيو ٢٠٢٠، ص ٩٦٠. – الدكتور سامح سعد محمد حسن، مسؤولية الدولة عن بطء التقاضي في القضاء الإداري، المرجع السابق، ص ١٣٥- ١٣٦.

– **وتجدر الإشارة هنا** إلي أن دعوي التعويض عن الأضرار الناجمة عن التأخر في البت في الدعاوي الإدارية لا يشترط لقبولها أمام مجلس الدولة الفرنسي أن يكون هناك أحكام نهائية صدرت بشأنها، فمجلس الدولة يقبل دعوي التعويض –في هذا الصدد– سواء كان هناك حكم نهائي في الدعوي الإدارية التي تأخر البت فيها لمدة غير معقولة أم لا يوجد حكم نهائي سواء كانت الدعوي أمام المحكمة الإدارية أو المحكمة الإدارية الاستئنافية أو مجلس الدولة، الدكتور عبد المنعم شرف، التطورات الحديثة في مسئولية الدولة عن أعمال القضاء الإداري، المرجع السابق ص ٩٦١.

(ISSN: 2356 - 9492)

وبالتطرق للتطبيقات القضائية في بيانها للحق الدستوري في محاكمة سريعة في فرنسا نجد أن القضاء الفرنسي قد أستمر فترة طويلة ينكر فيها مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية عامة سواء كانت علي أساس الخطأ أو إنكار العدالة، إلا أن مجلس الدولة الفرنسي قد تطور قضاؤه عبر أحكامه فيما يتعلق بمسئولية الدولة أعمال القضاء الإداري خاصة، حيث يُعد حكم السيد دراموند DARMONT لعام ١٩٧٨ نقطة التحول في السياسة القضائية للقضاء الإداري الفرنسي نحو تقرير مسئولية الدولة عن أعمال القضاء الإداري علي أساس الخطأ ولكنه قصر المسئولية علي أساس الخطأ الجسيم(١).

(١) **حيث تتلخص وقائع هذا الحكم** أن السيد دراموند Darmont أحد عملاء البنوك المفلسة "بنك نيس" في فرنسا أدعي أن لجنة رقابة البنوك، وهي هيئة قضائية وظيفتها نظامية أو انضباطية أو تأديبية (لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي)، قد وقعت جزاء تنبيه بسيط ضد هذا البنك، لذا فقد نسب أو أسند السيد Darmont هذه الخفة أو البساطة في الجزاء، الضرر الذي لحق به والذي أصابه مادياً بخسائر مالية، فطلب من مجلس الدولة التعويض عن هذه الأضرار بسبب الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها لجنة رقابة البنوك، فأقر مجلس الدولة الفرنسي مبدأ مسئولية الدولة عن أعمال القضاء الإداري في حالة الخطأ الجسيم. – حيث ذهب إلي أنه " تطبيقاً للمبادئ العامة التي تحكم مسئولية السلطات العامة، فإن الخطأ الجسيم المرتكب في ممارسة الوظيفة القضائية من محكمة إدارية يمكن أن يتيح الحق في الحصول علي تعويض".

– ويُعد هذا أول حكم يقرر فيه مجلس الدولة الفرنسي مبدأ مسئولية الدولة عن أعمال القضاء الإداري.

- C.E. 29 Décembre 1978, Darmont, Rec, Leb, P.542., D. 1979, P.278. note J.M. Auby., R.D.P.1979. P.1742., AJDA 1979, No. 11, P.45, note. M. Lombard.

ومشار إليه الدكتور عبد المنعم شرف، المرجع السابق، ص ٨٨٤–٨٨٥.

وعقب ذلك تطور نهج القضاء الإداري الفرنسي نحو إقرار مسئولية الدولة عن التأخر في الفصل في القضايا علي أساس الخطأ البسيط إلي جانب الخطأ الجسيم، فنجد حكم مجلس الدولة الفرنسي الشهير في قضية ماجيرا Magiera في ٢٨ يونيه ٢٠٠٢ والذي قضي فيه بمسئولية الدولة بالتعويض عن التأخير غير المعقول في الفصل في قضية، وهذا ما يؤكد أن مجلس الدولة الفرنسي يكتفي بالخطأ البسيط لتقرير مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية(١)، وهذا الحكم أكد أن الحق في تعويض الضرر هنا يستند إلى

(1) **-C.E. 28 Juin 2002**, Garde des Sceaux, Ministre de la justice, C/M.Magiera, Précitée.
- Stéphanie Dap,Délai raisonnable et responsabilité de l'État pour faute simple pour fonctionnementn défectueux du service public, CE Ass. 28 juin 2002 requête numéro 239575 Min. de la justice c/ Magiera: Revue générale du droit on line, 2008, numéro 2028. (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=2028).

وتجدر الإشارة هنا حول أهمية هذا الحكم في كونه باكورة الأحكام التي صدرت عن مجلس الدولة الفرنسي في شأن التزام القضاء الإداري بتحقيق العدالة الناجزة، والمعاقبة – من ثم – على طول مدة الإجراءات القضائية أمام محاكم القضاء الإداري بمنح تعويضات مناسبة لذي الشأن المتضرر من ذلك. والواقع أن مجلس الدولة الفرنسي لم يأخذ على عائقه المبادرة بالدفع في هذا الاتجاه القضائي الجديد نسبياً إلا بضغط من أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي طفقت تحكم على الجمهورية الفرنسية بدفع غرامات باهظة جراء عدم الالتزام بتحقيق العدالة الناجزة للمتقاضين وهو الالتزام – الذي كيفته المحكمة بكونه التزام بنتيجة وليس بعناية الواجب مراعاته وفقاً للمادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكفالة الحق في الدعوى المنصفة.

وقد تلا الحكم الماثل أحكام أخرى صدرت عن مجلس الدولة الفرنسي في ذات الاتجاه، ساعدت على تدعيم السوابق القضائية في هذا الشأن والتي يمكن القول بكونها قد خلقت نظرية للمسؤولية القائمة على الخطأ في مرفق القضاء تأخذ في الاعتبار بمعايير مختلفة ومتعددة للقول بكون الإجراءات القضائية قد تمت خلال مدة معقولة أم لا. وهو ما يشهد بتطور الفقه القضائي في هذا الصدد، والابتعاد

(ISSN: 2356 - 9492)

=كثيراً عن نظرية عدم مسؤولية الدولة عن الأعمال القضائية المعمول بها حتى الآن في الفقه القضائي المصرى.

وفي أحد تلك الأحكام أدى توافر عنصر الخطأ باستطالة أمد التقاضي لأكثر من ١٨ عاماً أمام محكمة أول درجة إلى التقرير بانعقاد مسؤولية الدولة عن دفع التعويض، وخاصة بعدما قام رئيس المحكمة بحجز الدعوى للحكم عام ١٩٩٦، ولم يصدره إلا بعد مرور ثمان سنوات، أي في غضون عام ٢٠٠٤؛ وقد قامت لجنة تفتيش القضاء الإداري بمطالبة رئيس المحكمة لاحقاً بتحمل جزء من التعويض نظراً لوجود خطأ شخصي في جانبه بعدم البت في الدعوى بعدما جرى حجزها للُحكم، راجع:

- L. GARRIDO, «La responsabilisation des acteurs du procès administratif : remède aux délais excessifs de jugement ou avatar? », Droit Administratif - Revue mensuelle Lex- isnexis Jurisclasseur, n°5, Mai 2011, étude 9, P.6. L'affaire Sarl Potchou.

وللمزيد حول هذه الأهمية يراجع: المستحدث في قضاء مجلس الدولة الفرنسي من الفترة ٢٠٠١ حتي ٢٠١٧، تقديم وترجمة هذا الحكم القاضي عبد المحسن شيحه، ص ٧٠ وما بعدها.

– **حيث تتلخص وقائع** حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن انعقاد مسئولية الدولة عن التأخير غير المبرر في الفصل في الدعاوى القضائية (ماجيرا)

-Conseil d'État, Assemblée, du 28 juin 2002, Garde des Sceaux, ministre de la Justice c/ Magiera 239575, publié au recueil Lebon

حينما أقام M . Pierre دعوى أمام المحكمة الإدارية بباريس للمطالبة بمنحه تعويضاً عن البطء في السير في دعواه التي سبق وأن أقامها أمام إحدى محاكم القضاء الإداري الفرنسي، فقضت المحكمة الإدارية برفض الدعوى، فقام المدعى بالطعن عليها أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس، والتي قضت بإلغاء حكم محكمة أول درجة وفى الموضوع بمنحه تعويضاً جابراً للأضرار التي قدرت المحكمة لحوقها بالمدعى، فقام وزير العدل بالطعن على ذلك الحُكم أمام المحكمة الإدارية العليا (مجلس الدولة في القضاء الإداري الفرنسي)..... **وللمزيد حول تفاصيل هذا الحكم واتجاه مجلس الدولة الفرنسي لإقرار مسئولية الدولة بالتعويض عن التأخير غير المبرر في الفصل في الدعاوى القضائية يراجع:** المستحدث في قضاء مجلس الدولة الفرنسي، سبتمبر العدد الأول ٢٠١٧، تقديم وترجمة القاضي كريم يحيي الصاوي، ص ١٢ – ٢٠ وما بعدها. كذلك المستحدث في قضاء مجلس الدولة الفرنسي من الفترة ٢٠٠١ حتي ٢٠١٧، تقديم وترجمة هذا الحكم القاضي عبد المحسن شيحه، ص ٧١ وما بعدها.
https://archive.org/details/20220208_20220208_1125/page/n11/mode/2up

المبادئ العامة التي تحكم سير القضاء الإداري وهو ما يوجب تعويض المتقاضين من أضرار السير المعيب لمرفق القضاء، وقد ذهب بعض الفقه الفرنسي إلى أن مجلس الدولة الفرنسي طبقاً لحكم Magiera قد أرسى مبدأً قانونياً جديداً مُفاده التفرقة بين الأعمال القضائية البحتة والتي اشترط لقيام المسئولية عنها وجود الخطأ الجسيم وبين الأعمال المتعلقة بتنظيم مرفق القضاء الإداري فاكتفى لقيام مسئولية الدولة عنها مجرد وجود الخطأ البسيط مثلما هو الحال في إطالة أمد التقاضي(١).

وبالنظر لنهج القضاء الفرنسي بشأن جزاءات الإخلال بحق السرعة والتأخير في المحاكمات نجد تأكيد محكمة النقض الفرنسية علي أن التعويض هو الجزاء الوحيد الذي تقرره من خلال أحكامها عند الإخلال بحق السرعة في المحاكمة والتأخير في الفصل في القضايا، وليس الحكم بإبطال الإجراء كما في الولايات المتحدة الأمريكية (المحكمة الإتحادية العليا) وهذا ما يُقضي به في كثير من أحكامها(٢).

=https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriAdmin.do?idTexte=CETATEXT100

0033364623.

(1) - Renard-Payen (Olibier) et Robineau (Yves), « La responsabilité de l'Etat pour faute du fait du fonctionnement défectueux du service public de la justice », in Cour de cassation, Rapport d'activités 2002, P. 3.

ومشار إليه الدكتور سامح سعد محمد حسن، مسؤولية الدولة عن بطء التقاضي في القضاء الإداري، المرجع السابق، ص ١٣٧.

(2) - Cass. crim., 14 juin 2006, N° de pourvoi : 05-82453, Bull. crim. 2006 N° 178 p. 616.

- Cass. crim., 20 décembre 2017, N° de pourvoi : 16-83617, Non publié au bulletin.

- Cass. crim., 11 juillet 2017, N° de pourvoi : 16-81064, Non publié au bulletin.

- Cass. crim., 11 juillet 2017, N° de pourvoi : 16-81037, Non publié au bulletin.

(ISSN: 2356 - 9492)

ونخلص إلي أن الحق الدستوري في محاكمة سريعة في فرنسا لم يجد الأساس الدستوري الصريح حول سرعة الفصل في المحاكمات كحق دستوري تضمنه الدستور الفرنسي، إلا أن القضاء الفرنسي الإداري والعادي اعتنقوا سياسة قضائية مُفادها تقرير مسئولية الدولة عن التأخر في الفصل في القضايا علي الأساس التشريعي الموجود كقانون الإجراءات الجنائية وقانون تنظيم القضاء وقانون القضاء الإداري، فضلاً عن الأساس التعاهدي والتزام فرنسا بما جاء بالاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان ومثيلتها علي نطاق مسئولية الدولة والالتزام بما جاء بالمعاهدات والمواثيق التي صدقت عليها، وعلي الرغم من ذلك نجد أن القضاء الإداري الفرنسي قد أنتهج منهج التطور وتضمنت أحكامه التعويض عن التأخير غير المبرر للفصل في القضايا وهذا ما أكدته محكمة النقض الفرنسية، كذلك في اعتبار التعويض هو الجزاء الوحيد عند الإخلال بالحق في المحاكمة السريعة والتأخير غير المبرر للفصل في القضايا.

=- Cass. crim., 31 mai 2017, N° de pourvoi : 15-84040, Non publié au bulletin.
- Cass. crim., 22 février 2017, N° de pourvoi : 16-83257, Publié au bulletin.
- Cass. crim., 3 mai 2016, N° de pourvoi : 16-81048, Non publié au bulletin.
- Cass. crim., 12 avril 2016, N° de pourvoi : 15-81487, Non publié au bulletin.
- Cass. crim., 11 décembre 2013, N° 12-86296, Non publié au bulletin.

ومشار كذلك لهذه الأحكام، الدكتور يحيي محمد مرسي النمر، التطورات القضائية الحديثةِ لمسئولية الدولة عن تأخير الفصل القضايا، المرجع السابق ص ٢٥٣.

ثانياً: الحق الدستوري في محاكمة سريعة في مصر:

تضمن الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ كما فعل غيره من الدساتير السابقة عليه الحق في التقاضي وسرعة الفصل في الدعاوى القضائية، فطبقاً للمادة ٩٧ من الدستور والتي جاء بفحواها أن التقاضي حق مصون ومكفول للجميع وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي وتعمل على سرعة الفصل في القضايا، وحرص المشرع الدستوري على تحديد آجال معينة في بعض الدعاوى لا يجوز تجاوزها وذلك كما ورد في عَجُز المادة ٢١٠ من دستور ٢٠١٤. كذلك التزام الدولة بالاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم حقوق الإنسان والتي صدقت عليها وأصبحت طرفاً بها وذلك كما ورد بَعجُز المادة ٩٣ من دستور ٢٠١٤[(١)].

وبإمعان النظر في موقف القضاء المصري من الحق الدستوري في محاكمة سريعة نجد أن للمحكمة الدستورية العليا المصرية موقفاً راسخاً وثابتاً تجاه سرعة الفصل في المحاكمات، فقد أكدت في غير موضع على أن ضمانة سرعة الفصل في القضايا غايتها أن يتم الفصل في الخصومة القضائية بعد عرضها قضائياً خلال مدة زمنية لا تتجاوز

---

(١) **المادة ٩٣ والمادة ٩٧ من الدستور المصري لعام ٢٠١٤، أما عن المادة ٢١٠ من الدستور المصري لعام ٢٠١٤** فقد جاءت بـ"... تختص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في الطعون على قرارات الهيئة المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية ونتائجها، ويكون الطعن على انتخابات المحليات أمام محكمة القضاء الإداري ويحدد القانون مواعيد الطعن على هذه القرارات على أن يتم الفصل فيه بحكم نهائي خلال عشرة أيام من تاريخ قيد الطعن."

(ISSN: 2356 - 9492)

باستطالتها كل حد معقول ولا يكون قصرها متناهياً[١]، وقد عبرت المحكمة الدستورية عن أهمية الحق في سرعة الفصل في الدعوى الجنائية، كونه يعزز من حق المتهم في محاكمة منصفة، فلا يجوز أن يكون الاتهام متراخياً أو معلقاً أمداً طويلاً بما يثير قلق المتهم، ويعوق بالضرورة مباشرته للحقوق والحريات التي كفلها الدستور[٢].

---

(١) **حكم الدستورية العليا في قضية رقم ٦٤ لسنة ١٧ قضائية "دستورية"** بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٧ فبراير سنة ١٩٩٨ م "..... وحيث إن الحق في محاكمة منصفة يتضمن – بين ما يشمل عليه – الحق في محاكمة لا يكتنفها بطء ملحوظ A speedy trial باعتباره من الحقوق الجوهرية التي لا يجوز أن يكون الاتهام معها متراخيا دون مسوغ، معلقا أمدا طويلا بما يثير قلق المتهم، ويعوق بالضرورة مباشرته للحقوق والحريات التي كفلها الدستور، وعلى الأخص ما تعلق منها بحرية التعبير وحق الاجتماع، والإسهام في مظاهر الحياة العامة، وقد يلحق به احتقارا فيما بين مواطنيه أو يفقده عمله. **كذلك** فإن محاكمته بطريقة متأنية تمتد إجراءاتها زمنا مديدا، يعرقل خطاه، ويقترن بمخاطر تتهدد بها فرص الاتصال بشهوده، ويرجح معها كذلك احتمال اختفائهم، ووهن معلوماتهم في شأن الجريمة حتى مع وجودهم، وهو كذلك يثير داخل كل متهم اضطرابا نفسيا عميقا ومتصلا، إذ يظل ملاحقا بجريمة لا تبدو لدائرة شرورها من نهاية، وقد يكون سببها أن الاتهام ضده كان متسرعا مفتقرا إلى دليل. **وحيث إن** الحق في محاكمة لا تتقاعس إجراءاتها، من الحقوق النسبية التي ينظر في تحديد وقتها المعقول إلى ظروفها وملابساتها، وعلى الأخص من جهة تعقد الجريمة وخطورتها، وتنوع أدلتها وتعدد شهودها، وبمراعاة أن الأضرار الناجمة عن تأخر الفصل في الاتهام تفترض، فلا يكون إثباتها مطلوبا، وبوجه خاص كلما كان التأخير متعمدا أو جسيما لا عرضيا أو محدود الأثر، إلا أن الحق في محاكمة لا يكون تسويفها معطلا لها، لا يعني تقويض بنيانها من خلال اختصارها واختزال إجراءاتها، بما يفقدها ضماناتها، ويحيل الحكم الصادر فيها إلى قضاء مبتسر.

(٢) دستورية عليا في ٧ فبراير سنة ١٩٩٨م، في القضية رقم ٦٤ سنة ١٧ قضائية– دستورية، الجريدة الرسمية العدد رقم ٨ بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٩٨م؛ دستورية عليا في ٦ يونيه سنة ١٩٩٨م، في القضية رقم ١٤٥ لسنة ١٩ قضائية–دستورية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ تابع، بتاريخ ١٨ يونيه ١٩٩٨م.

وقد أكدت على هذا المعنى أيضاً المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECTHR) والتي قضت بأن حق المتهم في محاكمة سريعة مصمم لتجنب بقاء الشخص المتهم لفترة طويلة في حالة من عدم اليقين(١)، وأيضاً عبرت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (IACTHR) عن هذا الحق بقولها أن الغرض من مبدأ المحاكمة خلال فترة زمنية معقولة هو منع الأشخاص المتهمين من البقاء في هذا الوضع لفترة طويلة وضمان التخلص من التهمة على وجه السرعة(٢)، ومن بعدهما مجلس حقوق الإنسان (HRC) الذي قرر بأن الحق في المحاكمة السريعة هو ضمانة لتجنب إبقاء الأشخاص لفترة طويلة في حالة من عدم اليقين بشأن مصيرهم ولضمان ألا يكون الحبس الاحتياطي طويلاً للغاية، ويخدم أيضاً المصالح الأكثر تجريداً للعدالة(٣).

(١) راجع حكمها سابق الإشارة:

–ECtHR, Judgment, Grigoryan v. Armenia (App No 3627/06), 10 July 2012, 129.

(٢) راجع حكمها سابق الإشارة:

IACtHR, Judgment, Suárez Rosero v. Ecuador (Case No 11.273), 12 November 1997, 70

(٣) وثيقة سابقة الإشارة:

HRC, General Comment No 32, Article 14: Right to equality before courts and tribunals and to a fair trial (2007) UN Doc CCPR/C/GC/32, 35

(ISSN: 2356 - 9492)

وبالتطرق لما جاء بقانون مجلس الدولة المصري الحالي رقم ٤٧ لعام ١٩٤٦ حيث الفصل الثالث المتعلق بالإجراءات ومواعيدها أما محاكم القضاء الإداري بداية من رفع الدعوي مروراً بدور جهة الإدارة في تقديم البيانات والمستندات وصولاً لهيئة مفوضي الدولة وتهيئتها للدعوي ثم المحكمة المختصة للحكم في الدعوي(١)، فنجد مجموعة من المواعيد الإجرائية المحددة قانوناً والتي قد يتخللها البطء والتأخير للفصل في الدعوي، وهذا التأخير في الأساس قد يعود لطرفي الدعوى فعلي سبيل المثال، بأن يطلب المحامي التأجيل مرة أو أكثر، ويبدى احتياجه للمستندات، وكذلك تماطل الجهات الإدارية في تقديم المستندات الواجب تقديمها.

لذا نري أنه من الضروري معالجة هذه النقطة وزيادة الغرامات وإلزام من يتسبب في تعطيل سير القضية بدفعها، سواء كانت جهة الإدارة أو المدعي، خاصة أن مبالغ الغرامات الحالية تم إقرارها منذ وقت طويل وفقدت مع الزمن قيمة الردع المرجوة منها، وذلك من خلال إقرار تشريع محدد لبيان أحكام الحق الدستوري في محاكمة سريعة وجزاء الإخلال به في أي مرحلة من مراحل سير الدعوي.

كما نجد حكم المحكمة الإدارية العليا بالدائرة الثالثة وتقريرها كفالة حق التقاضي للمواطنين، وحقهم في اللجوء إلى قاضيهم الطبيعي وتقريب جهات القضاء منهم وسرعة

(١) قانون مجلس الدولة المصري رقم ٤٧ لعام ١٩٤٦ الباب الثالث بداية من المادة ٢٤ من هذا القانون.

الفصل في القضايا، ولا ريب أن القول بعدم جواز الإحالة سوف يترتب عليه تأخير وتعطيل الفصل في الدعاوى بما يؤثر في النهاية سلبا في حق التقاضي(١).

ولا يفوتنا أن ننوه لسعي مجلس الدولة المصري للمساهمة في سرعة الفصل في القضايا من خلال إصدار اللائحة الداخلية لمجلس الدولة المصري عام ٢٠١١ والتي تضمنت بين طياتها ترسيخ وترجمة لما جاء بالمادة ٩٧ من الدستور الحالي لعام ٢٠١٤ والمادة ٦٨ من دستور ١٩٧١ الأسبق لتحقيق سرعة الفصل في القضايا، حيث تضمنت اللائحة بفحو المواد (٦٤/٦٣/٥١) قواعد لائحية وتنظيمية ذات صفة عامة لمسائل عدة، من بينها مسألتي وضع مدة لتحديد جلسات الدعاوى والطعون، وكذلك تحديد مدة لإيداع تقارير هيئة مفوضي الدولة في الدعاوى والطعون، مما يحتم علي هيئة المفوضين اتباعها(٢).

---

(١) **حكم المحكمة الإدارية العليا** – الدائرة الثالثة – في الطعن رقم ١٢٨٢٤ لسنة ٥٩ القضائية (عليا) جلسة ٢٨ من يوليو سنة ٢٠١٥ "..... وحيث إن الإحالة التي تتم من محكمة القضاء الإداري إلى المحكمة الإدارية العليا بحسبانها محكمة موضوع وليس كمحكمة طعن، شأنها في ذلك شأن الإحالة التي تتم من المحاكم الإدارية إلى محكمة القضاء الإداري بوصفها محكمة موضوع، وهي تتم تنفيذا للنص الصريح للمادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، وتضحى المحكمة المحال إليها الدعوى ملتزمة بنظرها أخذا بصريح هذا النص أيضا، وتكمن علة هذا الحكم –حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية بعبارات جلية– في تبسيط إجراءات التقاضي وتيسيرها على المتقاضين بما يحقق ما تصبو إليه المادة (٦٨) من الدستور بتقريرها كفالة حق التقاضي للمواطنين، وحقهم في اللجوء إلى قاضيهم الطبيعي وتقريب جهات القضاء منهم وسرعة الفصل في القضايا، ولا ريب أن القول بعدم جواز الإحالة سوف يترتب عليه تأخير وتعطيل الفصل في الدعاوى بما يؤثر في النهاية سلبا في حق التقاضي.....".

(٢) المواد ٦٤/٦٣/٥١ من قرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة رقم ١ لسنة ٢٠١١ بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس الدولة، نشر الوقائع المصرية – العدد ٩٩ (تابع) – السنة ١٨٤ هـ الإثنين ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ، الموافق ٢ مايو سنة ٢٠١١ م

(ISSN: 2356 - 9492)

حيث أكدت المادة ٥١ من هذه اللائحة بأن يراعى في تحضير القضايا وفى إنجازها البدء بالقضايا التي لها صفة الاستعجال بطبيعتها، ثم القضايا الأسبق بحسب تاريخ إقامتها ولرئيس الهيئة أن يصدر قراراً في بداية كل عام قضائي بتحديد هذه القضايا، وجاءت **المادة ٦٣** بإلزام على مفوض الدولة، أن يودع تقريره خلال شهرين على الأكثر من تاريخ حجز القضية للتقرير، ويعد رئيس الدائرة كشفاً بالقضايا المحجوزة التي لم يعد فيها التقرير والمتبقية، بعد المدة المشار إليها لعرضه على رئيس الهيئة لاتخاذ ما يراه مناسباً، بينما نجد **المادة ٦٤** أكدت علي أنه يتعين على رئيس كل دائرة بهيئة مفوضي الدولة، إرسال كشوف مرفق بها ملفات القضايا المنجزة إلى رئيس المحكمة المختصة خلال ٣ أيام من الشهر التالي لإعتماد التقارير، وعلى رئيس المحكمة أن يؤشر بتحديد الجلسات خلال الأسبوع التالي لورود الكشوف من هيئة مفوضي الدولة مع إخطار إدارة التفتيش الفني بالمجلس، بصورة تلك الكشوف وتأشيرات تحديد الجلسات المدونة عليها.

إلا أنه قد صدر تقرير قضائي عن هيئة المفوضين وذكرت أن هذه المواعيد هي مجرد مواعيد تنظيمية، ولا يترتب على مخالفتها أي أثر أو جزاء إجرائي كالبطلان، وليست مواعيد حتمية، والمطالبة بحتميتها هو أمر غير متصور ويهدم النظام القضائي برمته، حيث أنه من غير المقبول ترتيب جزاء إجرائي كالسقوط أو البطلان لو تم – على سبيل الافتراض – إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة بعد المدة المشار إليها– إذ أنه بذلك يعدم وجود مثل هذا التقرير وبالتالي تصبح أمام فرضيتين أولهما أنه قد يصدر الحكم في الدعوى أو الطعن بدون إيداع هذا التقرير ويترتب على ذلك بطلان الحكم، وأما الثانية هي أن يتم إعادة الدعوى أو الطعن لكتابة تقرير آخر، وبالتالي تتضاعف المدة المحددة

لإيداع التقرير أضعاف مدة الشهرين، وكلتا الفرضيتين تؤدى إلى تعطيل الفصل في الدعاوى والطعون(١).

ومن هذا المنطلق نري ضرورة تطبيق ما جاء بَعجُز المواد سالفة الإشارة لما لها من أهمية في تحقيق وتيرة السرعة في الدعاوي بصفة عامة أمام القضاء الإداري وممارسة الحق الدستوري في محاكمة سريعة، فضلاً عن أننا نرى كما ذهب رأى في الفقه(٢)، ألا يحصر مجلس الدولة المصري نفسه في إطار نصوص دعوى المخاصمة الواردة في قانون المرافعات فيما يتعلق بمسئولية قضاة مجلس الدولة وهيئة المفوضين أمامه والتي من حيث الأصل لا تطبق عليهم، وذلك لمواكبة التطور الذي لحق بنظرية مسئولية الدولة بصفة عامة لدرجة أن مجلس الدولة الفرنسي يقضى حالياً بمسئولية الدولة عن السير المعيب لمرفق القضاء الإداري، وإلزام الدولة بالتعويض عن التأخير غير المعقول في البت في القضايا على أساس الخطأ البسيط، والذي اعتبره مجلس الدولة الفرنسي إنكاراً للعدالة، ونطالب مجلس الدولة بإقرار مسئولية الدولة كما فعل مجلس الدولة الفرنسي عن السير المعيب لمرفق القضاء الإداري عامة، سواء كان هناك خطأ أو بدون خطأ على أساس المساواة أمام التكاليف أو الأعباء العامة.

---

(١) **تقرير قضائي** صادر عن هيئة مفوضي الدولة بالدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري بمناسبة نظرها للدعوي رقم ١٦٦١٣ لسنة ٧١ قضائية،٢٠١٧، حيث رفُضت الدعوي المقامة من نصر الدين حامد المحامي ضد رئيس مجلس الدولة، ورئيس محاكم القضاء الإداري، ورئيس هيئة المفوضين، والتي قال فيها إنه يهدف من طلبه تعجيل إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة.

(٢) الدكتور إبراهيم محمد علي، الاتجاهات الحديثة في مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية، دار النهضة العربية، ٢٠٠١ ص ٧٦ ، ومشار إليه الدكتور عبد المنعم شرف، التطورات الحديثة في مسئولية الدولة عن أعمال القضاء الإداري، المرجع السابق، ص ١٠١٧.

(ISSN: 2356 - 9492)

فحقيقة الأمر إذن أن المشرع المصري لم يقنن حق المتهم في محاكمة سريعة صراحة، ومن باب أولى لم يتعرض لمبدأ السرعة في الإجراءات في المسائل الجنائية باعتبار أن المبدأ الأخير يتفرع عن الحق الأول، وذلك على الرغم من توافر التوجيه والأصل الدستوري لسرعة الفصل في القضايا في المادة (٩٧) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤م، ولا تخلو الإشارة الدستورية للنص على سرعة الفصل في القضايا من دلالة؛ ذلك أنه يقرر حقاً للمتقاضي في سرعة الفصل في دعواه، فما دام هناك التزام على الدولة بسرعة الفصل في القضايا، فإن ذلك يعني بالتبعية أن هناك حقاً للمتهم والمتقاضي بوجه عام في سرعة الفصل في الدعوى العمومية المقامة ضده(١). وهو ما يمكن ملاحظته بالنسبة لحق الشخص في محاكمة سريعة، فكل ما فعله النص الدستوري أنه أطلق مبدأ عام في كافة المنازعات، ولم يُعنَ بتحديد حق المتهم في السرعة بصفة خاصة، ومن هذه الزاوية يتبدى وجه قصور النص الدستوري الذي خلّفه الإغفال(٢).

وتأسيساً على ما سبق، أنه يلزم لتقرير جزاء على الإخلال بالحق في السرعة، أن ينظم المشرع هذا الجزاء من حيث تحديد شروط توقيعه والمحكمة المختصة بذلك والآثار القانونية المترتبة عليه من خلال تنظيم قانوني مستقل، فالأمر يتعلق بجزاء إجرائي قبل

(١) ولم يجد القضاء المصري في هذا النص إقراراً لحق معين للمتهم في محاكمة سريعة حتى الأن، على الرغم من وجود التزام على الدولة يفيد وجود حق المتهم في مواجهتها. الدكتور غنام محمد غنام: "حق المتهم في محاكمة سريعة في القانون الأمريكي– القسم الأول"، مرجع سابق، ص٩١، ص٩٤

(٢) الدكتور مدحت محمد محمود أحمد، فاعلية التعاون الدولي في مكافحة تطور الجريمة (دراسة تطبيقية مقارنة) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٤، ص٢٤٦ وما بعدها.

المادي، وهو ما يستدعي مراعاة ضوابط مبدأ الشرعية الجنائية الإجرائية، هذا بالإضافة إلى خطورة هذا الجزاء على حق الدولة في العقاب حال الإخلال به[١].

ومن زاوية أخري هامة نجد أن المشرع الدستوري وضع نصّاً دستورّياً مُفاده أن تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة وذلك كما جاء بَعجُز المادة ٩٣ من الدستور المصري.

ومع ذلك لم يشر النص الدستوري إلى الجزاء الذي يترتب على التأخير في المحاكمة وسرعة الفصل فيها، ولم يُحَل إلى التشريع العادي ليتولى تنظيمه علي الرغم من التزام الدولة المصرية بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي نصت علي الحق في سرعة المحاكمات، وهو ما يشكل نوعاً من الإغفال الدستوري، الذي أسلم إلى غياب النصوص التشريعية التي تنظم حقاً من الحقوق المكفولة في الدستور ومجموعة الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها الدولة وأصبحت ملتزمة بما جاء بين

(٢) الدكتور غنام محمد غنام، حق المتهم في محاكمة سريعة في القانون الأمريكي– القسم الأول"، المرجع السابق، ص٩٠.

(ISSN: 2356 - 9492)

طيات نصوصها [١]، بحيث يصبح الحق غير قابل للتطبيق العملي على أرض الواقع لعدم وجود القوانين التي تحدد كيفية ممارسته وضماناته[٢].

أما عن القواعد العامة الواردة في قانون الإجراءات الجنائية المصري، نجد نصوصاً متفرقة تشير بشكل أكثر دقة إلى سرعة الإجراءات في المحاكمة الجنائية[٣]، ولما كانت المُحاكمة ينصرف مدلولها إلى الخصومة الجنائية بجميع إجراءاتها، فإن السرعة المطلوبة كضمان دستوري لا تقتصر على مرحلة واحدة دون أخري، بل تشمل كافة هذه المراحل، والتي تتعدد ما بين الاتهام والتحقيق الابتدائي والمحاكمة وبيان ذلك على النحو الآتي[٤]:

(١) الدكتور الحسين عبد الدايم صابر محمد، "رقابة الإغفال ووسائل معالجتها في القضاء الدستوري وأثرها على الإصلاح التشريعي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٧٩، مارس ٢٠٢٢م، ص٧٧٣ وما بعدها.

(٢) الدكتور محمد وحيد أبو يونس، حدود الرقابة الدستورية على الإغفال التشريعي في قضاء المحكمة الدستورية العليا، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١، العدد ٢، يناير ٢٠٢٠م، ص٣٤٤ وما بعدها.

(٣) الدكتور غنام محمد غنام، حق المتهم في محاكمة سريعة في القانون الأمريكي، المرجع السابق، ص٩١.

(٤) الدكتور أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، المرجع السابق، رقم ١٧٥، ص٤٣٤ وما بعدها؛ الدكتور عمر سالم، نحو تيسير الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص١٥٢ وما بعدها.

– **مرحلة الاتهام:** حدد قانون الإجراءات الجنائية مواعيد موجزة لتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنح والمخالفات المادة (٢٣٣)، وأجاز الاستغناء عن هذا التكليف إذا حضر المتهم بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة المادة (٢٣٢).

– **مرحلة التحقيق الابتدائي:** حدد القانون المصري مواعيد مختصرة في الإجراءات الماسة بالحرية، إذ يجب على النيابة العامة أن تستجوب المتهم المقبوض عليه في ظرف أربع وعشرين ساعة، ثم تأمر بالقبض عليه أو بإطلاق سراحه. وحدد القانون مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لإجراء الضبط، أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بالنسبة إلى المراسلات بجميع أنواعها والمحادثات السلكية واللاسلكية، وتسجيل الأحاديث الشخصية المادة (٩٥).

– **الحبس الاحتياطي:** فقد حدد القانون مواعيد معينة للحبس الاحتياطي المادة (١٤٢) وأوجب عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم ثلاثة شهور، وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلة للانتهاء من التحقيق، وأوجب القانون في جميع الأحوال ألا تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة أشهر، ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة، فإذا كانت التهمة المنسوبة إليه جناية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة أشهر إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً قابلة

(ISSN: 2356 - 9492)

للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة، وإلا وجب الإفراج عن المتهم في جميع الأحوال المادة (١٤٣)[١].

– **مرحلة المحاكمة:** حرص القانون المصري على النص على هذا الضمان صراحة في بعض النصوص؛ ومن أمثلة ذلك نص المادة (٢٧٦) مكرر إجراءات التي نصت على أن يحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالأحداث والخاصة بالجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات إذا وقعت بواسطة الصحف والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤م. ويكون تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة في القضايا المبينة في الفقرة السابقة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في مواد الجنح وثلاثة أيام كاملة في مواد الجنايات غير مواعيد مسافة

---

(١) **وتجدر الإشارة** أنه في الوقت الحالي ٢٠٢٤ ومع مناقشة مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد في جمهورية مصر العربية هناك ثلاث حالات تستحق التعويض عن الحبس الاحتياطي كما جاء بمشروع القانون، وذلك في إطار تنظيم سلطة النيابة العامة والقضاة وتخفيض الحد الأقصى لمدد الحبس مع إقرار بدائله والتعويض عنه, وهذا بدوره يساعد علي تحقيق وتطبيق فكرة الحق الدستوري في محاكمة سريعة من خلال إمكانية مساءلة الدولة بالتعويض.

– **كذلك في شأن تقرير مسئولية الدولة عن الحبس الاحتياطي بالتعويض وتجاوزه فكرة السرعة في المحاكمة،** يراجع الدكتور وليد ماهر العجيلي "التعويض عن أضرار الحبس الاحتياطي ومسئولية الدولة عنه"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، وبحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة المنصورة، المجلد ١٢، العدد ٨١، سبتمبر ٢٠٢٢ (ابحاث الدراسات العليا) ، ص٦٠ –٦١.

الطريق، ويجوز أن يكون الإعلان بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة، وتنظر القضية في جلسة تعقد في ظرف أسبوعين من يوم إحالتها على المحكمة المختصة، وإذا كانت القضية محالة على محكمة الجنايات يقوم رئيس محكمة الاستئناف المختصة بتحديد جلسة في الميعاد المذكور، ونصت المادة (٢/١٢٣) إجراءات على أنه لا يجوز تأجيل نظر الدعوى في جرائم القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أكثر من مرة واحدة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً وينطق بالحكم مشفوعاً بأسبابه.

ويُلاحظ على النصوص الإجرائية السالف بيانها أنها وردت على سبيل المثال، كما أنها لم تُنظم حق المتهم في السرعة بشكل مباشر لا سيما في مرحلة المحاكمة. ومع ذلك فإن انتقاء بعض الإجراءات واشتراط اتخاذها خلال مدة زمنية محددة فيه تحقيقٌ لمبدأ السرعة طالما أنه لا ينطوي على إهدار حقوق الدفاع[١]. وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى سرعة الفصل في الدعوى الجنائية خلال مدة زمنية معقولة. ولا شك أن معقولية هذه المدة أمر نسبي متغير يتوقف على ظروف وملابسات كل قضية على حدة، وهذه القواعد تكون واجبة التطبيق عند تنفيذ طلبات التعاون الدولي في المسائل الجنائية ما لم تخالف أو تخل بالمواعيد الإجرائية المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية المعنية التي تكون مصر طرفاً فيها.

(١) الدكتور عمر سالم، نحو تيسير الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص١٥١

(ISSN: 2356 - 9492)

ويعتبر تقدير عناصر الواقعة وطبيعتها من أهم المسئوليات المُلقاة على عاتق قاضي الموضوع عند تحديد ما إذا كان التأخير وعدم السرعة في المحاكمة مبررًا أم لا. ويستند هذا التقدير إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر على تحديد ما يُعتبر "ميعادًا معقولاً للفصل في الدعوى منها المتصلة بإجراءات التعاون الدولي في المسائل الجنائية ومنها ما يرتبط بالدعوي نفسها، وذلك علي النحو التالي:

- **طول القضية وتعقيدها:** ويشير طول القضية إلى المدة الزمنية التي تستغرقها الإجراءات القانونية من لحظة توجيه الاتهام حتى النطق بالحكم. حيث تأخذ المحكمة في الاعتبار طول هذه المدة عند تقييم ما إذا كان التأخير مبررًا، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض القضايا تنطوي على مسائل قانونية معقدة أو تتطلب تحليلًا متعمقًا للأدلة. فمثل هذه القضايا قد تستغرق وقتًا أطول للتحضير والمحاكمة. على سبيل المثال، القضايا التي تتضمن جرائم مالية معقدة أو شبكات إجرامية دولية قد تتطلب وقتًا إضافيًا لجمع الأدلة وتحليلها عبر إقليم أكثر من دولة.

- **طلبات التعاون الدولي:** في الحالات التي تنطوي على جرائم ارتكبت في أكثر من دولة أو تتطلب التعاون الدولي لجمع الأدلة، يُمكن أن تكون التأخيرات مبررة نظرًا لتعقيدات التواصل والتنسيق بين السلطات القضائية في الدول المختلفة، لا سيما في ظل اختلاف الأنظمة القانونية بين الدول. فسرعة استجابة الدول الأخرى لطلبات التعاون الدولي، مثل طلبات التسليم أو تقديم الأدلة، قد تؤثر بشكل كبير على طول الإجراءات. وتعتمد سرعة استجابة الدولة المطلوب منها لطلبات التعاون على مجموعة من العوامل

منها؛ وجود إطار قانوني قوي ومتناسب بين الدول المتعاونة يسهم في تسريع الإجراءات، استخدام أنظمة معلوماتية متطورة لتبادل المعلومات بشكل سريع وآمن، مدى توفر بنية تحتية قانونية وإدارية قوية تساعد على معالجة الطلبات بسرعة وكفاءة بما في ذلك المكاتب المتخصصة للتعاون الدولي، وأخيراً وجود إرادة سياسية تدعم التعاون الدولي في المجال الجنائي، مع توفير الدعم والغطاء الدبلوماسي المناسب، لا شك يلعب دوراً جوهرياً في تذليل وتجاوز العقبات البيروقراطية والقانونية مما يضمن سرعة تنفيذ طلبات التعاون، وهو ما ينعكس في النهاية على فعالية التعاون في مكافحة تطور الجريمة.

– **تعاون الدفاع:** تعاون الدفاع في تقديم الأدلة أو طلبات التأجيل يمكن أن يؤثر على تحديد ما إذا كان التأخير مبررًا. إذا كان الدفاع يطلب تأجيلات متكررة أو يتأخر في تقديم الأدلة، فإن ذلك يمكن أن يبرر طول المدة الزمنية للإجراءات، ويؤثر على تقييم مدى معقولية المدة الزمنية للفصل في الدعوى الجنائية.

ومن هذا المنطلق فالقانون الذي يُخِلَّ بحق المتهم في السرعة في نصوصه يكون مخالفاً للدستور، وإذا كان حق المتهم في السرعة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمواعيد الإجرائية التي عيَّنها المشرع لاتخاذ بعض الإجراءات في فترة زمنية محددة، فإن الإخلال بهذه المواعيد يستلزم اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية[1]، أو توقيع الجزاءات الإجرائية الملائمة

(١) ومن الإجراءات الوقائية في قانون الإجراءات الوقائية المصري ما نصت عليه المادة (٢/١٤٣) والتي تنص على أنه: "يتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم احتياطياً ثلاثة شهور، وذلك اتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلة للانتهاء من التحقيق". معدلة بالقانون رقم (١٤٥)

(ISSN: 2356 - 9492)

كالبطلان الذي يتبين كُنهه بالنظر إلى أسبابه أو إمكانية التمسك به أو قابليته للتصحيح[١]. مع الأخذ في الحسبان وجوب مراعاة المواعيد المقررة لتقادم الدعوى الجنائية إذا مضت المدة المقررة منذ اليوم التالي لتاريخ آخر إجراء من إجراءات الانقطاع[٢]. وتُشكل هذه الصور مجتمعة أو منفردة الجزاءات الإجرائية على الإخلال بحق الشخص المعني بإجراءات التعاون في السرعة في القانون المصري.

وعلى الرغم من وجود الأساس الدستوري لهذا المبدأ الضروري إلا أن أحكام الدستور والقانون قد خلت من أي جزاء على الإخلال بمبدأ سرعة الفصل في المحاكمات خلال المدة المعقولة، كما أن المحكمة الدستورية العليا لم تبين الأثر المترتب على تجاوز المدة المعقولة، ولعل ذلك يرجع بشكل أساسي إلى تبنى مبدأ عدم مسئولية الدولة عن أعمالها،

= لسنة ٢٠٠٦م، وكان قد سبق تعديلها بالقانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٢م، وبالقرار بقانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٦٢م، وأُضيفت إليها فقرة أخيرة بالقانون رقم (١٥٣) لسنة ٢٠٠٧م.

(١) راجع بشأن تقسيمات البطلان؛ الدكتور أحمد فتحي سرور، نظرية البطلان في قانون الإجراءات الجنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٥٩م، رقم ٩٨، ص١٣٩ وما بعدها. وراجع بشأن أوجه البطلان وجزاء مخالفة القاعدة الإجرائية بصفة عامة، الدكتور عمر سالما، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجنائية"، دار النهضة العربية ٢٠١٠، ص٤٧ وما بعدها. الدكتور مأمون محمد سلامة، قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام القضاء، ط٢، الجزء٢، نادي القضاة، ص١٠٩٧ وما بعدها.

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ط٥، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٧م، رقم ١٠١، ص١٠٥ وما بعدها؛ الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفي، حق الدولة في العقاب (نشأته وفلسفته–اقتضاؤه وانقضاؤه) ، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٠م، رقم ١٧٢، ص٣٢٥ وما بعدها.

مهما كان حجم الخطأ القضائي بسيطاً أو جسيماً، فيجب على المشرع المصري أن يواصل استحداث وتطوير التشريعات واللوائح التنفيذية التي تضمن احترام هذا الحق الدستوري، مع ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة، حيث إن تعزيز هذا الحق يسهم في تحقيق العدالة السريعة والمنصفة، ويعزز الثقة في النظام القضائي.

واستخلاصاً لما سبق وما ورد من أحكام وآليات لتنظيم الحق الدستوري في محاكمة سريعة في مصر والنظم القانونية المقارنة، نوصي المشرع المصري أن يساير التطور الذي لحق النظم المقارنة سالفة العرض، خاصة مع وجود الأساس والسند القانوني والدستوري لتقرير مسئولية الدولة عند مخالفة الحق في محاكمة سريعة، الأمر الذي يحتم سعي المشرع المصري نحو سن وإقرار تنظيم قانوني مستقل يعالج به هذا القصور وهذا الإغفال، من حيث بيان جزاء الإخلال بهذا الحق الدستوري وتحديد الاختصاص النوعي والمكاني قضائياً، مع بيان آلية المطالبة بهذا الحق تفصيلاً ومدي التزام السلطات بتطبيق وتحقيق هذا الحق علي أرض الواقع.

(ISSN: 2356 - 9492)

الخاتمة

تبين من خلال ما سبق بحثه في موضوعنا الحق الدستوري في محاكمة سريعة، ماهية الحق الدستوري في محاكمة سريعة وأهمية النص علي هذا الحق وترسيخه والتكريس التشريعي له ومبررات ودوافع التأكيد عليه ومدي إمكانية المطالبة بهذا الحق قضائياً وتوقيع جزاءات علي مخالفيه وامكانية الحصول علي التعويض جراء الإخلال بهذا الحق، فضلاً عن بيان الأساس القانوني لقيام مسئولية الدولة عند الإخلال بهذا الحق الدستوري وفقاً للتطورات الحديثة في مجال مسئولية الدولة، كذلك تباين تنظيم هذا الحق الدستوري في النظم المقارنة، لذا فقد خلصنا لعدة نتائج وتوصيات، نذكر أهمها علي النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١- يُقصد بالحق الدستوري في محاكمة سريعة هو ذلك الحق الدستوري المتفرع من الحق الدستوري الأصيل في الخضوع للمحاكمة العادلة وسرعة الفصل في القضايا وحق التقاضي الوارد في الدستور، ويقصد به ذلك الحق الذي يمّكن الأفراد (المشتبه بهم أو المتهمين أو المجني عليهم) من التمسك بمّكنة أن تكون المحاكمة سريعة وفق أحكام القانون دون إخلال بضمانات المحاكمة العادلة أو حقوق الدفاع، أو اهمال أي إجراء، فالسرعة المطلوبة للفصل في المحاكمات هنا هي السرعة المعقولة، حيث إن تأخير العدالة في حد ذاته إنكار للعدالة.

٢- ضرورة تحقيق التوازن الدقيق بين الحق الدستوري في سرعة إجراءات المحاكمة من جهة، وضمان توفير كافة الضمانات القانونية لمحاكمة عادلة من جهة أخرى. وانطلاقًا من هذا التوازن، يتناول البحث تفصيلاً الحق في محاكمة سريعة باعتباره حقاً دستورياً أصيلاً يشكل جزءاً لا يتجزأ من الحق في محاكمة عادلة.

٣- يتفرع مبدأ السرعة The principle of promptness عن حق المتهم في محاكمة سريعة Right to Speedy trial والذي يتفرع بدوره عن الحق الدستوري الأصيل في محاكمة عادلة Right to Fair trial ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان معالجة طلبات المساعدة في المحاكمات علي النطاق المحلي والدولي لمكافحة الجريمة وتنفيذها في أسرع وقت ممكن، مما يَسهم في تحقيق العدالة بشكل فوري ومتناسب وسريع، وتبدو أهمية مبدأ السرعة في مجال التعاون الدولي خاصة في الحالات التي تتطلب استجابة عاجلة بين الدول.

٤- ينبغي عدم الخلط بين الإجراءات السريعة والإجراءات المتسرعة، فالأخيرة تجري بالمخالفة لضمانات الدفاع وأحياناً تجري بالمخالفة لشرط القاضي الطبيعي وطرق الطعن، وهذا النوع من المحاكمات يصطدم مع حقوق الإنسان، ومرد ذلك أن القضاء الجنائي لا يعرف القضاء المستعجل الذي تعرفة المنازعات المدنية والإدارية ومرد ذلك، وأن التسرع في إجراءات

(ISSN: 2356 - 9492)

المحاكمة عيب قد يؤذي المتهم، لأنه يحتاج دائماً إلى أجل لإعداد دفاعه، ولهذا فإن السرعة المطلوبة للفصل في الدعوى هي السرعة المعقولة. فالمحاكمة السريعة وإن كانت مطلوبة فذلك شريطة ألا تمس حقوق وضمانات المتهم في جميع مراحل الدعوى الجنائية من تحقيق أوجه دفاعه وتمكينه من الاستعانة بمحام، وكذا حقوق المجني عليه في دأب جهة التحقيق لإقامة دليل الاتهام وتدعيمه ولا يقودها هدف سرعة الفصل في إنهاء الدعوى إلى اليأس من استكمال ما يلزمه تقوية دليل الاتهام وإقامة دعائمه، والمحاكمات المتسرعة هي تلك التي تجري بالمخالفة لضمانات حق الدفاع عن المتهم، أو تحرمه من المثول أمام قاضيه الطبيعي أو تحول دون تمكينه من الطعن على الحكم الصادر فيها. فالسرعة لا ينبغي أن تنطوي على انتقاص للضمانات الدستورية والقانونية المقررة للمتهم، أو تنال من موجبات حسن سير العدالة بوجه عام فالمراد هنا هو تحقيق المحاكمة في فترة زمنية سريعة لا يشوبها التراخي بلا مبرر.

٥- تتسم المحاكمة السريعة بالطابع النسبي فتختلف مدة نظر المحاكمة من حالة إلي أخرى حسب خطورة الواقعة والظروف المحيطة بها كطبيعة الجريمة، وعدد المتهمين فيها، وكذا حجم وتعقيد القضية، وعدد التهم الموجه للمتهمين، وقد أوضحت المحكمة الدستورية العليا المصرية في أحد أحكامها سابقة الإشارة الطابع النسبي للحق في المحاكمة الناجزة.

٦- يتسم الحق الدستوري في محاكمة سريعة بتباين جزاء مخالفته، فقد يتمثل الجزاء في إسقاط قرار الاتهام، أو قد يكون في صورة حكم بالتعويض، ويكون أحياناً في هيئة جزاء إداري يوقع على المتسبب في التأخير، فنجد تباين وتنوع الجزاء المترتب على مخالفة هذا الحق في النظم المقارنة، فقانون المحاكمة السريعة بأمريكيا ينص مثالاً بوقف محاكمة المتهم أو إلغاء الإدانة نفسها فضلاً عن الجزاء الإداري، أيضاً القانون الفرنسي يقصر الجزاء على الحكم بالتعويض عن هذه المخالفة لمن أصابه الضرر سواء الخطأ البسيط أو السير المعيب لمرفق القضاء.

٧- تأتي أهمية الحق في سرعة الفصل في الدعوى الجنائية كحق من حقوق الإنسان، كونه يعزز من حق المتهم في محاكمة منصفة، فلا يجوز أن يكون الاتهام متراخياً أو معلقاً أمداً طويلاً بما يثير قلق المتهم، ويعوق بالضرورة مباشرته للحقوق والحريات التي كفلها الدستور وهذا ما أكدته المحكمة الدستورية العليا المصرية في حكمها المؤرخ في ٧ فبراير سنة ١٩٩٨م، في القضية رقم ٦٤ سنة ١٧ قضائية- دستورية، الجريدة الرسمية العدد رقم ٨ بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٩٨م؛ أيضاً حكمها في ٦ يونيه سنة ١٩٩٨م، في القضية رقم ١٤٥ لسنة ١٩ قضائية-دستورية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ تابع، بتاريخ ١٨ يونيه ١٩٩٨م.

(ISSN: 2356 - 9492)

٨- تتعدد أهمية ومبررات ودوافع السرعة في المحاكمة كحق دستوري، وذلك على النحو التالي:

- سرعة المحاكمة كحق دستوري تؤدي إلى شعور الأفراد في المجتمع بوجود عقاب لكل جريمة. فمتى انتهت الدعوى على وجه من السرعة وصدرت بها عقوبة بحق مرتكب الجريمة، فلا شك أن هذا الآمر يولد شعوراً لدى الأفراد بأن من يقدم على ارتكاب جريمة سوف ينال عقابه بسرعة وبالتالي يساهم هذا الآمر في الحد من ارتكاب وتفاقم الجرائم في المجتمع عامة.

- البطء والتراخي في سير المحاكمات، يزيد من حالة العود إلى الإجرام، وهذا الآمر يضر بالمصلحة العامة للمجتمع.

- سرعة الإجراءات في المحاكمات ضرورية من أجل الوصول إلى الحقيقة بشأن كشف الجرائم المرتكبة ونسبتها إلى المتهم أو براءته منها، فمع إطالة المحاكمة يمكن للحقيقة أن تتلاشى، كما توفر سرعة الإجراءات للدولة الجهد والمال، والاستقرار في المجتمع والإحساس بتحقيق العدالة لدى أفراد المجتمع.

- المحاكمة السريعة تؤدي إلى تخفيف العبء على القضاء وعدم تراكم وتزاحم القضايا.

– المحاكمة السريعة ضمانة هامة لحصول خزينة الدولة على مالها في أسرع وقت ممكن، فقد يحدث أن يختلس موظف عام مبلغ كبير من المال يعود للمؤسسة الرسمية العامل فيها، وهنا متى صدر حكم على وجه السرعة بحقه، فإن الدولة تستوفي مالها العام بصورة سريعة تحقق الفائدة للدولة والمجتمع.

– سرعة إنهاء المحاكمة تعد أحد مقومات المحاكمة العادلة وحماية حق الدفاع، ثم إن المتهم قد يكون من أكثر المتضررين من تأخر البت في الدعوى لأن ذلك يؤدي إلى زيادة مدة الحبس الاحتياطي أو المؤقت وبالتالي تتفاقم الأضرار المادية والنفسية له، وربما يضعف من إمكانات الدفاع أو أدلة النفي كفقد شاهد النفي، وفي حالة الحكم بالبراءة فإنها بذلك تقلل مدة المحاكمة مما يعمل على الحد من الأضرار المادية والأدبية التي تصيب المتهم نتيجة تحريك الدعوى العمومية ضده ووقوفه موقف الاتهام، وفي حالة الإدانة فإن السرعة في الإجراءات تدعم غاية العقوبة في التأهيل والإصلاح، لأنها تكفل استفادة المحكوم عليه في أسرع وقت ممكن من برامج الإصلاح والتأهيل وتجنيبه مضار الحبس الاحتياطي. أضف إلي ذلك إذا كان المتهم هو المُعيل الوحيد لأسرته، وإطالة أمد المحاكمة سوف يلحق أسرته الضرر ويجعلهم بلا مصدر رزق أو معيل يوفر لهم أسباب معيشتهم.

(ISSN: 2356 - 9492)

– تعمل المحاكمة السريعة كحق دستوري علي التقليل من حجم الضرر الذي يصيب المتهم جراء فكرة الملاحقة الجنائية خاصة إن لم يكن يخضع للحبس الاحتياطي أو مفرج عنه قبل الحكم، فالملاحقة الجنائية للمتهم تأتي بحالة من الذعر والقلق النفسي إذ يظل المتهم ملاحق في ظل إجراءات متراخية، فمن شأن بقاء المتهم أمد طويل في نطاق إدانة جنائية قد يؤثر على كرامته الإنسانية ويسبب له الاضطرابات النفسية والمادية والأسرية له ولذويه.

– عدم السرعة في المحاكمة قد يعدم ثقة المتهم إن كان بريئاً بالقضاء واستقلاله، ومكانته ونزاهته، وقدرته على الإنصاف وتحقيق العدالة.

– تحقق المحاكمة السريعة المبدأ الدستوري الأصيل (المتهم بريء حتى تثبت إدانته) حيث يعتبر هذا المبدأ من المبادئ التي غابت عن الفهم الصحيح له من قبل الأفراد في المجتمع، حيث ينظر الناس إلى المتهم نظرة ازدراء وأنه مجرم وغير مؤتمن وغير سوي وغير ذلك من النظرات الدونية التي تلحق الأذى بالمتهم وذويه، لكن إذا كانت المحاكمة سريعة وكان بريئا بالفعل وصدر حكم ببراءته علي وجه السرعة، فسرعان ما تتلاشي وتتوقف تلك النظرة من قبل المجتمع، وتنتهي المعاناة النفسية والاجتماعية والأسرية والمالية للمتهم، وهذا ما أكدته ورسخته المحكمة الدستورية العليا في أحد أحكامها حيث المحاكمة المنصفة العادلة المقترنة بهذا المبدأ.

– سرعة وإنهاء المحاكمة تحقق فائدة بالنسبة لمصلحة المجني عليه، حيث تؤدي إلى شعور هذا الأخير بتحقيق العدالة، خاصة وأن المجني عليه له مصلحة أكيدة في أن يرى الجاني قد نال عقوبته بسرعة عن الجريمة التي ارتكبها، مما يحقق ضمان حق المجني عليه في التعويض في أسرع وقت.

– جعلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من خلال أحكامها سابقة الإشارة المشتبه به على قدم المساواة مع المتهم بالنسبة للاستفادة من الحق في المحاكمة السريعة، ونظراً لأن الحق في المحاكمة السريعة قد تتداخل فيه عدة عوامل تجعل من الصعب وضع معيارِ محددِ للالتزام به، حيث تتوزع هذه العوامل بين سلوك المتهم والمدافع عنه وسلوك السلطات المختصة فضلاً عن تعقيد القضية ذاتها، فقد لجأت المحكمة إلى تبني حق أخر وثيق الصلة بالحق بالمحاكمة خلال فترة زمنية معقولة Right to Speedy trial وهو الحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له The Right to Be Tried Without Undue Delay كجزء من الحق في المحاكمة العادلة، مما يدلل علي أهمية هذا الحق الدستوري بالنسبة للمتهم والمشتبه به والمجني عليه علي قدم المساواة.

(ISSN: 2356 - 9492)

– وأخيراً يؤدي تأخير المحاكمة إلى ضرر كبير للمتهم نفسه، وهو ما تأخذه المحاكم بعين الاعتبار عند تقييم مدى انتهاك حقوق المتهم بموجب قانون المحاكمة السريعة في أمريكا، كما وضحت الأحكام سابقة الإشارة أن المحاكم الأمريكية تتشدد في ضرورة إثبات أن التأخير في المحاكمة أثر بشكل ملموس على قدرة المتهم في الدفاع عن نفسه لتبرير إلغاء الدعوى بسبب التأخير، كما أشارت إلى النطاق الزمني للاستفادة من الحق في المحاكمة السريعة بحيث ينحسر عن المتهم هذا الحق في مرحلة ما بعد الإدانة، ورغم صعوبة إثبات تحقق ضرر للمتهم بسبب التأخير في المحاكمة السريعة، إلا أنه يُمكن التوجه نحو إثبات هذا الضرر من خلال عدة طرق؛ منها التركيز على الأضرار المالية والاجتماعية؛ حيث يُمكن للمتهمين تقديم أدلة على الأضرار المالية التي لحقت بهم بسبب التأخير، مثل فقدان الوظيفة أو خسارة الدخل، إضافةً إلى التأثيرات الاجتماعية، مثل تدهور العلاقات الأسرية والاجتماعية نتيجة للقلق المستمر والوصمة الاجتماعية، وكذلك استخدام الشهادات الطبية والنفسية؛ حيث يُمكن تقديم تقارير طبية توضح الأضرار الصحية والنفسية الناتجة عن التأخير، مثل قضية State v. Leota سابقة الإشارة فرغم أن الأضرار النفسية وحدها لم تكن كافية، فيمكن تقوية الحجة بتقديم تقارير توضح التأثيرات الصحية طويلة الأمد الناتجة بشكل مباشر عن التأخير في المحاكمة، مع الأخذ في الحسبان التأثير على الأدلة والشهود، كما في حالة

إثبات أن التأخير أدى إلى فقدان أو تدهور الأدلة المادية أو تدهور ذاكرة الشهود، مما يؤثر بشكل مباشر على القدرة على تقديم دفاع فعال.

٩- بينا مبدأ السرعة في المحاكمة كحق دستوري من خلال منظور الاتفاقيات الدولية المعنية بالتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وموقف هذه الاتفاقيات من تنظيم مبدأ السرعة وحدود هذا التنظيم، والوقت الذي يبدأ منه التزام الدولة الطرف به، وإذا كان حق السرعة في المحاكمة يتفرع من حق المتهم من محاكمة عادلة، وهذا ما أتضح معنا من خلال عرضنا للأحكام الحديثة للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان التي استندت فيها إلى الحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له كجزء من الحق الأصيل للمشتبه به أو المتهم في المحاكمة العادلة والذي يتسع نطاقه ليشمل مرحلة الاستدلالات كمرحلة تمهيدية للدعوي الجنائية، حيث إن الحق في المحاكمة السريعة أو الحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له يشمل مرحلة الاستدلالات، كما هو واضح من أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كما يعتبر هذا الحق أساسياً لضمان أن يتم التعامل مع المتهمين بسرعة وكفاءة، ويبدأ من اللحظة التي يُصبح فيها الشخص متهماً بارتكاب جريمة، سواء من خلال اعتقال رسمي، أو إخطار رسمي بالتحقيق، أو أي إجراء رسمي آخر يجعله على علم بأنه مشتبه فيه.

(ISSN: 2356 - 9492)

وفي ضوء هذه النتيجة يتضح الحد الفاصل الذي أقامته المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية بين حق المتهم في محاكمة سريعة وحقه في محاكمة عادلة، ذلك أنه من المعلوم أن الحق في محاكمة عادلة يشمل جميع أطوار الدعوى الجنائية، أي أنه ينسحب على كل من اكتسب صفة المشتبه به أو المتهم، في حين أنها قصرت الحق في المحاكمة السريعة على من اكتسب صفة المتهم وحده، ويظهر ذلك من حكمها في قضية United States v. Marion حيث قضت بأن الحق في المحاكمة السريعة لا يبدأ إلا بعد توجيه الاتهام الرسمي.

١٠- اختلاف النظم القانونية المقارنة من حيث طريقة معالجتها لمبدأ السرعة في المحاكمات كحق دستوري إلى ثلاثة اتجاهات؛ منها ما يُخضِع مبدأ السرعة للمبادئ العامة في القانون الإجرائي المعني، ومنها ما يُفرد قانوناً خاصاً لتنظيم سرعة اتخاذ إجراءات المحاكمة بداية من توجيه الاتهام ووصولاً إلى مرحلة الفصل في الدعوى، وآخِر هذه النظم يَنص صراحة على حق المتهم في مبدأ السرعة في صلب الدستور نفسه أو التشريع المعني دون وجود التطبيق الواقعي لممارسة هذا الحق.

١١- يعتبر مبدأ السرعة في المحاكمة أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث الأساس الدستوري له من خلال التعديل الدستوري السادس الذي قرر هذا الحق صراحة، ثم تنظيم قانون المحاكمة السريعة لعام ١٩٧٤ Speedy Trial Act، والذي تضمن بين طيات نصوصه مدي إمكانية المطالبة القضائية بهذا الحق، فضلاً عن إمكانية توقيع الجزاءات عند الإخلال به وإن لزم الأمر لإلغاء الإدانة نفسها وإمكانية التعويض عن الضرر الذي يلحق المتهمين عند الإخلال بهذا الحق الدستوري.

١٢- عدم وجود آلية للتعويض المالي واضحة للمتهمين عن انتهاكات حق المحاكمة السريعة في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يعتبر قصوراً في النظام القانوني هذا، مع التسليم بفعالية الجزاءات الإجرائية بصفة أساسية في توفير حماية قوية لحق المحاكمة السريعة والتي تتعدد بين رفض الدعوى أو إسقاط الاتهام أو الغاء الإدانة أو نقل المحاكمة، إلا أنها قد لا تُعوّض المتهمين عن الضرر الواقعي الذي لحق بهم نتيجة التأخير، مثل فقدان الوظائف، والضرر النفسي والاجتماعي، ونفقات الدفاع الباهظة، لا سيما إذا كانت جهة الإدارة هي المتسببة في هذا التأخير كما هو الحال في قضية Doggett v. United States التي أكدت فيها المحكمة على أن التأخير

(ISSN: 2356 - 9492)

لمدة ثماني سنوات في محاكمة المتهم انتهك حقه في المحاكمة السريعة، خاصة وأن جزءاً كبيراً من التأخير كان نتيجة إهمال الحكومة في تتبع المتهم، كل هذه الأسباب توفر حجة قوية لتعديل قانون المحاكمة السريعة لتوفير الأساس القانوني للحكم بالتعويضات المالية على الأقل في الحالات التي يؤثر فيها التأخير بشكل مباشر على حقوق المتهم الدستورية.

وعلي ذلك يساعد قانون المحاكمة السريعة في حماية حقوق المتهمين من خلال تقليل فترات الانتظار والحبس الاحتياطي قبل المحاكمة، مما يضمن لهم حقهم في الدفاع العادل ويقلل من الأضرار النفسية والاجتماعية التي قد يتعرضون لها نتيجة التأخير الطويل مما يضمن تقديم المتهمين للمحاكمة في وقت معقول ويحافظ على حقوقهم الدستورية، وبهذه الطريقة، أصبح بإمكان المحاكم الدنيا الالتزام بمعايير موحدة ومحددة وتوجيهات واضحة، مما يعزز العدالة والشفافية والثقة العامة في النظام القضائي الأمريكي.

١٣- يتضمن الدستور السويسري الحالي الصادر بتاريخ ١٨ إبريل عام ١٩٩٩م، والمُعدل بتاريخ ٢٣ سبتمبر عام ٢٠١٨م، في المادة (١/٢٩)، حق المتهم الدستوري في المحاكمة السريعة، ونص عليه كذلك قانون الإجراءات الجنائية السويسري، حيث التأكيد علي مباشرة السلطات الجنائية الإجراءات الجنائية دون تأخير وتختتمها دون تأخير لا مبرر له، ومثالاً لذلك التأكيد قد

تناولت أحكام المحكمة الجنائية الاتحادية السويسرية بمناسبة فصلها في قضية Khaled Nezzar لعام ٢٠٢٤، بأن مبدأ السرعة يفرض على السلطات إجراء المحاكمة دون انقطاع منذ لحظة إبلاغ المتهم بالشبهات الموجهة إليه، لتجنب إبقائه في حالة قلق غير ضرورية، حيث يجب اتخاذ قرار في الأجل المحدد قانوناً أو في فترة زمنية معقولة تحددها طبيعة القضية وظروفها، ويتم تقييم معقولية المدة وفقًا للظروف الخاصة للقضية، مع مراعاة تعقيدها وأهميتها للشخص المعني وسلوكه وسلوك السلطات المختصة، مع الإقرار بأن فترات التوقف قد تكون حتمية طالما لم تكن مدتها طويلة غير معقولة، وتم تعويضها بفترات عمل أكثر كثافة، علماً بأن تعقيد القضية وحده لا يبرر طول الإجراءات خاصة إذا كان المتهم محتجزاً.

١٤- خلصت الدراسة إلى أن المادة (١٥) من القانون الاتحادي السويسري (IMAC) تُبرز التزام التشريع السويسري بحماية الحقوق الإجرائية، خاصة فيما يتعلق بحق المتهم في محاكمة سريعة؛ تُقرر المادة حق الشخص المعني في المطالبة بالتعويض في حال الإخلال بالإجراءات القانونية المتعلقة بتسليمه، لا سيما إذا فشلت الدولة الطالبة في استكمال إجراءات التسليم ضمن المهلة الزمنية المحددة، مما يؤدي إلى إطلاق سراحه بعد احتجاز غير مبرر، كما أظهرت الدراسة أن إحالة (١٥) إلى المادتين (٤٢٩) و(٤٣١) من قانون

(ISSN: 2356 - 9492)

الإجراءات الجنائية السويسري تعزز هذا الحق من خلال توفير تعويض شامل يغطي الأضرار المادية والمعنوية، بما في ذلك حالات الاحتجاز غير المبررة أو الممتدة عن المدد القانونية، حتى إذا كان الاحتجاز مبررًا في بدايته.

١٥- أما عن الحق في محاكمة سريعة في فرنسا لم نجد الأساس الدستوري الصريح كونه حقاً دستورياً تضمنه الدستور الفرنسي، إلا أن القضاء الفرنسي الإداري والعادي اعتنقوا سياسة قضائية مُفادها تقرير مسئولية الدولة عن التأخر في الفصل في القضايا علي الأساس التشريعي الموجود كقانون الإجراءات الجنائية وقانون تنظيم القضاء وقانون القضاء الإداري، فضلاً عن الأساس التعاهدي والتزام فرنسا بما جاء بالاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان ومثيلتها علي نطاق مسئولية الدولة والالتزام بما جاء بالمعاهدات والمواثيق التي صدقت عليها، كما أن القضاء الإداري الفرنسي قد انتهج منهج التطور في مجال مسئولية الدولة عن أعمال القضاء علي أساس الخطأ البسيط والسير المعيب للقضاء وتضمنت أحكامه التعويض عن التأخير غير المبرر للفصل في القضايا وهذا ما أكدته محكمة النقض الفرنسية كذلك.

١٦- يتضمن الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ كما فعل غيره من الدساتير السابقة عليه الحق في التقاضي وسرعة الفصل في الدعاوى القضائية، فطبقاً للمادة ٩٧ من الدستور والتي جاء بفحواها أن التقاضي حق

مصون ومكفول للجميع وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي وتعمل على سرعة الفصل في القضايا، وحرص المشرع الدستوري على تحديد آجال معينة في بعض الدعاوى لا يجوز تجاوزها وذلك كما ورد في عَجُزِ المادة ٢١٠ من دستور ٢٠١٤. كذلك التزام الدولة بالاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم حقوق الإنسان كما ورد بعجز المادة ٩٣ من دستور ٢٠١٤.

١٧- وعن موقف القضاء المصري من الحق الدستوري في محاكمة سريعة نجد أن للمحكمة الدستورية العليا المصرية موقفاً راسخاً وثابتاً من ضرورة سرعة الفصل في المحاكمات، فقد أكدت في غير موضع على أن ضمانة سرعة الفصل في القضايا غايتها أن يتم الفصل في الخصومة القضائية بعد عرضها قضائياً خلال مدة زمنية لا تتجاوز باستطالتها كل حد معقول ولا يكون قِصرُها متناهياً، وقد أكدت كذلك علي أهمية الحق في سرعة الفصل في الدعوى الجنائية، كونه يعزز من حق المتهم في محاكمة منصفة، فلا يجوز أن يكون الاتهام متراخياً أو معلقاً أمداً طويلاً بما يثير قلق المتهم، ويعوق بالضرورة مباشرته للحقوق والحريات التي كفلها الدستور، بينما نجد موقف القضاء الإداري المصري قد تبنى بشكل أساسي مبدأ عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية، مهما كان حجم الخطأ القضائي بسيطاً أو جسيماً، كما أن المحكمة الدستورية العليا لم تبين الأثر المترتب على

(ISSN: 2356 - 9492)

تجاوز المدة المعقولة في الأحكام سالفة الذكر، ومن هنا يجب على المشرع المصري أن يواصل استحداث وتطوير التشريعات واللوائح التنفيذية التي تضمن احترام هذا الحق، مع ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة في هذا الشأن، حيث إن تعزيز هذا الحق يسهم في تحقيق العدالة السريعة والمنصفة، ويعزز الثقة في النظام القضائي.

١٨- تضمنت قواعد قانون الإجراءات الجنائية المصري، نصوصاً متفرقة تشير بشكل أكثر دقة إلى سرعة الإجراءات في المحاكمة الجنائية، ولما كانت المُحاكمة ينصرف مدلولها إلى الخصومة الجنائية بجميع إجراءاتها، فإن السرعة المطلوبة كضمان دستوري لا تقتصر على مرحلة واحدة دون أخري، بل تشمل كافة هذه المراحل، والتي تتعدد ما بين الاتهام والتحقيق الابتدائي والمحاكمة.

١٩- تضمن قانون مجلس الدولة المصري الحالي رقم ٤٧ لعام ١٩٤٦ لمجموعة من المواعيد الإجرائية الواجبة الاتباع والتي قد يتخللها البطء والتأخير وإهدار الحق في سرعة المحاكمة، سواء كان البطء والتأخير من جهة الإدارة في تقديم البيانات والمستندات أو المدعي في تحديد آجال أخري أو هيئة المفوضين في إعداد تقاريرها أو المحكمة المختصة في تأجيل الفصل في الدعوي.

٢٠- ومن هنا فالمشرع المصري لم يقنن حق المتهم في محاكمة سريعة بصفة خاصة، ومن باب أولى لم يتعرض لمبدأ السرعة في الإجراءات في المسائل الجنائية باعتبار أن المبدأ الأخير يتفرع عن الحق الأول، وذلك على الرغم من توافر التوجيه والأصل الدستوري لسرعة الفصل في القضايا في المادة (٩٧) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤م، ولا تخلو الإشارة الدستورية للنص على سرعة الفصل في القضايا من دلالة؛ ذلك أنه يقرر حقاً للمتقاضي في سرعة الفصل في دعواه، فما دام هناك التزام على الدولة بسرعة الفصل في القضايا، فإن ذلك يعني بالتبعية أن هناك حقاً للمتهم والمتقاضي بوجه عام في سرعة الفصل في الدعوى العمومية المقامة ضده.

٢١- كما أن المشرع الدستوري وضع نصاً دستورياً مُفاده أن تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة وذلك كما جاء بفحو المادة ٩٣ من الدستور المصري، ومع ذلك لم يشر النص الدستوري إلى الجزاء الذي يترتب على التأخير في المحاكمة وسرعة الفصل فيها، ولم يحل إلى التشريع العادي ليتولى تنظيمه علي الرغم من التزام الدولة المصرية بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي نصت علي الحق في سرعة المحاكمات، وهو ما يشكل نوعاً من الإغفال الدستوري، الذي أسلم إلى غياب

(ISSN: 2356 - 9492)

النصوص التشريعية التي تنظم حقاً من الحقوق المكفولة في الدستور، بحيث يصبح الحق غير قابل للتطبيق العملي على أرض الواقع لعدم وجود القوانين التي تحدد كيفية ممارسته وضماناته.

٢٢- أطلق النص الدستوري المصري مبدأً عامّاً في كافة المنازعات، ولم يُعنى بتحديد حق المتهم في السرعة بصفة خاصة، ومن هذه الزاوية يتبدى وجه قصور النص الدستوري الذي خلّفه الإغفال، وتأسيساً علي ذلك فالقانون الذي يخل بحق المتهم الدستوري في سرعة المحاكمة في نصوصه يكون مخالفاً للدستور، وإذا كان حق المتهم في السرعة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمواعيد الإجرائية التي عيَّنها المشرع لاتخاذ بعض الإجراءات في فترة زمنية محددة، فإن الإخلال بهذه المواعيد يستلزم اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية، أو توقيع الجزاءات الإجرائية الملائمة كالبطلان، وعلى الرغم من وجود الأساس الدستوري لهذا المبدأ الضروري إلا أن أحكام الدستور والقانون قد خلت من أي جزاء على الإخلال بمبدأ سرعة الفصل في المحاكمات، كما أن المحكمة الدستورية العليا لم تبين الأثر المترتب على تجاوز المدة المعقولة، ولعل ذلك يرجع بشكل أساسي إلى تبنى مبدأ عدم مسئولية الدولة عن أعمالها القضائية، مهما كان حجم الخطأ القضائي بسيطاً أو جسيماً.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج سالفة الذكر، نوصي بالتالي:

١- معالجة الإغفال الدستوري بعدم وجود نص يتضمن جزاءً لمخالفة الحق الدستوري في سرعة الفصل في القضايا، وذلك بوضع جزاء عند مخالفة ما جاء بِعجْزِ المادة ٩٧ من الدستور الحالي.

٢- تحقيق التوافق والتكامل بين أحكام النصوص الدستورية الواردة بعجز المواد (٩٧/٩٣) من الدستور، حيث وجود الأساس الدستوري للحق الدستوري في محاكمة سريعة والتزام الدولة بالاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم هذا الحق وتكون الدولة طرفاً بها كالاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان.

٣- سن تنظيم تشريعي مُتكامل يُنظم الحق الدستوري في محاكمة سريعة أسوة بقانون المحاكمة السريعة في أمريكا والاتجاهات القضائية المستحدثة في هذا الشأن، متضمناً ماهية هذا الحق تفصيلاً ونطاقه الزمني والشخصي والمكاني، مع التطرق لبيان الجزاءات التي توقع حال الإخلال بهذا الحق الدستوري سواء كان جزاءً إجرائياً أو تعويضاً نقدياً.

٤- نوصي القضاء الإداري المصري بمواكبة التطورات الحديثة في مجال مسئولية الدولة عن التأخير والبطء في المحاكمات، بما يتوائم مع أهمية الحق الدستوري في المحاكمة السريعة، والعدول ولو جزئياً عن مبدأ عدم مسئولية الدولة عن أعمال القضاء الإداري.

(ISSN: 2356 - 9492)

٥- نوصي القضاء المصري إلي جانب توسعه في مجال مسئولية الدولة عن أعمال القضاء؛ وضع معيار يتضمن مجموعة من العناصر والشروط الواضحة المحددة للمدة اللازمة لسرعة الفصل في المحاكمة مع مراعاة خصوصية كل قضية، حتي يتبين هل هناك إخلال بالحق الدستوري في محاكمة سريعة أم لا، مع ضرورة التزام هيئة مفوضي الدولة بتطبيق مواد اللائحة الداخلية لمجلس الدولة الصادرة عام ٢٠١١ خاصة ما جاء بِعجُز المواد (٦٤/٦٣/٥١) والتي تضمنت قواعد لائحية وتنظيمية ذات صفة عامة لمسائل عدة، من بينها مسألتي وضع مدة لتحديد جلسات الدعاوى والطعون، وكذلك تحديد مدة لإيداع تقارير هيئة مفوضي الدولة في الدعاوى والطعون؛ مما يحتم علي هيئة المفوضين اتباعها ويسهم في تحقيق سرعة الفصل للدعاوي أمام القضاء الإداري.

٦- ضرورة مراعاة التزامات الدولة بما جاء في شأن الحق في محاكمة سريعة من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي قد صدقت عليها الدولة وأصبحت طرفاً بها، وذلك حتي نستطيع تطبيق هذا الحق علي أرض الواقع وليس نصّاً دستوريّاً موجوداً بين طيات الدستور فقط.

٧- تطبيق نظام القضاء الإلكتروني لمحاكم مجلس الدولة بداية، كونه وسيلة فعّالة وأداة سريعة تسهل خطوات متعددة علي المتقاضين، فضلًا عن أثرها العظيم في سرعة الفصل في القضايا وتحليل البيانات، وتقريب العدالة الإدارية والتي هي جزء لا يتجزأ من القضاء العادي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الدكتور أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢.

- الدكتور أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ١٩٩٥.

- الدكتور أحمد فتحي سرور، نظرية البطلان في قانون الإجراءات الجنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٥٩.

- الدكتور إبراهيم محمد علي، الاتجاهات الحديثة في مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

- الدكتور أكرم طراد الفايز، السرعة في المحاكمات الجزائية بين النظرية والتطبيق، دراسة في القانون الجزائي الأردني، مجلة العلوم القانونية كلية القانون جامعة بغداد، العدد الاول ٢٠١٨.

- الدكتور الحسين عبد الدايم صابر محمد، رقابة الإغفال ووسائل معالجتها في القضاء الدستوري وأثرها على الإصلاح التشريعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٧٩، مارس ٢٠٢٢.

- المستحدث في قضاء مجلس الدولة الفرنسي في الفترة ٢٠٠١ حتي ٢٠١٧.

(ISSN: 2356 - 9492)

– المستحدث في قضاء مجلس الدولة الفرنسي، دار النهضة العربية، سبتمبر العدد الأول ٢٠١٧.

– المستحدث في قضاء مجلس الدولة الفرنسي، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢.

– الدكتور بن إعراب محمد والدكتور حومر عبد الغاني، الحق في محاكمة سريعة كأحد مقومات المحاكمة المنصفة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد٧ العدد ١ لعام ٢٠٢١.

– الدكتور سامح سعد محمد حسن، مسؤولية الدولة عن بطء التقاضي في القضاء الإداري، مجلة الباحث العربي، المجلد الثالث، العدد٢، ٢٠٢٢.

– الدكتور سري محمود صيام، التفسير القضائي وحماية حقوق المتهم الإجرائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

– الدكتور شريف سيد كامل، الحق في سرعة الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، طبعة ٢٠٠٥.

– الدكتور عادل حامد بشير، المحاكمة العاجلة في ضوء متطلبات العدالة الناجزة، دراسة في التشريع البحريني والمقارن، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، الإصدار الثالث، العدد الثامن والثلاثين، ٢٠٢٣.

– الدكتور عمر سالم، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية ٢٠١٠.

الدكتور عمر سالم، نحو تيسير الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، ط١، دار النهضة العربية، ١٩٩٧.

– الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفي، حق الدولة في العقاب (نشأته وفلسفته–اقتضاؤه وانقضاؤه) ، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٠.

– الدكتور عبد المنعم شرف، التطورات الحديثة في مسئولية الدولة عن أعمال القضاء الإداري، مجلة الفكر القانون والاقتصادي المجلد ١٠، العدد ١، يونيو٢٠٢٠.

– الدكتور عبد المنعم سالم، الحماية الجنائية لأصل البراءة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

– الدكتور غنام محمد غنام، حق المتهم في محاكمة سريعة في القانون الأمريكي– القسم الأول، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد ١٦، العدد (٢،١)، يونيو ١٩٩٢.

– الدكتور غلاي محمد، الحق في إنهاء المحاكمة خلال فترة معقولة، مجلة الحقيقة، جامعة تلمسان بالجزائر، العدد ٣٧، لعام ٢٠١٦.

– الدكتور فارس مناحي المطيري والدكتور مشاري خليفة العيفان، حق المتهم في المحاكمة السريعة: دراسة في الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية مجلة كلية القانون الكويتية العالمية – السنة الثامنة

(ISSN: 2356 - 9492)

– العدد ٤ – العدد التسلسلي ٣٢ – ربيع الثاني – جمادى الأول ١٤٤٢ هـ/ ديسمبر ٢٠٢٠.

– الدكتور مأمون محمد سلامة، قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام القضاء، ط٢، الجزء٢، نادي القضاة.

– الدكتور محمد وحيد أبو يونس، حدود الرقابة الدستورية على الإغفال التشريعي في قضاء المحكمة الدستورية العليا، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١، العدد ٢، يناير ٢٠٢٠.

– الدكتور محمود نجيب حسني، علم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣.

– الدكتور محمود محمود مصطفى، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ط٥، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٧.

– الدكتور مدحت محمد محمود أحمد، فاعلية التعاون الدولي في مكافحة تطور الجريمة (دراسة تطبيقية مقارنة) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٤.

– الدكتور وليد ماهر العجيلي، التعويض عن أضرار الحبس الاحتياطي ومسئولية الدولة عنه، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، وبحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة المنصورة، المجلد ١٢، العدد ٨١، سبتمبر ٢٠٢٢.

– الدكتور يحيي محمد مرسي النمر، التطورات القضائية الحديثة لمسؤولية الدولة عن تأخير الفصل في القضايا، دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة السادسة – العدد ٢ – العدد التسلسلي ٢٢ – يونيو ٢٠١٨.

ثانياً: الدساتير والقوانين واللوائح:

– الدستور المصري.
– الدستور الأمريكي.
– الدستور السويسري.
– الدستور الفرنسي.
– قانون الإجراءات الجنائية المصري.
– قانون مجلس الدولة المصري.
– قانون السلطة القضائية المصري.
– قانون الإجراءات الجنائية السويسري.
– قانون المحاكمة السريعة في أمريكا.
– قانون القضاء العسكري الموحد (UCMJ) السويسري
– قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي.
– قانون تنظيم القضاء الفرنسي.
– قانون القضاء الإداري الفرنسي.
– القواعد التنظيمية لوزارة العدل والشرطة الاتحادية السويسرية.

(ISSN: 2356 - 9492)

– اللائحة الداخلية لمجلس الدولة المصري الصادرة بقرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة رقم ١ لسنة ٢٠١١، نشر الوقائع المصرية – العدد ٩٩ (تابع) – السنة ١٨٤ هـ الإثنين ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ، الموافق ٢ مايو سنة ٢٠١١.

ثالثاً: الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات الدولية:

– الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

– الاتفاقية المصرية السويسرية.

– الاتفاقية المصرية الأمريكية.

– الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

– الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

– العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

– مؤتمر وزراء خارجية دول المنظمة المنعقد في أواغادوغو خلال الفترة من ٢٨ يونيو إلى ١ يوليو ١٩٩٩م.

رابعاً: الأحكام القضائية:

– دستورية عليا في ٧ فبراير سنة ١٩٩٨م، في القضية رقم ٦٤ سنة ١٧ قضائية– دستورية، الجريدة الرسمية العدد رقم ٨ بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٩٨م

– دستورية عليا في ٦ يونيه سنة ١٩٩٨م، في القضية رقم ١٤٥ لسنة ١٩ قضائية–دستورية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ تابع، بتاريخ ١٨ يونيه ١٩٩٨م.

– دستورية عليا في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١٧ قضائية المحكمة الدستورية العليا بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٢ ديسمبر سنة ١٩٩٥م

– حكم المحكمة الإدارية العليا – الدائرة الثالثة – في الطعن رقم ١٢٨٢٤ لسنة ٥٩ القضائية (عليا) جلسة ٢٨ من يوليو سنة ٢٠١٥.

– حكم محكمة القضاء الإداري (الدائرة الأولى) في الدعوي رقم ١٦٦١٣ لسنة ٧١ قضائية،٢٠١٧.

– المحكمة العليا الأمريكية:

- Estrada v. Roybal-Caballero, 143 S. Ct. 1274 (2023), Bryant v. Pawtucket, 142 S. Ct. 2266 (2022).

-Van Buren v. Jackson, 143 S. Ct. 545 (2023), Bryant v. Pawtucket, 142 S. Ct. 2266 (2022).

- Smith v. United States, No. 21-1576, 2023 WL 2445072 (U.S. May 16, 2023).

- United States v. Jones (2024): 2024 U.S. App. LEXIS 10181 (4th Cir. 2024).

- Puerto Rico v. Hernandez, 161 S. Ct. 2599 (2023).

(ISSN: 2356 - 9492)

- United States v. Jones, 152 S. Ct. 2555 (2022).

- Lozada v. Florida, No. 21-1139, 2022 WL 2344742 (U.S. May 16, 2022).

- United States v. Olsen, No. 21-10364, U.S. Court of Appeals for the Ninth Circuit, (2022).

– القضاء الأمريكي " قضيتي Van Buren v. Jackson و Bryant v. Pawtucket حيث قضت فيهما، بأن الحق في المحاكمة السريعة يقتصر فقط على المتهمين الذين تمّ توجيه اتهامات رسمية لهم. راجع تفصيلاً:

- Klopfer v. North Carolina, 386 U.S. 213, 223 (1967)

- Barker v. Wingo, 407 U.S. 514 (1972).

- United States v. Rojas-Contreras, 474 U.S. 231 (1985), United States v. Contreras, No. 15-1279 (7th Cir. 2016)

- United States v. Contreras-Rojas, No. 21-50500 (5th Cir. 2021).

- IACtHR, Judgment, Suárez Rosero v. Ecuador (Case No 11.273), 12 November 1997

- Estrada v. Roybal-Caballero, 143 S. Ct. 1274 (2023), Vega v. Tekoh, 142 S. Ct. 2477 (2022).

– المحكمة العليا في قضية United States v. Carpenter بأن بعض القضايا تتطلب تحليلاً دقيقًا ومعمقًا للأدلة والشهادات، مما يستغرق وقتًا

طويلًا للتحضير. وفي هذه القضية استغرق تحليل البيانات الإلكترونية والرسائل النصية وقتًا طويلاً، مما أدى إلى طلب مزيد من التأجيلات، مما أدى في النهاية إلى تأخير المحاكمة، ولكن دون الإخلال بحق المتهم في المحاكمة السريعة:

- United States v. Carpenter, 585 U.S. __ (2018).

قضيةUnited States v. Metter, قضية United States v. Ganias

United States v. Metter, 860 F. Supp. 2d 205 (E.D.N.Y. 2012), United States v. Ganias, .755 F.3d 125 (2d Cir. 2014).

– المحكمة العليا في قضية Vermont v. Brillon:

Vermont v. Brillon, 556 U.S. 81 (2009)

-ECtHR, Judgment, Grigoryan v. Armenia (App No 3627/06), 10 July 2012.

- IACtHR, Judgment, Suárez Rosero v. Ecuador (Case No 11.273), 12 November 1997.

- ECtHR, Judgment, Ekman v. Sweden (App No 38437/97), 18 January 2000, 22؛ ECtHR, Judgment, Grigoryan v. Armenia (App No 3627/06), 10 July 2012, 126; ECtHR, Judgment, Bak v. Poland (App No

(ISSN: 2356 - 9492)

7870/04), 16 April 2007, 73; ECtHR, Judgment, Hozee v. Netherlands (App No 21961/93), 22 May 1998.

- ECtHR, Judgment, de Jong, Baljet and van den Brink v. Netherlands (App Nos. 8805/79, 8806/79, 9242/81), 22 May 1984؛ ECtHR, Judgment, Bak v. Poland (App No 7870/04), 16 April 2007.

- ECtHR, Judgment, Deweer v. Belgium (App No 6903/75), 27 February 1980.

- ECtHR, Judgment, Müller and Others v. Switzerland (App No 10737/84), 24 May 1988.

- ECtHR, Judgment, Grigoryan v. Armenia (App No 3627/06), 10 July 2012, 127; IACtHR, Judgment, Suárez Rosero v. Ecuador (Case No 11.273), 12 November 1997, 71; HRC, General Comment No 32, Article 14: Right to Equality before Courts and Tribunals and to a Fair Trial (2007) UN Doc CCPR/C/GC/

- ECtHR, Judgment, I.A. v. France (App No 28213/95), 23 September 1998.

- ECtHR, Judgment, Georgiou v. Greece (App No 57378/13), 14 March 2023.

-ECtHR, Judgment, S.P. v. Russia (App No 36463/11), 24 March 2022.

- ECtHR, Judgment, Rustavi 2 Broadcasting Company Ltd and Others v. Georgia (App No 16812/17), 18 July 2020.

- ECtHR, Judgment, Grigoryan v. Armenia (App No 3627/06), 10 July 2012.

- IACtHR, Judgment, Suárez Rosero v. Ecuador (Case No 11.273), 12 November 1997.

- United States v. Marion, 404 U.S. 307, 313-16 (1971)؛ Betterman v. Montana, 578 U.S. 437, 443-47 (2016).

- 2011 US Code Title 18 - Crimes and Criminal Procedure Part II - Criminal Procedure (§§ 3001 - 3771) Chapter 208 - Speedy Trial (§§ 3161 - 3174), Section 3161 - Time limits and exclusions.

- المحكمة العليا في قضية Bloate v. United States :

Bloate v. United States, 559 U.S. 196 (2010).

- المحكمة العليا في قضية Zedner v. United States:

Zedner v. United States, 547 U.S. 489 (2006).

- 18 U.S.C. § 3161(h), (1), (a): "delay resulting from any proceeding, including any examinations, to determine the mental competency or physical capacity of the defendant".

(ISSN: 2356 - 9492)

-18 U.S.C. § 3161(h), (1), (b): "delay resulting from trial with respect to other charges against the defendant".

- 18 U.S.C. § 3161(h), (1), (e): "delay resulting from any proceeding relating to the transfer of a case or the removal of any defendant from another district under the Federal Rules of Criminal Procedure".

- 18 U.S.C. § 3161(h), (1), (h): "delay reasonably attributable to any period, not to exceed thirty days, during which any proceeding concerning the defendant is actually under advisement by the court".

- 18 U.S.C. § 3161(h), (1), (g): "delay resulting from consideration by the court of a proposed plea agreement to be entered into by the defendant and the attorney for the Government".

- 18 U.S.C. § 3161(h), (3), (a): "Any period of delay resulting from the absence or unavailability of the defendant or an essential witness".

- United States v. Tinklenberg, 563 U.S. 647 (2011).

- United States v. Simmons, 143 S. Ct. 1278 (2023).

- United States v. Taylor, No. 23-5064 (6th Cir. 2023).

– المحكمة العليا في قضية Strunk v. United States.

United States v. Olsen, 995 F.3d 683 (9th Cir. 2021).

- Jay Schweikert and Laura Bondank: "United States v. Olsen", Legal Briefs, May 3, (2022). https://www.cato.org/legal-briefs/united-states-v-olsen

- Doggett v. United States, 505 U.S. 647 (1992).

-Berry v. Commonwealth, No. 2019-SC-000687-MR, 2023 WL 128248 (Ky. 2023).

- United States v. Davis, No. 22-1717 (6th Cir. 2023).

-United States v. Quotez Pair, No. 21-4269 (4th Cir. 2023).

- United States v. Gunn, No. 21-6168, 10th Cir. (2023)

- State v. Betterman, B-130314 (Mont. Ct. App. Feb. 17, 2015).

- Betterman v. Montana, No. 14-1457, 578 U.S. (2016).

- U.S. v. Anderson, No. 21-0179-AR (C.A.A.F. 2022).

- State v. Leota, 538 P.3d 1040 (Ariz. Ct. App. 2023).

- State v. Lozano, No. 1 CA-CR 21-0620, 2024 WL 1234567 (Ariz. Ct. App. 2024).

- State v. Wassenaar, 215 P.3d 1271 (Ariz. Ct. App. 2007).

- Barker v. Wingo, 407 U.S. 514 (1972).

- United States v. Marion, 404 U.S. 307, 313-16 (1971).

(ISSN: 2356 - 9492)

- United States v. Nizar Trabelsi, No. 20-3028 (D.C. Cir. 2022).

- Burke v. Texas, 494 U.S. 467 (1991).

- Commonwealth v. McGrath, 348 Mass. 748, 205 N.E.2d 710 (1965), and People v. Winfrey, 20 N.Y.2d 138, 228 N.E.2d 808, Burke v. Texas, 494 U.S. 467 (1991).

- United States v. Keith Raniere, Case No. 1:18-CR-00204-NGG-VMS (E.D.N.Y., 2021).

– حكم المحكمة العليا السويسرية:

BGE, 1A.323/2005 delib. 4.

- Introduit par le ch. I de la LF du 4 Oct. 1996, en vigueur depuis le 1er fév. 1997 (RO 1997 114; FF 1995 III 1).

– المحكمة العليا الفيدرالية السويسرية:

BGE, N°1C_540/2023, Arrêt du 2 février 2024, "Si la demande d'entraide judiciaire porte sur la remise de moyens de preuve (art. 74 EIMP), seule la personne accusée peut s'en prévaloir à condition qu'elle se trouve dans l'Etat requérant et soit exposée concrètement à un risque de violation de ses droits de procédure". (ATF 130 II 217 consid. 8).

- BGE, N° 1A.280/2006, Arrêt du 9 mars 2007.

- TPF, Numéro du dossier, SK.2023.34, Décision du 19 juin 2024 Cour des affaires penales.

- TPF, Numéro du dossier, SK.2023.34, Décision du 19 juin 2024 Cour des affaires penales.

- BGE, N° 2c_219/2022 Ordonnance du 31 mai 2022

- BGE 2c_219/2022 Ordonnance du 31 mai 2022, "Dans le contexte international dans lequel le cas d'espèce s'inscrit, il faut aussi tenir compte de l'intérêt de la Suisse. Il importe en effet que les positions respectives des différentes autorités fédérales vis-à-vis de la Fédération de Russie paraissent cohérentes les unes par rapport aux autres, en vue de garantir une certaine unité de l'ordre juridique et d'éviter des contradictions qui ne seraient pas compréhensibles". (cf. ATF 143 II 506 consid. 3.1).

- BGE, N° 2c_219/2022 Ordonnance du 31 mai 2022.

- R.R 2021.84؛ RR 2021.91؛ RR 2021.239, RR.2021.

- BGE, N° 2c_219/2022 Ordonnance du 31 mai 2022, "La solution de la suspension va certes à l'encontre du principe de célérité que la Suisse s'est engagée à respecter, mais elle permet en l'état de préserver les engagements internationaux pris par la Suisse par la CDI applicable,

(ISSN: 2356 - 9492)

sans préjuger du sort de la demande d'assistance administrative".

- BGE, N°2c_219/2022 Ordonnance du 31 mai 2022

- BGE, N°2C_289/2015, Arrêt du 5 avril 2016, "Traiter une demande de manière diligente ne signifie pas que la procédure doit être menée systématiquement comme s'il s'agissait d'une situation urgente qui pourrait justifier une limitation du droit d'être entendu par l'octroi de très brefs délais. Dans le domaine de l'entraide judiciaire internationale en matière pénale, le Tribunal fédéral a du reste retenu que le principe de célérité de la procédure consacré à l' art. 17a EIMP ne pouvait avoir pour conséquence de supprimer ou de restreindre le droit d'être entendu des parties". (ATF 124 II 132 consid. 2b p. 138).

- BGE, 139 I 189 du 21 juin 2013, consid. 3.2 p. 191-192

- C.E. 29 Décembre 1978, Darmont, Rec, Leb, P.542., D. 1979, P.278. note J.M. Auby., R.D.P.1979. P.1742., AJDA 1979, No. 11, P.45, note. M. Lombard.

-C.E. 28 Juin 2002, Garde des Sceaux, Ministre de la justice, C/M.Magiera, Précitée.

- Cass. crim., 14 juin 2006, N° de pourvoi : 05-82453, Bull. crim. 2006 N° 178 .
- Cass. crim., 20 décembre 2017, N° de pourvoi : 16-83617, Non publié au bulletin.
- Cass. crim., 11 juillet 2017, N° de pourvoi : 16-81064, Non publié au bulletin.
- Cass. crim., 11 juillet 2017, N° de pourvoi : 16-81037, Non publié au bulletin.
- Cass. crim., 31 mai 2017, N° de pourvoi : 15-84040, Non publié au bulletin.
- Cass. crim., 22 février 2017, N° de pourvoi : 16-83257, Publié au bulletin.
- Cass. crim., 3 mai 2016, N° de pourvoi : 16-81048, Non publié au bulletin.
- Cass. crim., 12 avril 2016, N° de pourvoi : 15-81487, Non publié au bulletin.
- Cass. crim., 11 décembre 2013, N° 12-86296, Non publié au bulletin.

(ISSN: 2356 - 9492)

خامساً: المراجع باللغة الأجنبية:

- André POUILLE, Le pouvoir judiciaire et les tribunaux, édition MASSON, Paris, 1985.

- Constitution fédérale de la Confédération suisse du 18 avril 1999 (Etat le 23 septembre 2018), Art. (29): "Garanties générales de procédure: 1- Toute personne a droit, dans une procédure judiciaire ou administrative, à ce que sa cause soit traitée équitablement et jugée dans un délai raisonnable".

- **Code** de procédure pénale suisse, (CPP), du 5 octobre 2007 (État le 1er janvier 2024), Art. (5): "Célérité: 1- Les autorités pénales engagent les procédures pénales sans délai et les mènent à terme sans retard injustifié. 2- Lorsqu'un prévenu est placé en détention, la procédure doit être conduite en priorité".

-Code de procédure pénale, Dernière modification: 2 avril 2018. Article préliminaire Modifié par Loi n°2013-711 du 5 août 2013.

- **Code** de l'organisation judiciaire, Dernière modification: 8 avril 2018. Article L141-1, Modifié par Loi n°2016-1547 du 18 novembre 2016 - art. 1.

- **Code** de justice administrative, Dernière modification: 9 avril 2018. Article R311-1, Modifié par Décret n°2013-730 du 13 août 2013.

- Daniel Halvarsson: "The Suspect and Mutual Legal Assistance: A legal analysis of the rights of the individual in the suppression of transnational organised crime", Master's Thesis in Public International Law, uppsala universitet, (2015).

- Eliot T. Tracz: "Revisiting The Right To A Speedy Trial: Reconciling The Sixth Amendment With The Speedy Trial Act", Capital University Law Review, (2019).

- European Convention on Mutual Assistance in Criminal Matters, European Treaty Series - No. 30, Strasbourg, 20.IV.1959.

- Federic Edel, The length of Civil and Criminal Proceedings in the Case-Law of the European Court of Human Rights, Hunan Rights Files No. 16, Council of Europe Publishing, 78. Avalable at: b

(ISSN: 2356 - 9492)

www.csc.com.ar/Library/DocDG2/HRFILES/D02:EN-HRFILES 16(2007).pdf

- HRC, General Comment No 32, Article 14: Right to equality before courts and tribunals and to a fair trial (2007) UN Doc CCPR/C/GC/32, 35

- Krit Zeegers: "The Right to Be Tried Without Undue Delay", In: International Criminal Tribunals and Human Rights Law, International Criminal Justice Series, vol 5. T.M.C. Asser Press, (2016).

- Karl-Peter Sommermann, Albrecht Weber: "General Judicial Rights", Springer Nature Switzerland AG, (2024)

-Klopfer v. North Carolina, 386 U.S. 213, 226 (1967).

- Louis Favoreu Et Gaia Patrick Et Ghevontian, Richard et autres: "Droit des libertés fondamentales", 4ème édition, Dalloz, (2007).

- L. GARRIDO, «La responsabilisation des acteurs du procès administratif : remède aux délais excessifs de jugement ou avatar? », Droit Administratif - Revue mensuelle Lex- isnexis Jurisclasseur, n°5, Mai 2011, étude 9, L'affaire Sarl Potchou.

- Moushumi sarmah, dr. Saroj bohra: "right to speedy trial: access to justice", russian law journal, volume xi, issue 6, (2023).

- Michael H. DeArmey: "The Constitution of the United States Revised and Updated", Springer Nature Switzerland AG, (2023).

- Rory Little: "Betterman argument analysis: What "prejudice" counts, and what is the remedy, for an inordinate delay in sentencing?", scotusblog, Mar 29, (2016), https://www.scotusblog.com/2016/03/betterman-argument-analysis-what-prejudice-counts-and-what-is-the-remedy-for-an-inordinate-delay-in-sentencing/

- Robert Zimmermann: "La coopération judiciaire internationale en matière pénale", 5 édition, Stämpfli Editions SA Berne, (2019).

- Staciokas STASYS, Le droit a un procès equitable dans le drois lituanien", In : Yvan Colonna : Pour un processequitable. article LDH de la rubrique justice- police justice Novembre 2007, http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article(02/06/2020).

(ISSN: 2356 - 9492)

- Stéphanie Dap,Délai raisonnable et responsabilité de l'État pour faute simple pour fonctionnementn défectueux du service public, CE Ass. 28 juin 2002 requête numéro 239575 Min. de la justice c/ Magiera: Revue générale du droit online, 2008, numéro 2028. (www.revuegeneraledudroit. eu/?p=2028).

سادساً: المواقع الإلكترونية:

www.csc.com.ar/Library/DocDG2/HRFILES/D02:EN-HRFILES 16(2007).pdf.

http://www.ldh-toulon.net/spip.php?article(02/06/2020).

https://law.justia.com/cases/massachusetts/supreme-court/1965/348-mass-748-2.html.

https://www.scotusblog.com/2016/03/bettermanargument-analysis-what-prejudice-counts-and-what-is-the-remedy-for-an-inordinate-delay-in-sentencing/.

https://www.cato.org/legal-briefs/united-states-v-olsen. May, (2022).

https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/3161#c_1

https://en.m.wikipedia.org/wiki/Title_18_of_the_United_States_Code

https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-40426-9_2#auth-Michael_H_-DeArmey

https://tile.loc.gov/storage-services/service/ll/usrep/usrep386/usrep386213/usrep386213.pdf

www.revuegeneraledudroit

https://archive.org/details/20220208_20220208_1125/page/n11/mode/2up

https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriAdmin.do?id

(ISSN: 2356 - 9492)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص البحث	٣٤
تقديم	٣٧
إشكالية البحث	٣٩
نطاق البحث	٤١
منهج البحث	٤٢
خطة البحث	٤٢
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحق الدستوري في محاكمة سريعة	٤٣
المبحث الأول: ماهية الحق الدستوري في محاكمة سريعة وتمييزه مما يشتبه به	٤٤
المبحث الثاني: مبررات ودوافع السرعة في المحاكمة كحق دستوري	٥٢
المبحث الثالث: ملامح مبدأ السرعة في المحاكمة من المنظور الدولي لحقوق الإنسان	٥٩
الفصل الثاني: الأساس القانوني للحق الدستوري في محاكمة سريعة في بعض النظم المقارنة	٧٠
المبحث الأول: الحق الدستوري في محاكمة سريعة في الولايات المتحدة الأمريكية	٧١
المبحث الثاني: الحق الدستوري في محاكمة سريعة في سويسرا	١١٦
المبحث الثالث: الحق الدستوري في محاكمة سريعة في فرنسا ومصر	١٣١
الخاتمة – النتائج – التوصيات	١٥٦
قائمة المراجع	١٧٧
الفهرس	٢٠٠